

طبعة مزيدة ومنقحة

شرح الرسالة العضدية

في

علم الوضع

تأليف

العلامة أبي القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي

(ت ٨٧٩ هـ)

ويليه

المقالات في المقولات

(علم الحكمة)

للشيخ العلامة مفتي العراق

عبد الكريم المدرس

(ت ١٤٢٦هـ)

تعليق الشيخ الدكتور

ريان توفيق خليل

عني بنشره

الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي





المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة الكتب الوطنية: ٢٠٢٣/٣/١٨٠١

٢٢٥

القوشجي، علاء الدين علي بن محمد

شرح الرسالة العضدية في علم الوضع/ علاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت ٨٧٩هـ)؛ تحقيق محمد ذنون يونس فتحي.ـ عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣

٢ ج ( ) ص.

ر. إ.: ٢٠٢٣/٣/١٨٠١.

المواصفات: /ألفاظ القرآن// علم الوضع// بلاغة القرآن//القرآن الكريم/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ ـ ٢٠٢٣م

ردمك: 9789923797389



عمان ـ الأردن

جـــــــوال: 00962790474491

darlrayaheen.jo@gmail.com

بيروت ـ لبنان

هـاتـف وفـاكـس: 009611660162

جـــــــوال: 009613602762

dar.alrayaheen@gmail.com

دار الرياحين

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.



شرح الرسالة العضدية

في

علم الوضع

ويليه

المقالات في المقولات

(علم الحكمة)

إهداء

إلىٰ الذي كان هذا المُنْجَزُ ناجِماً عن أَمْرِهِ الكريمِ

ومن ثمارِ مُصاحَبَتِهِ والتَّلْمَذَةِ بين يديهِ

راجِياً من سَماحَتِهِ القبولَ والدُّعاءَ

الشيخِ الدكتورِ

ريَّان توفيق خليل

* * *



طبعة مزيدة ومنقحة

شرح الرسالة العضدية

في

علم الوضع

تأليف

العلامة أبي القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي

(ت ٨٧٩ هـ)

تحقيق الأستاذ الدكتور

الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدِ الأنبياءِ والمرسلينَ محمَّدٍ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ.

وبعدُ،

فقد ظَهَرَتْ علومُ العربيةِ استجابةً لظروفٍ استدعَتْ العَمَلَ علىٰ حفظِها وصيانتِها مـنَ اللَّحْنِ، الذي قـد يَتَسَرَّبُ إلىٰ أشرفِ مُقَدَّساتِـها وأَعْلَىٰ عناوينِ هويـتِّها وهُوَ القرآنُ الكريـمُ، وظَهَرَتِ المؤلفاتُ تَتْرَىٰ لتدرُسَ الكلامَ العربيَّ صوتـاً كمـا في علمَيِ التجويدِ والصَّرْفِ، وبنيةً كما في علمِ الصَّرْفِ، وتركيباً كما في علمِ النَّحْوِ، ودلالةً وجـمالاً كما في علمَيِ الوَضْعِ والبلاغةِ، فقد ظَهَرَ (علم الوَضْعِ) في كتاباتِ اللغويِّينَ الأوائلِ كما نَتَلَمَّسُهُ في عباراتِ سيبويهِ (ت ١٨٠هـ)، وبشكلٍ بارزٍ عندَ ابنِ السَّراجِ (ت ٣١٦هـ) في أصولهِ وابنِ جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في خصائصِهِ، مروراً بمؤلفاتِ ابنِ الحاجِبِ (ت ٦٤٦هـ) وابنِ مالكٍ (٦٧٢هـ) والرَّضِيِّ (ت ٦٨٦هـ) وابنِ هشامِ الأنصاريِّ (ت ٧٦٢هـ).

إنَّ (علمَ الوَضْعِ) أَحَدُ علومِ العربيَّةِ التي لم تَلْقَ عنايةً لدُنِ الجامعاتِ والهيئاتِ العلميَّةِ العربيَّةِ، كما حَظِيَتْ علومُ اللغةِ العربيَّةِ الأُخرىٰ منَ النَّحْوِ والصَّرْفِ والبلاغةِ، ولرُبَّما يعودُ ذلك إلىٰ قلَّةِ المُصَنَّفاتِ المُؤَلَّفةِ فيهِ قديماً، ووُعُورةِ التعبيرِ اللَّفظِيِّ وعقادةِ المعاني المُستَعْمَلَةِ فيهِ، وكونِهِ يُفَلْسِفُ التبويباتِ النَّحويَّةَ، ويُعَلِّلُ حقائقَها علىٰ غيرِ الطريقةِ المُستسهلةِ المفهومةِ منها لأَوَّلِ وَهْلَةٍ.

لقد كانَ العلماءُ يَنْهَمِكونَ في دراسةِ مباحثِ هذا العِلْمِ منذُ نُعُومةِ أَظْفارِهِم وبدايةِ طَلَبِهِم للعلومِ النَّقليَّةِ والعقليَّةِ، فقد وَقَعَ نَظَري ذاتَ يومٍ علىٰ تعليقٍ كتبَهُ العلاَّمةُ المُفسِّرُ أبو الثناءِ الآلوسيُّ (ت ١٢٧٠هـ) في حاشيتِهِ علىٰ (شَرْحِ قَطْرِ النَّدىٰ) لابنِ هشامٍ الأنصاريِّ، حيثُ ذَكَرَ أنَّهُ كتبَ هذه الحاشيةَ من وَحْيِ ما سَمِعَهُ من شيخِهِ علاءِ الدِّين الموصليِّ (ت ١٢٤٣هـ)، وكان عمرُهُ (١٣) عاماً، وكانَ يـدرسُ في حينِها (الرسالةَ الوضعيَّةَ) بـشرحِ عصامِ الدِّينِ الاسفرايـينيِّ (ت ٩٤٥هـ)؛ إدراكاً مـن أولئك العلمـاءِ لأهميَّةِ هذا العلمِ ومباحثِهِ، وما يُعطِيهِ لطالبِ العربيَّةِ من إمكاناتٍ تساعدُهُ في فهمِ المستوىٰ الوضعيِّ الأصليِّ للمفرداتِ والتراكيبِ العربيَّةِ، وما تَخرُجُ إلىٰ تحقيقِهِ من خلالِ العدولِ والخروجِ عن ذلك الأَصْلِ لغاياتٍ تُحَقِّقُها، وفوائدَ ترومُ الوصولَ إليها.

ولمَّا منَّ اللهُ تعالىٰ عليَّ بتدريسِ (شرحِ الرِّسالةِ الوَضْعِيَّةِ أوِ العَضُدِيَّةِ) لمجموعةٍ من الإخوةِ الأَفاضِلِ ـ الذينَ ساعدُوني في المقابلةِ بينَ النُّسَخِ المخطوطةِ أيَّما مساعدةٍ ـ في جامِعِ الصِّدِّيقِ أبي بكرٍ (رضِيَ اللهُ عنهُ)، المُجاورِ لدارِنا بينَ الـمغربِ والعشاءِ في مُدَّةٍ تنيفُ علىٰ ثلاثةِ أشْهُرٍ، تَخَلَّلَتْها استشاراتٌ علميَّةٌ قدَّمْتُها لفضيلةِ الشيخِ الدكتورِ (ريّان توفيق) حولَ بعضِ عباراتِ الشارِحِ والمُحشيِّينَ فأشارَ متفضِّلاً إلى الحاجةِ لتحقيقٍ معتمدٍ على بعضِ النُّسَخِ المخطوطةِ، وكنتُ قد ذكرتُ له النشراتِ السابقةَ الخاليةَ من المقابلةِ بينَ النسخِ وما وقعَ فيها من أخطاءٍ طباعيَّةٍ كثيرةٍ، فامتثلْتُ توجيهَهُ الكريمَ وأَرَدْتُ أنْ أحقِّقَها خاليةً من عبثِ الطبَّاعينَ والناشرينَ، بشكلٍ يليقُ بها وبقيمتِها العلميَّةِ، مع اقتناصِ أَهَمِّ التعليقاتِ والفوائدِ، منَ الحاشيتَينِ اللَّتَينِ كَتَبَهُما العلاَّمتانِ الحفنيُّ والدسوقيُّ عليها، وما أَضَفْتُهُ هنا وهناك من تعليقاتٍ، رَأَيْتُها ذا بالٍ تَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ، راجياً ممَّنْ وَقَعَ هذا التحقيقُ بينَ يدَيهِ أنْ يَخُصَّنا بدعاءٍ كريمٍ، وهُوَ مستجابٌ بمقتضىٰ وعدِ الكريمِ.

هـذا جَهْدُنا وعليكَ اللَّهُـمَّ التُّكلانُ، ابتَغَيْنا بـهِ وَجْهَكَ الكريـمَ وحُبَّكَ ورضاكَ، واللهُ من وراءِ القَصْدِ.

الموصل الحدباء/ العراق

١٠/ رمضان/ ١٤٤٤هـ

الأستاذ الدكتور

محمد ذنون يونس الفتحي

***



قِسْمُ الدراسةِ

كانَ لزاماً عليَّ أنْ أُقَدِّمَ بينَ يدَي هذا التحقيقِ لـ(شَرْحِ الرِّسالةِ الوَضْعِيَّةِ) ما يشتملُ علىٰ مجموعةٍ منَ القضايا الأساسيَّةِ الآتيةِ:

علم الوضع

الوضعُ لغةً: الجَعْلُ، تقولُ: (وَضَعْتُ الشيءَ في كذا) أي: جَعَلْتُ كذا حيزاً لهُ، قال عبدُ الغفورِ اللاريُّ (ت ٩١٢هـ): الوَضْعُ في اللُّغةِ: جَعْلُ الشَّيْءِ في حيِّزٍ، فكأنَّ الواضِعَ بتعيينِهِ يَجْعَلُ المعنىٰ حيِّزاً للَّفْظِ، واصطلاحاً يُطلَقُ علىٰ مَعْنَيينِ: إمَّا تعيينُ الشيءِ بإزاءِ معناهُ للدلالةِ عليهِ بنفسِهِ، فلا يكونُ المجازُ موضوعاً، أوْ تعيينُ اللفظِ بإزاءِ المعنىٰ للدلالةِ عليهِ بنفسِهِ أوْ بواسطةِ القرينةِ، بحيثُ يُفهَمُ منهُ هذا المعنىٰ عندَ العِلْمِ بذلك التَّعيينِ، وعلىٰ هذا التعريفِ فالمجازُ موضوعٌ.

وأمَّا **عِلْمُ الوضعِ** فهوَ: عِلْمٌ باحِثٌ عن تفسيرِ الوَضْعِ وتقسيمِهِ إلىٰ: الشَّخْصِيِّ والنَّوْعِيِّ والعامِّ والخاصِّ، وبيانِ حالِ وَضْعِ الذَّواتِ ووَضْعِ الهيئاتِ... إلىٰ غير ذلك، وموضوعُهُ وغايتُهُ ومَنْفَعَتُهُ لا تخفىٰ علىٰ المُتَدَرِّبِ[1]، أوْ: هُوَ عِلْمٌ يُبحَثُ فيهِ عن أحوالِ اللفظِ العربيِّ من حيثُ واضِعُ اللغةِ، وشخصيَّةُ الوَضْعِ ونوعيتُهُ، وخصوصُهُ وعمومُهُ،... وغير ذلك، أوْ: هُوَ أصولٌ وقواعدُ باحثةٌ عن أحوالِ اللفظِ العربيِّ من حيثُ الوَضْعُ، وهذهِ التعريفاتُ باعتبارِ جهةِ الوحدةِ الذاتيَّةِ، وأمَّا تعريفُهُ باعتبارِ جهةِ

---

(١) أبجد العلوم: ١/ ٥٥٢.

الوحدةِ العَرَضِيَّةِ، فهُوَ: عِلْمٌ تَعْصِمُ مراعاتُهُ المتكلِّمَ عنِ الخطأِ في استعمالِ الألفاظِ في معانيها، وذكره طاش كبري زادة (ت ٩٦٨هـ) في الدوحةِ الثانيةِ عندَ تقسيمِهِ العلومَ وذِكْرِ أنواعِها، وهِيَ الدوحةُ المختصَّةُ بالعلومِ الـمُتعلِّقةِ بالألفاظِ، فذَكَرَهُ مع علومِ مخارجِ الحروفِ، واللغةِ، والاشتقاقِ، والتصريفِ، والنحوِ، والمعاني، والبيانِ، والبديعِ، والعَرُوضِ، والقوافي، وقَرْضِ الشِّعْرِ، ومبادئِ الشِّعْرِ، والإنشاءِ، ومبادئِ الإنشاءِ وأدواتِهِ، والمحاضرةِ، والدواوينِ، والتواريخِ[1].

وأمَّا **فائدتُهُ** فهِيَ الوصولُ إلىٰ معرفةِ شخصيَّةِ الوَضْعِ ونوعيَّتِهِ، وعمومِ الوضعِ وخصوصِهِ، وأسرارِ الاختلافِ الواقعِ في المفرداتِ والمركَّباتِ اللُّغَوِيَّةِ استعمالاً، النَّاشِئِ عن اختلافِها وَضْعاً، وأمَّا كونُ فائدتِهِ الوصولَ إلىٰ فَهْمِ الـمعنىٰ مـنَ اللَّفْظِ بعدَ العِلْمِ بالتعيينِ، أو بيانِ الـحقائقِ والـمجازاتِ فإنَّ تلك أبحاثاً لُغَوِيَّةً أخرىٰ تُعْرَفُ من علومِ المعجمِ والبلاغةِ، فلا يَنبَغِي جَعْلُها من فوائدِ عِلْمِ الوَضْعِ، كما تتمثَّلُ أهميَّتُهُ في حفظِ اللغةِ مفرداتٍ ومُرَكَّباتٍ، حقائقَ ومجازاتٍ، بل إنَّ ظهورَ (علم الوضع) كانَ لتحديدِ الرُّموزِ المستعملةِ في النِّظامِ اللغويِّ، وبيانِ أنواعِها، وللإجابةِ عن السؤالِ القائلِ: لـمَ كانتْ بعضُ الرموزِ معارفَ مع أنَّها كالنكرةِ؟ ولـمَ كانتِ المشتقاتُ أسمـاءً مع أنَّها كالأفعالِ؟ ولـمَ كانتِ الظروفُ أسمـاءً معَ احتياجِها إلىٰ الضَّميمةِ كالـحروفِ؟

وتكمُنُ أهميَّةُ علم الوضعِ أيضاً في تحديدِ الفئاتِ الصَّرْفِيَّةِ والنَّحْوِيَّةِ والبلاغيَّةِ في مَوْضِعِها، وكيفيَّةِ التمييزِ بينها من خلالِ الوَضْعِ والاستعمالِ، فـ(عِلْمُ الوضعِ) يُعَلِّمُ المتكلِّمَ والدارسَ كيفَ يَتعامَلُ مع الألفاظ، ويَسْتَعْمِلُها في أَماكنِها الصَّحيحةِ، أي: يُعطينا القدرةَ علىٰ معرفةِ الوظائفِ الـمُسْنَدَةِ لهذهِ الرُّموزِ اللُّغَوِيَّةِ الموضوعةِ لتأديةِ المعاني المختلفةِ.

---

(١) كشف الظنون: ١/ ١٤.

مؤلفاتٌ في علم الوضع

لقد أَحصيتُ عدداً من المؤلفاتِ التي ظَهَرَتْ في (علمِ الوضعِ)، أَرَدْتُ ذِكْرَها لِيَتَسَنَّىٰ للمُهتمِّينَ الاطلاعُ عليها، والعملُ علىٰ تحقيقِ المخطوطِ منها؛ لنَكْشِفَ عن علمٍ لغويٍّ مهمٍّ من علومِنا، غابَ عن دراساتِنا الحديثة، فأَوْقَعَ قسماً منها في أخطاءٍ تحليليَّةٍ كبيرةٍ، وهي:

١ ـ الرسالة الوضعية (العضدية)، لعضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ).

٢ ـ شرح الرسالة الوضعية، للسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ).

٣ ـ شرح الرسالة الوضعية، لخواجة علي السمرقندي (ت ٨٦٠هـ).

٤ ـ حاشية على شرح السمرقندي للرسالة الوضعية، لعلي القوشجي (ت٨٧٩هـ).

٥ ـ شرح عنقود الزواهر في علم الوضع، لعلي القوشجي (ت ٨٧٩هـ).

٦ ـ شرح الرسالة العضدية، لعبد الرزاق السمرقندي (ت ٨٨٧هـ).

٧ ـ شرح الرسالة الوضعية (العضدية)، لأبي القاسم الليثي السمرقندي، من علماء أواخر القرن التاسع للهجرة (ت بعد ٨٨٨هـ).

٨ ـ شرح الرسالة الوضعية، لعبد الرحمن الجامي(ت ٨٩٨هـ).

٩ ـ شرح الرسالة الوضعية، لعصام الدين الاسفراييني(ت ٩٤٥هـ).

١٠ ـ شرح رسالة الوضع، لسالم السنهوري (ت١٠١٥هـ).

١١ ـ نظم رسالة الوضع، لمحمد الخلوتي (ت ١٠٨٨هـ).

١٢ ـ شرح الرسالة الوضعية، لعبد القادر بن عبد الهادي العمري (ت ١١٠٠هـ).

١٣ ـ رسالة الوضع، لأبي السعود الكواكبي(ت١١٣٧هـ).

١٤ ـ حاشية على شرح عصام الدين الإسفرايـيني للرسالة الوضعية، لإلياس الكوراني (ت ١١٣٨هـ).

١٥ ـ حاشية على شرح عصام الدين الإسفرايـيني للرسالة العضدية، لإبراهيم بن حيدر الكردي (ت ١١٥١هـ).

١٦ ـ حاشية على شرح الرسالة العضدية، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ).

١٧ ـ الرسالة الوضعية وشرحها، لعبد الله العينتابي (ت ١٢١٩هـ).

١٨ ـ الشذرات العسجدية على شرح الرسالة العضدية، لعبد الله الميقاتي (ت١٢٢٣هـ).

١٩ ـ حاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني للرسالة الوضعية، لصالح السعدي الموصلي (ت ١٢٤٤هـ).

٢٠ ـ مشربة العيون على الوضعية للقاضي العضد، لمحمد القونوي (ت١٢٧٨هـ).

٢١ ـ إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع للإيجي، لمحمد سعيد الجزائري (ت١٢٧٨هـ).

٢٢ ـ تقريرات على حاشية الرسالة العضدية، لمحمد بن حسن العدوي (كان حيا ١٢٩٦هـ).

٢٣ ـ الفوائد الجلية في نظم الرسالة الوضعية، لداود البغدادي (ت ١٢٩٩هـ).

٢٤ ـ نظم رسالة الوضع، لمحمد الطاهري (ت ١٣٠٩هـ).

٢٥ ـ رسالة في علم الوضع، لشمس الدين الإنبابي (ت ١٣١٣هـ).

٢٦ ـ عقد اللآلي في علم الوضع مع شرحه، كلاهما لعبد الملك الفتني المكي المدني (ت١٣٢٧هـ).

٢٧ ـ منظومة في علم الوضع، لبيومي أبي عياشة (ت ١٣٣٥ هـ).

٢٨ ـ الإيقاظ في علم الوضع، لعبد الرحمن بن محمد القره داغي (ت١٣٣٥ هـ).

٢٩ ـ رسالة في علم الوضع، لعلي النجار (ت ١٣٥١ هـ).

٣٠ ـ خلاصة علم الوضع، ليوسف الدجوي (ت١٣٦٥ هـ).

٣١ ـ رسالة في علم الوضع، لمحمد الظواهري (ت ١٣٦٥ هـ).

٣٢ ـ نظم الرسالة العضدية، لعبد الله بن محمد النعمة الموصلي (ت١٣٦٩ هـ).

وغيرها الكثير، ولا يعني اهتمامُ المتأخِّرينَ بهذا العلمِ أنَّ المتقدِّمينَ لم يتناولوا مباحثَهُ، أو يَتَوَقَّفُوا عندَ مسائلِهِ، فإنَّ من قرأ هذا العلمَ ورَجَعَ إلىٰ كتاباتِ النَّحويين والصَّرفيِّينَ والبلاغيِّينَ والمعجميِّينَ وَجَدَها طافحةً بِهِ.

عضد الدين الإيجي (الماتن)

هُوَ أبو الفضلِ عبدُ الرَّحمَنِ بنُ أَحْمدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ بن أَحْمدَ، قَاضِي قُضَاةِ الشَّرْقِ وَشَيخُ الْعلمَاء بِتِلْكَ الْبِلَادِ، الإمامُ العلاَّمةُ المُحَقِّقُ المُدَقِّقُ، عَضُدُ الدِّينِ الإيجِيُّ، المُطَرِّزِيُّ الشِّيرَازِيُّ الشافعيُّ، يُذكَرُ أَنَّهُ من نَسْلِ أبي بكر الصّديقِ (رَضِيَ اللهُ عَنهُ)، كَانَ إِمَاماً فِي عُلُوم مُتعَدِّدَة مُحَقِّقاً مُدَقِّقاً، ذَا تصانيفَ مَشْهُورَة كـ(المواقفِ في علم الكلامِ ومقدِّماته)، وَهُوَ كتابٌ يَقْصُرُ عَنهُ الْوَصْفُ، لَا يسْتَغْنِي عَنهُ من رام تَحْقِيقَ الْفَنِّ، ثُمَّ اختصرَهُ في (جواهرِ الكلامِ)، و(شرحِ مختصرِ ابنِ الحاجبِ) في علمِ الأصولِ، وَقد انْتفعَ النَّاسُ بِهذا الشَّرْحِ من بعدِهِ وَسَارَ في الأقطارِ، وَاعْتَمدَهُ الْعلمَاءُ الْكِبَارُ، وَهُوَ من أَحْسَنِ شُرُوح الْمُخْتَصرِ، مَنْ تَدَبَّرَهُ عَرَفَ طولَ بَاعِ مُؤَلِّفِه، فإِنَّهُ يأتي بالشَّرْحِ علىٰ نَمَطِ سِيَاقِ المشروحِ، ويُوَضِّحُ مَا فِيهِ خَفَاءٌ، وَيُصْلِحُ مَا عَلَيْهِ مناقشةٌ من دون تَصْرِيحٍ بالاعتراضِ، كَمَا يَفْعَله غَيرُهُ منَ الشُّرَّاحِ، وَقلَّ أَنْ يفوتَهُ شيءٌ مِمَّا ينبغي ذكرُهُ،

مَعَ اخْتِصَارٍ في الْعبارَةِ يـقومُ مقَامَ التَّطْوِيلِ بـل يـفوقُ، و(الفوائدِ الغياثيَّةِ في المعاني والبيانِ)... ، وَغير ذَلِك من المؤلَّفاتِ الْمَشْهُورَة فِي الْعُلُومِ الكلاميَّةِ والعقليَّةِ.

وُلِدَ بـ(إيجٍ) بلدةٌ من نواحي (شيرازَ) بعد سنة (٦٨٠هـ)، أَخذَ عن مشايخِ عصرِه، ولازمَ الشيخَ زينَ الدينِ الهِنْكِيِّ تلميذَ القاضي ناصرِ الدينِ البيضاويِّ (ت ٦٨٥هـ) وغيرَهُ، ووُلِّيَ قضاءَ الممالكِ، فكَانَ إِمَاماً فِي المعقولاتِ عَارِفاً بالأَصْلَينِ والمعاني وَالْبَيَان والنَّحْوِ، مشاركاً فِي الْفِقْهِ وسائرِ الفنونِ، كريمَ النَّفْسِ، وَكَانَتْ لَهُ سَعَادَةٌ مُفرطةٌ وَمَالٌ جزيلٌ وإنعامٌ علىٰ طلبةِ العِلْمِ، وإكرامٌ للوافدِينَ عَلَيْهِ، وَكلمَةٌ نَافِذَةٌ، وقد أَنْجَبَ تلامذةً عظاماً اشتهروا في الآفاقِ، منهم: الشيخ شمسُ الديـنِ الكَرَمـانِيُّ شارحُ البخاريِّ (ت ٧٨٦هـ)، وضياءُ الديـنِ العفيفيُّ القرميُّ المصريُّ (ت ٧٨٠هـ)، وَسعدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيُّ (ت ٧٩٢هـ) وَغيرُهُم.

وَالشَّيْخُ سعدُ الدِّين التَّفْتَازَانِيُّ فِي (حَاشِيَةِ الْعَضُدِ) كثيرُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ويَصِفُهُ بالمُحَقِّقِ، قَالَ فِي بعضِ الْمَوَاضِع: (وبِالْجُمْلَةِ لما كَانَ النَّاظِرُ فِي الشُّرُوحِ لَا يَحصُلُ فِي الْمقَام علىٰ طائِلٍ، حاولَ الشَّارِحُ **الْمُحَقِّقُ** شَكَرَ اللهُ سَعْيَهُ علىٰ مَا

هُوَ دَأْبُهُ فِي تَحْقِيقِ الْمقَامِ وَتَفْسِيرِ الكَلَامِ، علىٰ وَجهٍ لَيْسَ للنَّاظِرِ فِيهِ سوىٰ أَن يَسْتَفِيدَ، وحاشاهُ أَن يُنقِصَ أَو يَزِيدَ)، وَقَالَ فِي (أَوَّلِ الاعتراضاتِ): (وَاعْلَم أَنَّ الشَّارِحَ **الْمُحَقِّقَ** قد بلَغَ فِي تَحْقِيقِ مبَاحثِ الْقيَاسِ سِيَّمَـا الاعتراضاتِ كلَّ مبلغٍ، نَسْخاً مِنْهُ شَرِيعَةَ الشَّارِحينَ فِي تَطْوِيلِ الواضحاتِ، والإغضاءِ عَن المُعضِلاتِ، والاقتصارِ علىٰ إِعَادَةِ الْمَتْنِ، حَيْثُ لَا سَبِيلَ إِلَىٰ نقلِ مَا فِي المطوَّلاتِ، فَلم يبْقَ لنا سوىٰ اقتفاءِ آثارِهِ والكَشْفِ عَن خبيئاتِ أسرارِهِ، بـل الاجتناءِ مـن بحارِ ثمـارِهِ والاستضاءةِ بأنـوارِهِ).

قال تـاجُ الدينِ السُّبْكِيُّ(ت ٧٧١هـ): كانَ أكثرُ إقامتِهِ في مدينةِ (السُّلطانِيَّةِ) ثمَّ (شيرازَ)، وَبَينَهُ وَبَين فَخرِ الدّينِ أَحْمدَ بنِ الْحسنِ الجارَبَرْدِيِّ (ت ٧٤٦هـ) مناظراتٌ،

ووُلِّيَ في أيامِ (أبي سعيدٍ) قضاءَ الممالكِ، ثُمَّ انتقلَ أخيراً إلىٰ (إيج)، وتُـوفِّيَ مسجوناً بقلعةِ (دِرَيْمِيان)، و(إيجْ) بلِحْفِ هَذِه القلعةِ، حيثُ غضِبَ عَلَيْهِ صَاحبُ (كَرمانَ) فحَبَسَهُ بهَا، فاستمرَّ مَحْبُوساً إِلَىٰ أن مَاتَ سنةَ (٧٥٦هـ ـ ١٣٥٥م) رَحمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّهُ تُوُفِّيَ سنةَ ثَلَاثٍ وَخمسينَ.

من أَهَمِّ مؤلفاتِهِ: آدابُ البحثِ التي بيَّنَ قواعدَها كلَّها في عشرةِ أَسْطُرٍ، **والرسالةُ العَضُدِيَّةُ في علم الوضعِ**، وشَرْحُهُ علىٰ (مختصرِ المنتهىٰ) لابنِ الحاجبِ، والعقائدُ العضديَّةُ وهي مختصرٌ مفيدٌ، ولمَّا أَتَمَّها قضىٰ نحبَهُ بعد اثني عشرَ يوماً، فيكونُ آخرَ تآليفِهِ، والمواقفُ في علم الكلامِ وتحقيقُ المقاصِدِ وتبيينُ المرامِ، وهو كتابٌ جليلُ القدرِ رفيعُ الشأنِ اعتنىٰ بِهِ الفضلاءُ، وأشرفُ التواريخِ، والمدخلُ في علم المعاني والبيانِ والبديعِ، وتحقيقُ التفسيرِ في تكثيرِ التنويرِ[1].

(نسبة الشرح إلى مؤلفه)

لقد وقع إشكال في نسبة الكتاب إلى مؤلفه الأصلي حتى عصر الطباعة؛ نتيجة الاشتباه والتداخل بين الكنى والألقاب لاثنين من المؤلفين السمرقنديين اللذين كتبا شرحاً على الرسالة العضدية، وعاشا في فترة متقاربة، وهما:

١ ـ أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، الذي كان حيا (٨٨٨هـ ـ ١٤٨٣ م)، وهو **بياني**، مشارك في بعض العلوم، من آثاره: شرح العضدية، فرغ منه سنة (٨٨٨هـ)، ورياضة الأخلاق، وبلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب، وحاشية على شرح

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ: ١٠/ ٤٦، السلوك لمعرفة دول الملوك: ٤/ ٢١٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٣/ ٢٧، الدرر الكامنة ٣/ ١١٠، البدر الطالع: ١/ ٣٢٦، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة: ٢/ ١٣٣٢، الأعلام: ٣/ ٢٩٥، معجم المؤلفين: ٥/ ١١٩.

مفتاح العلوم للسكاكي، وحاشية على تفسير البيضاوي[١]، وورد أيضاً أنه: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، أديب عارف بالتفسير، من فقهاء الحنفية، من آثاره: حاشية على تفسير البيضاوي، أوله: (الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب الحكيم، هدى وبشرى للمؤمنين)[٢]، وهو المقصود بكلام الزركلي: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي: عالم بفقه الحنفية، أديب، له كتب، منها: الرسالة السمرقندية في الاستعارات، ومستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق في فقه الحنفية، و/ حاشية على المطول في البلاغة، و(شرح الرسالة العضدية) للجرجاني (ت ٨١٦هـ) في الوضع، أنجزه السمرقندي في ٤ شعبان (٨٨٨)[٣]، لكنه توهم أن الرسالة العضدية للجرجاني، مع أن الرسالة للقاضي عضد الدين الإيجي.

وأورد الزركلي ترجمته مرتين، قال في المرة الثانية: إبراهيم بن محمد، أبو القاسم السمرقندي الليثي (٠٠٠ - بعد ٩٠٧هـ = ٠٠٠ - بعد ١٥٠١ م) قارئ، من فقهاء الحنفية؛ له: (مستخلص الحقائق، شرح كنز الدقائق)، فرغ منه في رجب (٩٠٧)[٤].

ويظهر من ترجمته اهتمامه بعلم البلاغة، وأكثر كتبه في فن البيان، ورسالته في الاستعارات من الرسائل المشتهرة، وقد كثرت الشروح والحواشي عليها كثرة طافحة، ومن المؤكد أن هذا الرجل قد توفي عام (٩٠٧هـ) على أصح الأقوال، وله شرح على الرسالة الوضعية العضدية للعضد الإيجي، وهي مخطوطة، ولها نسخة متاحة على الشابكة، وأولها: (سبحان من أنطق بذكره اللسان تسبيحاً وتهليلاً، وفضل الإنسان

---

(١) ينظر حاجي خليفة: كشف الظنون ٨٤٥، ٨٥٣، ٨٩٨، ٩٣٨، البغدادي: ايضاح المكنون brockelmann: g, II: 194, s, II: 259, 260 194, 140: 1، معجم المؤلفين: ٨/ ١٠٣.

(٢) معجم المفسرين: ١/ ٤٣٢، الموسوعة الميسرة: ٢/ ١٨٣٤.

(٣) الأعلام: ٥/ ١٧٣.

(٤) الأعلام: ١/ ٦٥.

على كثير من خلقه تفضيلا، برأ العالمين وعمهم بإكرامه، وخص منهم العالمين بمعرفة أوضاع كلامه... الخ)

٢ ـ أبو القاسم علاء الدين علي بن محمد القوشجي السمرقندي (ت ٨٧٩هـ)، وهي التي نقوم بإخراجها اليوم، وأولها: (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام ومبانيه، وجعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه... الخ)، ولكون كنية هذين العالمين ولقبهما مشتركاً وتقاربهما الزمني حدث اشتباه في نسبة الحاشيتين لهما، واستمر هذا حتى زمن الطباعة، فقد طبع شرح القوشجي باسم أبي القاسم الليثي (ت بعد ٨٨٨هـ) مع أن وفاته الحقيقية كانت عام (٩٠٧هـ)، فقد دأب المفهرسون للمخطوطات والناشرون للشرح في عصر الطباعة على الاتكاء إلى ما أورده حاجي خليفة في كشف الظنون[1] من أنه شرح أبي القاسم الليثي السمرقندي، وجعل المطلع المذكور له وهماً، وجعل مطلع أبي القاسم الليثي غير معروف النسبة، وبهذا حدث الخلط عنده، وسرى إلى كل المفهرسين للمخطوطات الذي فهرسوا الشرح والناشرين ونسبوه لليثي، وعندما نتتبع كلام حاجي خليفة يتبين لنا اضطراب كلامه في نسبة الشروح والتعليقات التي ذكرها للرسالة الوضعية، مما يدل على أنه كان يترجم ناقلاً غير متثبت، وقد عثرت على نسخة بحواشي الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) وتقريرات الحفناوي (ت ١١٨١هـ) طبعت عام (١٢٧٥هـ) في مطبعة الحاج عزت ونسب الشرح المذكور لأبي الليث السمرقندي، مع أن الحفناوي يقول في مطلعها: (لما تعلق القلب بشرح العضدية للعلامة أبي القاسم علي السمرقندي)، ومن المعلوم أن علياً هو القوشجي، في حين أن الليثي اسمه إبراهيم بن محمد، وهكذا دأب الناشرون على

---

(١) ينظر: ١/ ٨٩٨، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ١/ ٣٦٣،
http://www.hamassa.com/2020/02، مقالة متاحة على النت للدكتور: محمد علي عطا.

نسبة هذا الشرح لليثي كما فعله السيد (عمر الخشاب) صاحب (المطبعة الخيرية) وأخرج الشرح مع حواشي الدسوقي والحفناوي سنة (١٣٢٢هـ)، والأستاذ (مرعي حسن الرشيد) في دار (نور الصباح) عام ٢٠١٢م، وفعلنا الشيء نفسه لما أصدرنا الطبعة الأولى من الشرح المذكور، لكن الحق أحق أن يتبع.

والأدلة المثبتة أن هذا الشرح الذي نقوم بإخراجه يعود إلى علاء الدين علي بن محمد القوشجي السمرقندي (ت ٨٧٩هـ) والمسمى أيضاً (الخواجة علي السمرقندي) وليس لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (ت ٩٠٧هـ) أن المخطوطات التي نقوم بالمقابلة بينها كتب على أغلفتها أنها للقوشجي، وقد عثرت على نسخ عند إصدار هذه الطبعة الثانية جمع ناسخها شروح الوضعية، وأشار الناسخ إلى مؤلفيها، وكان شرح القوشجي الذي يبدأ أوله بما ذكرنا أعني (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام ومبانيه... الخ) منسوباً للقوشجي أيضاً، فهذا الوهم الذي وقع فيه حاجي خليفة بأن جعل شرح القوشجي منسوباً لأبي القاسم الليثي هو الذي جعل مفهرسي المخطوطات ينسبونه له مع أن جميع المخطوطات التي على غلافها عنوان كانت تنسبه للقوشجي، كما أن الشرح الذي ذاع بين الطلبة واشتهر في فلك التدريس هما شرحا القوشجي والعصام ولم يكتب لشرح أبي القاسم الليثي ذلك الذيوع، والناظر في الشروح الثلاثة يدرك سبب ذلك، فلم يكن اهتمام أبي القاسم الليثي السمرقندي بالشرح مضاهياً لاهتمامهما دقةً وعمقاً وعرضاً.

وقد عثرنا على مجموعة من الحواشي كتب على غلافها أنها حواش على القوشجي؛ كحاشية أبي البقاء الأحمدي (ت بعد ٩٠٩هـ) التي تابعناها فوجدنا النص ذاته الذي نقوم بإخراجه اليوم قد نسبه للقوشجي، وحاشية مصطفى الزواوي الشهير بالعطار، وحاشية إسماعيل العجلوني بن محمد جراح (ت ١١٦٢هـ)، وذكر

أنها حواش على شرح الرسالة الوضعية العضدية للمولى الهمام علاء الدين علي بن محمد القوشجي، بمعنى حافظ الطير في لغة العجم، وجاء في مقدمة الحاشية نبذة عن حياته، وسمى حاشيته (الحواشي العسجدية على شرح الرسالة العضدية)، وحاشية الحرومي على شرح الوضعية لعلي القوشجي، وهنالك حاشية حافظ أفندي التي طبعت بمطبعة عثمانية نسبت الشرح المذكور للقوشجي، والمحشي حافظ كان يكتب تعليقاته على هذا الشرح كما يظهر من خلال متابعة النص، واطلعت على مجموعٍ نسخه أحد الناسخين اشتمل على ثلاثة شروح للوضعية أولها لأبي القاسم الليثي والثاني للقوشجي والثالث لعصام، وكان شرح القوشجي يبدأ بما أوله: (الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع... الخ)، فكل هذه المخطوطات تثبت أن هذا الشرح الذي نقوم بإخراجه هو شرح القوشجي وليس شرح أبي القاسم الليثي، وقد آن الأوان أن نقوم بتصحيح نسبة الكتاب لمؤلفه، وقد ييسر الله العمل على إخراج شرح أبي القاسم الليثي الحقيقي على الرسالة الوضعية.

* * *

ترجمة الشارح

يمكن تناول ترجمة الشارح من خلال ما يأتي:

ـ اسمه:

هو علاء الدين على بن محمد القوشجي[١]، والمفسر: علي بن محمّد القوشجي، علاء الدين الحنفي[٢]، علي بن مُحَمَّد القوشجى (بِفَتْح الْقَاف وَسُكُون الْوَاو وَفتح الشين الْمُعْجَمَة بعْدهَا جِيم وياء النِّسْبَة)، ومعنى هَذَا اللَّفْظ بِالْعَرَبِيَّةِ (حَافظ البازي)، وَكَانَ أَبوهُ من خدام ملك مَا وَرَاء النَّهر يحفظ البازي[٣]، اصله من سمرقند[٤]، ويعرف بالخواجه علي السمرقندي[٥].

ـ سيرته:

كان أبوه من خدام الأمير ألغ بيك (ت ٨٥٣هـ) ملك ما وراء النهر، وكان هو حافظ البازي، وهو معني (القوشجي) في لغتهم، قرأ في (سمرقند) على المولى (قاضى زاده موسى الرومي) شارح ملخص الجغميني وغيره، وأيضاً على الأمير (ألغ بيك)، وكان ماهراً في العلوم الرياضية، ذهب مختفيا إلى بلاد (كرمان) فقرأ على علمائها، وسوّد هناك شرحه للتجريد، وغاب عن ألغ بيك سنين كثيرة، ثم وصل إليه واعتذر عن غيبته، فقال له: بأيّ هدية جئت إلينا؟ فقال: برسالة حللتُ فيها إشكال القمر، وهو إشكال تحير في حله الأقدمون، فقال ألغ بيك: هاتها أنظر في أي موضع أخطأتَ؟ فأتى بها

---

(١) الفوائد البهية: ١/ ٢١٤،

(٢) الموسوعة الميسرة: ٢/ ١٧١٠.

(٣) البدر الطالع: ١/ ٤٩٦.

(٤) معجم المؤلفين: ٧/ ٢٢٧.

(٥) سلم الوصول: ٤/ ٤٠٢.

فنظر فيها وأعجب بها، ثم إن ألغ بيك بنى مرصداً بسمرقند، وتولاه أوّلا (غياث الدين جمشيد) (ت ٨٣٢هـ) من مهرة الفن، فتوفي في أوائل الامر، ثم تولاه قاضي زاده فتوفي قبل إتمامه، فأكمله المولى القوشجي، فكتبوا ما حصل لهم من ذلك الرصد، وهو المسمي بـ(زيج ألغ بيك)، ولما توفي ألغ بيك وتسلطن بعض أولاده (وهو الأمير عبد اللطيف)، ولم يعرف قدر القوشجي ارتحل من سمرقند، ولما جاء إلى (تبريز) أكرمه سلطانها الأمير حسن الطويل (المعروف بالبايندوري) (ت ٨٧٢هـ)، وأرسله بطريق الرسالة (سفيراً) إلى السلطان محمد خان (الفاتح) سلطان بلاد الروم؛ ليصلح بينهما فأكرمه (محمد خان) فوق ما أكرمه حسن، وسأله أن يسكن في ظل حمايته، فأجاب إليه وعهد أن يأتي بعد إتمام أمر الرسالة، فلما أدى الرسالة أرسل (محمد خان) خدامه إليه فخدموه في الطريق، وصرفوا في كل مرحلة ألف درهم بأمر (محمد خان)، فأتى قسطنطينية بالحشمة الوافرة، واستقبله علماء البلد وأعيانها، وحين قدم إليه أهدى رسالة له في الحساب سماها (المحمدية)، رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها، ثم إن (محمد خان) لما ذهب إلى محاربة (حسن الطويل) سار معه، وصنف في السفر رسالة في الهيئة سماها (الفتحية) لمصادفتها الفتح، ولما رجع (محمد خان) إلي قسطنطينية أعطاه مدرسة (أيا صوفية)، وعين له في كل يوم مئتي درهم فأقام هناك إلى أن توفي فيها[1]، وورد في ترجمته أيضاً: أن أباه (محمد) كان من خُدَّام الأمير (أُلوغ بك)، وتربى ولده في حجر السلطان المذكور كولده، وكان ربما يحمل البازي في يده فاشتهر به، قرأ على علماء سمرقند، وأخذ الرياضيات عن المولى (قاضي زاده)، وقرأها على الأمير المذكور أيضاً، ثم لمّا مات المولى (قاضي زاده) نصّبه على الرصد، فأكمله وخرج منه (زيج ألوغ بك)، وكان له قدر عظيم عند الأمير، حتى قيل

(١) الفوائد البهية: ١/ ٢١٤.

إنه أي الأمير بنى جامعاً في سمرقند، ولم يرض بأن يكون بناء أحد أرفع منه سوى جامع المولى المذكور، فإنه قال: إن حقّ جامعه أن يكون أرفع من جامعي، لكن تأدب المولى وجعله أصغر منه، ثم إنه لما تسلطن ولده ولم يعرف قدره نفر عنه فخرج للحجّ، ولما نزل بتبريز أكرمه (الحسن الطويل)[1]، وأورد صاحب الشقائق النعمانية ترجمة مطولة فيه جاء فيها: وَمِنْهُم الْعَالم الْعَامِل والفاضل الْكَامِل عَلَاء الدّين عَليّ بن مُحَمَّد القوشجي، كَانَ أبوه مُحَمَّد من خدام الامير (الغ بك)، ملك مَا وَرَاء النَّهر، وَكَانَ هُوَ حَافظ الْبَازِي وَهُوَ معنى (القوشجي) فِي لغتهم، قَرَأَ الْمولى الْمَذْكُور على عُلَمَاء سَمَرْقَنْد، وَقَرَأَ على الْمولى الْفَاضِل (قَاضِي زَاده الرُّومِي)، وقرأ عَلَيْهِ الْعُلُوم الرياضية، وَقرأَهَا أيضاً على الامير ألغ بك، وَكَانَ الامير الْمَذْكُور مائلاً الى الْعُلُوم الرياضية، ثمَّ ذهب الْمولى الْمَذْكُور مختفياً الى بِلَاد كرمان، فقرأ هُنَاكَ على علمائها، وسوّد هُنَاكَ شَرحه للتجريد، وَغَابَ عَن (الغ بك) سِنِين كَثِيرَة، وَلم يدر خَبره، ثمَّ إنه عَاد الى سَمَرْقَنْد،... ثمَّ إن الامير ألغ بك بنى مَوضِع رصد سَمَرْقَنْد وَصرف فِيهِ مَالاً عَظِيماً، وتولاه أولاً (غياث الدّين جمشيد) من مهرَة هَذَا الْعلم، فتوفاه الله تَعَالَى فِي أَوَائِل الأمر، ثمَّ تولاه المولى قَاضِي زَاده الرُّومِي فتوفاه الله تَعَالَى قبل إتمامه، وأكمله المولى عَليّ القوشجي، فَكَتَبُوا مَا حصل لَهُم من الرصد، وَهُوَ الْمَشْهُور بالزيج الْجَدِيد لألغ بك، وَهُوَ أحسن الزيجات وأقربها من الصِّحَّة، ثمَّ إنه لما توفّي الأمير (ألغ بك)، وتسلطن بعض أولاده وَلم يعرف قدر المولى الْمَذْكُور وَنَفر قلبه عَنهُ، فاستاذن لِلْحَجِّ، وَلما جَاءَ الى تبريز والأمير هُنَاكَ فِي ذَلِك الزَّمَان السُّلْطَان (حسن الطَّوِيل)، فَأكْرم المولى الْمَذْكُور اكراماً عَظِيماً، وأرسله بطرِيق الرسَالَة الى السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) ليصالح بَينهمَا، وَلما أتى الى السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) أكرمه إكراما عَظِيما فَوق مَا أكْرمه السُّلْطَان

(١) سلم الوصول: ٢/ ٣٩٤.

حسن، وَسَأَلَهُ أن يسكن فِي ظلّ حمايته فَأجَاب فِي ذَلِك، وعهد أن يَأْتِي إليه بعد إتمام أمْر الرسَالَة، فَلَمَّا ادى الرسَالَة أرسل السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) إليه من خُدَّامه فخدموه فِي الطَّرِيق، وصرفوا بأمره إليه فِي كل مرحلة ألف دِرْهَم، فَأتى مَدِينَة قسطنطينية بالحشمة الوافرة وَالنعَم المتكاثرة، وَحين قدم إليه أهدى الى السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) عِنْد ملاقاته رسَالَته فِي علم الْحساب، وسماها (المحمدية)، وَهِي رِسَالَة لَطِيفَة لَا يُوجد أنفع مِنْهَا فِي ذَلِك الْعلم، ثمَّ إن السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) لما ذهب إلى محاربة السُّلْطَان (حسن الطَّوِيل) أخذ المولى الْمَذْكُور مَعَه، وصنف فِي أثْنَاء السّفر رِسَالَة لَطِيفَة فِي علم الْهَيْئَة باسم السُّلْطَان مُحَمَّد خَان وسماها (الرسَالَة الفتحية) لمصادفتها فتح عراق العَجم، وَلما رَجَعَ السُّلْطَان مُحَمَّد خَان الى مَدِينَة قسطنطينية أعطاه مدرسة (ايا صوفيه)، وَعين لَهُ كل يَوْم مِائَتي دِرْهَم، وَعين لكل من أولاده وتوابعه منصباً، يرْوى أنه لما نزل الى قسطنطينية كَانَ مَعَه من توابعه مِائَتَا نفس، وَلما قدم الى قسطنطينية أول قدومه استقبله عُلَمَاء الْمَدِينَة، وَكَانَ الْمولى (خواجه زَاده) (ت ٨٩٣هـ) إذ ذَاك قَاضِياً بهَا، فَلَمَّا ركبُوا فِي السَّفِينَة ذكر الْمولى عَليّ القوشجي مَا شَاهده فِي بَحر هُرْمُز من الجزر وَالْمدّ، فَبين المولى (خواجه زَاده) سَبَب الجزر وَالْمدّ، ثمَّ إن الْمولى عَليّ القوشجي ذكر مباحثة السَّيِّد الشريف مَعَ العَلامَة التَّفْتَازَانِيّ عِنْد الامير تيمور خان، وَرجح جَانب العَلامَة التَّفْتَازَانِيّ، قَالَ الْمولى (خواجه زَاده): وَإِنِّي كنت أظن الأمر كَذَلِك، إلا أني حققت البَحْث المَذْكُور فَظهر أن الْحق فِي جَانب السَّيِّد الشريف، فَكتبت عِنْد ذَلِك فِي حَاشِيَة كتابي، فَأمر لبَعض خُدَّامه بإحضار ذَلِك الْكتاب عِنْد خُرُوجه من السَّفِينَة، فطالع المولى عَليّ القوشجي تِلْكَ الْحَاشِيَة فاستحسنها، فَلَمَّا لَقِي الْمولى الْمَذْكُور السُّلْطَان (مُحَمَّد خَان) قَالَ لَهُ السُّلْطَان: كَيفَ شاهدتَ خواجه زَاده؟ قَالَ: لَا نَظِير لَهُ فِي الْعَجم وَالروم، قَالَ السُّلْطَان مُحَمَّد خَان: لَا نَظِير لَهُ فِي الْعَرَب أيضاَ، يُقَال: إن

الْمولى (عَليّ الطوسي) (ت ٨٧٧هـ) لمّا ذهب الى بِلَاد الْعَجم لَقِي هُنَاكَ الْمولى عَليّ القوشجي، وَقَالَ لَهُ: إلى أيْنَ تذهب؟ قَالَ: إلى بلاد الروم، قَالَ: عَلَيْك بالمداراة مَعَ الكوسج، يُقَال لَهُ: خواجه زَاده؛ فإن مَعْلُوم الرجل عِنْده كالمجهول، فَعمل المولى عَليّ القوشجي بوصيته، وَزوّج بنته من ابْن الْمولى (خواجه زَاده)، وَزوج أيضاً المولى خواجه زَاده بنته من ابْن بنت المولى عَليّ القوشجي، وَهُوَ الْمولى قطب الدّين،... وَقد جمع عشْرين متْنا فِي مجلدة وَاحِدَة، كل متن من علم، وَسَماهُ (مَحْبُوب الحمائل)، وَكَانَ بعض غلمانه يحملهُ وَلَا يُفَارِقهُ أبداً، وَكَانَ ينظر فِيهِ كل وَقت، يُقَال إنه حفظ كل مَا فِيهِ من الْعُلُوم، توفّي بِمَدِينَة قسطنطينية سنة (٨٧٩هـ)، وَدفن بجوار أبي أيوب[١]، وظهر أنه عاش فترة شبابه ونشأته بسمرقند في ظل حكم التيموريين، ومرحلة قضاها بين الممالك التركية في بلاد ما وراء النهر، والمرحلة الأخيرة من حياته قضاها عند العثمانيين أيام السلطان (محمد الفاتح).

ـ مؤلفاته:

لقد صنف علي القوشجي مؤلفات كثيرة، هي[٢]:

١ ـ **شَرح التجريد**، وَهُوَ شرح عَظِيم لطيف فِي غَايَة اللطافة، لخص فِيهِ فَوَائِد الاقدمين أحسن تَلْخِيص وأضاف اليها زَوَائِد وَهِي نتائج فكره مَعَ تَحْرِير سهل وَاضح، وأهداه إلى السلطان أبي سعيد خان، والتجريد لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ).

٢ ـ الرسالة المحمدية في علم الحساب.

٣ ـ الرسالة الفتحية في الهيئة البسيطة، في علم الهيئة.

٤ ـ حَاشِيَة على حاشية أوائل شرح الْكَشَّاف للعلامة التَّفْتَازَانِيّ.

---

(١) الشقائق النعمانية: ١/ ٩٧، البدر الطالع: ١/ ٤٩٦.

(٢) ينظر مقدمة عنقود الزواهر، عفيفي: ٤٦ ـ ٥٢، الأعلام: ٥/ ٩... وغيرها.

٥ ـ كتاب عنقود الزواهر فِي الصّرْف.

٦ ـ رِسَالَة فِي مبَاحث الْحَمد، حقق فِيهَا كَلِمَات السَّيِّد الشريف فِي المباحث الْمَذْكُورَة فِي حَوَاشِيه على شرح الْمطَالع.

٧ـ جواهر التفسير، وهو تفسير الزهراوين.

٨ ـ رسالة في «تعيين موضوعات العلوم.

٩ ـ حاشية على أوائل التلويح في أصول الفقه.

١٠ ـ شرح الرسالة الوضعية، وذكرها الزركلي بقوله: حاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية في الوضع، وهو وهم.

١١ ـ مسرة القلوب في دفع الكروب، في علم الهيئة، مختصر.

١٢ ـ شرح الكافية والشافية والحاجبية بالفارسية.

١٣ ـ تاريخ آيا صوفية.

١٤ ـ رسالة دار الحياة، وقيل: هي الرسالة الفتحية السابقة.

١٥ ـ فائدة في أشكال عطارد.

١٦ ـ رسالة في حل إشكال القمر.

١٧ ـ رسالة في علم النجوم.

١٨ ـ الأجرام السماوية.

١٩ ـ في علم الزيج.

٢٠ ـ رسالة في السياحة.

٢١ ـ رسالة الامتحان في علم البيان، وهي رسالة صغيرة في البلاغة.

ـ شيوخه:

تتلمذ الشيخ القوشجي على مجموعة من العلماء، هم:

١ ـ قاضي زاده الرومي: قال الزركلي هـو: مـوسى بن محمد بن القاضي محمود الرومي، صلاح الدين المعروف بقاضي زاده موسى جلبي، عالم بالرياضيات والفلك والحكمة، من أهل (بروسه)؛ كما يكتبها الأتراك بالحروف العربية، وكانت في أيام صاحب الترجمة تكتب: (بروصا)، سافر إلى خراسان وما وراء النهر، وكان في شيراز سنة (٨١١هـ)، وفي سمرقند سنة (٨١٥هـ)، وعهد الأمير (ألغ بك) إلى غياث الدين جمشيد بإنشاء (رصد) في سمرقند، فتوفي غياث الدين (سنة ٨٣٢) قبل إتمامه، فتولاه قاضي زاده، ولم تعرف وفاته، وإنما المعروف أنه مات قبل إتمام الرصد، وأكمله بعده علي القوشجي (المتوفى سنة ٨٧٩)، ومصنفات قاضي زاده المعروفة كلها عربية، منها (شرح التذكرة) في الفلك، رأيته في مكتبة اللورنزيانة بفلورنس (رقم ٢٧١ شرقي) أنجزه في شيراز سنة (٨١١هـ)، و(شرح أشكال التأسيس) للسمرقندي في الهندسة، أكمله في سمرقند سنة (٨١٥هـ)، و(حاشية على شرح الهداية)، علّق بها على شرح الهروي لهداية الحكمة للأبهري، و(شرح الملخص) في الهيئة[1].

٢ ـ الأمير ألغ بك: وهو ابن الأمير شاهرخ ابن الأمير تيمور كور كان مؤسس مملكة التيموريين، وهي الإمبراطورية التي ظهرت في بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) في القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وهي من ضمن ممالك الأتراك، ونشأت هذه المملكة عام (٧٩٥ ـ ١٣٩٢م) حينما قضى الأمير تيمور كور على جميع أسرة آل المظفر، واستولى على جميع ولاية فارس، وسيطر على خوارزم وسمرقند والعراق وفارس وهراة وتركستان والروم، وما عام (٨٠٧هـ ـ ١٤٠٤م) وتولى الميرزا

(١) الأعلام: ٧/ ٣٢٨، معجم المؤلفين: ١٣/ ٤٧،

شاهرخ ابنه السلطنة، ثم أعطاها الأخير إلى الميرزا ألغ بك أكبر أبنائه، فحكم نيابة عن والده بلاد ما وراء النهر وتركستان مدة (٤٤) سنة من عام (٨٠٩هـ - ٨٥٣هـ)، وكان القوشجي معاصراً للأمير ألغ بيك أثناء حكمه، حيث قرب القوشجي واتخذه تلميذاً له، وكان يخاطبه بقوله (يا بني)[١].

تلاميذه: تتلمذ عليه العديد من العلماء، منهم:

١ - خليل بن نور الله، المعروف بمنلا خليل، الشافعي، نزيل حلب، المتوفى سنة (٩٠٨)، وهو تلميذ منلا علي القوشجي. وصنّف مؤلفات عدة، منها: رسالة الفتوح في بيان ماهية النفس والروح، وتوفي بحلب[٢].

٢ - المولى العالم الفاضل علاء الدين قاسم بن أحمد بن محمد الجَمَالي، المتوفى قاضيًا بقسطنطينية سنة (٩٠٢هـ)، قرأ على علماء عصره، ثم وصل إلى المولى علي القوشجي، ثم صار مدرسًا ببعض المدارس، إلى أن صار قاضيًا بقسطنطينية سنة (٩٠١هـ) بعد المولى كرماستي وكان مشتغلًا بالعلم، كثير الحفظ، له: حاشية شرح الفرائض للسيد... وغير ذلك[٣].

٣ - المولى العالم الفاضل لطف الله بن حسن التُّوقاتي، الشهير بملا لطفي، المقتول بقسطنطينية في سنة (٩٠٠هـ)، قرأ على المولى سنان باشا وتخرَّج عنده، ولما أتى المولى علي القوشجي الروم، أرسله المولى سنان باشا إليه، وقرأ عليه العلوم الرياضية بواسطته وربّاه سنان باشا عند السلطان الفاتح فجعله أمينًا على خزانة كتبه، وكان السلطان يسأله عن شبهاته[٤].

(١) تاريخ الترك في آسيا الوسطى: ٢١٣، شرفنامة: ٢/ ٦٥، ٨٨، ١١٠، مقدمة عنقود الوزاهر، عفيفي: ٢٧.
(٢) سلم الوصول: ٢/ ٨٧.
(٣) الفوائد البهية: ٣/ ٢٠.
(٤) م. ن: ٣/ ٤٠.

٤ ـ المولى الفاضل سِنان الدين يوسف بن خضر بك، المعروف بسنان باشا، المتوفى بقسطنطينية سنة (٨٩١هـ)، وله سبع وأربعون سنة، قرأ على والده ثم صار مدرسًا بأدرنة، جعله السلطان محمد خان معلمًا لنفسه، ومال إلى صحبته وكان لا يفارقه، ولما جاء القوشجي حرّض السلطان على تعلم الرياضيات منه، فأرسل هو المولى لطفي من تلامذته إليه فقرأ عليه وأجيز كل ما سمع منه حتى أكمل الرياضيات[١].

٥ ـ الشيخ العارف بالله نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجَامي، المتوفى بهراة سنة (٨٩٨هـ) وله إحدى وثمانون سنة، وكانت ولادته ببلدة جام سنة (٨١٨)، كان جده محمد الدشتي من أصفهان من محلة دشت، ثم خرج إلى جام وتوطن بها، وكان أبو نظام الدين قاضيًا بها فجاء به في صغره إلى هراة، ثم حضر المولى الجامي في درس المولى جنيد مدرس النظامية، ثم وصل إلى المولى خواجه (علي السمرقندي)، وكَمَّل مطالعته عنده، وورد أنه جرت بينهما مباحثة في مسألة بكتاب (شرح التجريد)، وغلب الجامي فيها أستاذه القوشجي، ثم وصل إلى درس المولى (محمد الجاجرمي) وتباحث معه، ثم وصل إلى خدمة المولى (قاضي زاده الرومي) فأعجبه واستحسن كلامه، وصار من أفاضل عصره في العلم، ثم سلك وتلقن الذكر من الشيخ (سعد الدين الكاشغري) واصطحب مع خواجه (عبيد الله) وانتسب إليه وبلغ صيت فضله إلى الآفاق، فدعاه السلطان (بايزيد خان) إلى مملكته فأجاب، ثم اعتذر لعلّة الطّاعون في الروم، وله مؤلفات منها: شرح الكافية، وتفسير أوائل القرآن وكتاب شواهد النبوة ونفحات الأُنس... وغير ذلك من الفارسيات نظمًا ونثرًا... إلى خمسين مصنفًا[٢].

---

(١) م. ن: ٣/ ٤٣١.

(٢) سلم الوصول: ٢/ ٢٥١.

٦ ـ قاسم بن أحمد الرومي: قاسم بن أحمد بن محمد، الفاضل الكامل المولى قوام الدين الجمالي الرومي الحنفي، اشتغل بالعلم، واتصل بخدمة المولى علي بن محمد القوشجي، ودرس بإحدى الثماني[١].

٧ ـ الشيخ شهاب الدين أحمد البرجندي، المتوفى سنة (٨٥٦هـ) عن خمسين سنة، كان من أصحاب الشيخ سعد الدين الكاشغري عالمًا بالشريعة والطريقة تقيًا زاهدًا، قرأ على الشمس أحمد الجاجرمي **ومولانا علي السمرقندي**، وسمع الحديث من أبي نصر بارسا، ثم سلك مسلك التصوف، فصحب الشيخ زين الدين الخوافي وبهاء الدين عمر، ثم اتصل بشيخه سعد الدين المذكور، ولازمه كثيرًا إلى أن أكمل الطريق، وأجاز له بالإرشاد، ذكره صاحب الرشحات[٢].

مُحَمَّدُ الحَفَنِيِّ (المُحَشِّي الأَوَّلُ)

هُوَ الشيخُ العالِمُ المُحَقِّقُ المدقِّقُ، العارفُ بالله تعالىٰ قُطْبُ وقتِهِ، المُحَدِّثُ، الفقيهُ، الفَرَضِيُّ، النَّحوِيُّ البيانيُّ، الرِّياضيُّ: محمَّدُ بنُ سالِمِ بنِ أحمدَ الحَفَنِيِّ (أوِ الحفناويِّ)[٣] نَجْمُ الدينِ (ت ١١٨١هـ)، وُلِدَ بـ(حفنة) قريةٌ من قرىٰ مصرَ قريب (بلبيس) سنةَ إحدىٰ ومائةٍ وألفٍ ودخَلَ الأزهرَ، وحَفِظَ المتونَ واجتهدَ في تحصيلِ العلومِ، حتَّىٰ مَهَرَ، واشتغَلَ بالعلمِ علىٰ مَنْ بِهِ منَ الفضلاءِ كـ(الشهابين): أحمدَ المُلَّوِيِّ (ت ١١٨١هـ) وأحمدَ الجوهريِّ (ت ١١٨١هـ)، والسَّيِّدِ محمدِ بـنِ محمدِ

---

(١) م. ن: ١/ ٢٩٤.

(٢) سلم الوصول: ١/ ٢٧٤.

(٣) قال الزركلي: اشتهر صاحب الترجمة بالحفني والحفناوي، وكان يتسمىٰ بهما، وعندي مخطوطة من رسالته في أسماء أهل بدر، يقول في مقدمتها: (فقير ربه المغني، عبد مولاه محمد الحفني) ونموذج من خطه: (محمَّد بن سالم الحفناوي) فكلاهما صحيح.

البُلَيْدِيِّ (ت ١١٧٦ هـ)، والشَّمْسِ محمدِ بـنِ محمَّدٍ البديريِّ الدمياطيِّ (ت ١١٤٠ هـ)، وأجازوهُ بالافتاءِ والتدريسِ، فدَرَّسَ الكتبَ الدقيقةَ من غالبِ الفنونِ، وكانَ في ضيقٍ من العيشِ، فاشتغَلَ بنَسْخِ الكتبِ ثُمَّ منَّ اللهُ عليهِ بكراماتٍ، فتركَ النَّسْخَ فأقبلَتْ عليهِ الدنيا، وكانَ يترَدَّدُ إلىٰ زاويةِ الشيخِ (جاهينِ الخَلْوَتِيِّ) وأَخَذَ الطريقةَ الخلوتيَّةَ عن القُطْبِ مصطفىٰ بنِ كمالِ الدين البكريِّ (ت١١٦٢هـ) وتربَّىٰ علىٰ يدَيهِ، وتولَّىٰ التدريسَ في الأزهَرِ، ووُلِّيَ مشيختَهُ.

وأَلَّفَ التآليفَ النافعةَ منها: الثمرةُ البهيَّةُ في أسمـاءِ الصَّحابة البدريَّةِ، وأنـفسُ نـفائسِ الدُّرَرِ وهي حاشيةٌ علىٰ شرحِ الهمزيَّةِ لابنِ حَجَرٍ، **وحاشيةٌ علىٰ شرحِ رسالةِ الوضعِ**[1]، وحاشيةٌ علىٰ شرحِ الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالكٍ، وحاشيةٌ علىٰ الجامعِ الصَّغيرِ للسُّيوطِيِّ، وحاشيةٌ علىٰ حاشيةِ الـحفيدِ علىٰ الـمختصرِ، وحاشيةٌ علىٰ شرحِ الرَّحبيَّةِ للشنشـوريِّ، ورسالةٌ في التقليدِ في الفروعِ، وفرائدُ عوائدَ جبريَّةٍ (حاشيةٌ في الحسابِ)،... وغيرها، وغالبُ حواشي أخيهِ الجمـالِ يوسفَ مأخوذةٌ منهُ، وكانَ يُدَرِّسُ أَوَّلاً بالسِّنانيَّةِ وبالورَّاقِينَ، ثُمَّ في الطَّبْرَسِيَّةِ داخلَ بابِ الجامعِ، ثُمَّ لمَّا تُوُفِّيَ الجمالُ عبدُ الله الشبراويُّ (ت١١٧١هـ) نَقَلَ التدريسَ إلىٰ مَحَلِّهِ داخلَ الجامِعِ، وكان يَحضَرُ درسَهُ أكثرُ من خمسمائةِ طالبٍ، حسنَ التقريرِ ذا فصاحةٍ وبيانٍ، شَهْمـاً مُهاباً مـُحَقِّقاً مُدَقِّقاً يَهْرَعُ إليه الناسُ جـميعاً، واشتهرَتْ طريقةُ الخلوتيَّةِ عنهُ في مشرِقِ الأرضِ ومغرِبِها في حياتِهِ، وكانتْ وفاتُهُ في القاهرةِ في (١٧) من شَهْرِ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ إحدىٰ وثمانينَ ومائةٍ وألفٍ رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ[2].

---

(١) وللشيخ محمد بن حسن العدوي الحمزاوي تقريرات علىٰ حاشية الرسالة العضدية للشيخ محمد الحفني مطبوعة بمصر عام ١٢٩٨هـ.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٤/ ٥٠، الأعلام: ٦/ ١٣٤، معجم المؤلفين: ١٠/ ١٤، هدية العارفين: ٢/ ٣٣٧، معجم الـمطبوعات العربية: ٢/ ٧٨١، ٢٠٢٩.

الدسوقي (المحشي الثاني)

هُوَ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عرفةَ الدسوقيُّ المالكيُّ (ت ١٢٣٠هـ)، من علماءِ العربيةِ، مشاركٌ في الفقهِ والكلامِ والمنطقِ والهيئةِ والهندسةِ والتوقيتِ، من أهل (دسوق) من قرىٰ مصرَ، وجاءَ القاهرةَ وحَفِظَ القرآنَ وجوَّدَهُ علي الشيخ محمد المنير (ت ١١٩٩هـ)، ولازَمَ دروسَ الشيخِ عليٍّ الصعيديِّ (ت ١١٨٩هـ) والشيخِ الدَّرديرِ (ت ١٢٠١هـ) وغيرِهما وتلقَّىٰ عن حسنِ الجَبَرْتِيِّ (ت ١١٨٨هـ) علمَ الحكمةِ والهيئةِ والهندسةِ، وتصدَّرَ للإقراءِ والتدريسِ، وكان فريداً في تسهيلِ المعاني وتبيينِ المباني، مع لِيْنِ جانبٍ وديانةٍ وحسنِ خُلُقٍ وتواضُعٍ وعدمِ تصنُّعٍ، لا يرتكِبُ ما يتكلَّفَهُ غيرُهُ من التعاظُمِ وفخامةِ الألفاظِ، وما زالَ علىٰ حالِهِ في الإفادةِ والإفتاءِ إلىٰ أنْ تعلَّلَ، وتُوُفِّيَ في الحادي والعشرين من ربيعِ الثاني سنة (١٢٣٢هـ)، وكانَ من المدرِّسينَ في الأَزهَرِ، لـه كتبٌ، منها: الحدودُ الفقهيَّةُ في فقه الإمام مالك، وحاشيةٌ علىٰ مغني اللَّبيبِ لابن هشامٍ الانصاريِّ في النَّحوِ، كان الشيخُ محمدُ الدسوقيُّ قد كتبَ هذه الحاشيةَ علىٰ هامشِ نسخةٍ من المغني، ثُمَّ جردَهُ ولدُهُ الشيخُ مصطفىٰ، وفَرَغَ من تجريدِها سنة ١٢٣٣هـ، وحاشيةٌ علىٰ شرح سعد الدِّينِ التفتازانيِّ علىٰ التلخيصِ في البلاغةِ، وحاشيةٌ علىٰ شرحِ الدَّرديرِ (ت ١٢٠١هـ) لـمُختَصَرِ خليلٍ (ت ٧٧٦هـ) في فروعِ الفقهِ المالكيِّ، وحاشيةٌ علىٰ شرح محمدِ السنوسيِّ (ت ١٢٧٦هـ) علىٰ مقدِّمةِ (أمِّ البراهين) في العقائدِ، وحاشيةٌ علىٰ شرحِ البردة لجلالِ الدِّينِ المَحَلِّيِّ (ت٨٦٤هـ)، **وحاشيةٌ علىٰ شرحِ الرسالةِ الوضعيَّةِ**، وحاشيةٌ علىٰ تحريرِ القواعدِ المنطقيَّةِ للرَّازيِّ (ت ٧٦٦هـ)[1].

---

(١) الأعلام: ٦/ ١٧، معجم المؤلفين: ٨/ ٢٩٢، معجم المطبوعات: ٢/ ٨٧٥.

دراسةٌ موجزةٌ في الرسالةِ الوضعيَّةِ وشَرْحِها

لقد أَلَّفَ القاضي العَضُدُ هذهِ الرسالةَ الصَّغيرةَ المشتملةَ علىٰ: مُقَدِّمَةٍ وتقسيمٍ وخاتمةٍ، تكلَّمَ في (المقدمةِ) عن أقسامِ الوَضْعِ للألفاظِ بحَسَبِ العمومِ والخصوصِ، فمنها ما وُضِعَ وضعاً خاصّاً لموضوعٍ لهُ خاصٍّ كـ(الأعلامِ الشخصيَّةِ)، ومنها ما وُضِعَ عامَّاً لموضوعٍ لهُ عامٍّ كـ(أسماءِ الأجناسِ)، ومنها ما وُضِعَ عامَّاً لموضوعٍ لهُ خاصٍّ كـ(المبهماتِ منَ الأسماءِ والحروفِ)، ولقد أقامَ هذهِ القسمةَ علىٰ العلاقةِ بينَ المعنىٰ الذي يتصوَّرُهُ الواضِعُ والمعنىٰ الموضوعِ لهُ، وبيَّنَ أنَّ القسمَ الثالثَ من أقسامِ الوَضْعِ كانَ ـ نتيجةَ مزاحمةِ المعاني عليهِ لكثرةِ المُشَخَّصاتِ الموضوعِ لها اللفظُ ـ محتاجاً إلىٰ قرينةٍ تزيلُ الإبهامَ عنهُ، كاحتياجِ الضَّمائرِ إلىٰ قرينةِ التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبَةِ، واحتياجِ اسمِ الإشارةِ إلىٰ قرينةِ الإشارةِ الحسيَّةِ، واحتياجِ الاسمِ الموصولِ إلىٰ جملةِ الصِّلَةِ، واحتياجِ الحرفِ إلىٰ الضَّميمةِ.

وبعد أنِ انتهىٰ منَ المُقَدِّمَةِ شَرَعَ في تقسيمِ الألفاظِ الموضوعةِ وفقَ ما تقدَّمَ إلىٰ قسمينِ:

ـ ما مدلولُهُ كليٌّ، وهو المصدرُ واسمُ الجنسِ والمشتقُّ والفِعْلُ.

ـ وما مدلولُهُ جزئيٌّ، وهوَ العلَمُ والضميرُ واسمُ الإشارةِ والاسمُ الموصولُ والحرفُ.

وبعدَ ذلك وَجَدَ لزاماً عليهِ أنْ يُفَرِّقَ بينَ هذه الأنواعِ، فبدَأَ بـ(الخاتمةِ) التي اشتملَتْ علىٰ (اثني عشَرَ) تنبيهاً، حاولَ في أَغْلَبِها أنْ يُبَيِّنَ أنَّ هذهِ الأنواعَ وإنِ اشتركَتْ في الوَضْعِ والمعنىٰ الموضوعِ لهُ إلاَّ أنَّ بينَها نقاطَ اختلافٍ باعتبارِهِ صارتْ مباحثَ مُستَقِلَّةً، ففرّقَ بين علَمِ الشَّخْصِ وعلَمِ الجنسِ واسمِ الجنسِ، وبينَ الضميرِ واسمِ الإشارةِ والموصولِ من جهةٍ والحرفِ من جهةٍ أُخْرَىٰ، كما فرَّقَ بينَ الضَّميرِ واسمِ

الإشارةِ والموصولِ، ونبَّهَ إلىٰ الفرقِ بينَ وَضْعِ الأسماءِ والأفعالِ من جهةٍ والحروفِ من جهةٍ أُخرىٰ، وكذلك فرَّقَ بينَ معنىٰ الاسمِ والفِعْلِ وأَثَرِ ذلك في وظيفتِهما النَّحْوِيَّةِ، فالاسمُ يقَعُ مسنداً ومسنداً إليـهِ، في حين أنَّ الفعلَ لا يقَعُ إلاَّ مسنداً، والحرفُ لا يكونُ مسنداً ولا مسنداً إليهِ، وأرْجَعَ ذلك كلَّهُ إلىٰ الفرقِ في معانيها الوضعيَّةِ، ونبَّهَ إلىٰ الفرقِ بينَ المشتقِّ والفعلِ، فمعَ أنَّ كليهما يدُلاَّنِ علىٰ الحدثِ إلاَّ أنَّ المشتقَّ اسمٌ ويمـارِسُ وظائفَ الأسماءِ، في حينِ أنَّ الفعلَ وإنْ دلَّ علىٰ الحدثِ إلاَّ أنَّهُ لا يمـارِسُ تلك الوظائـفَ، وأشارَ إلىٰ الفرقِ بـينَ المعنىٰ المُرَكَّبِ للمشتـقِّ والمعنىٰ المركَّبِ للتركيبِ الفعليِّ، في قولنا: (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ قامَ أبوهُ)، وتوقَّفَ عندَ السَّبَبِ في عدمِ وقوعِ الجملةِ الفعليَّةِ خبراً مـن حيثُ هِيَ جملةٌ إلاَّ إنْ أُوِّلَتْ بمفردٍ، كمـا هُوَ الأَصْلُ في الجملِ التي لها مَحَلٌّ منَ الإعرابِ، كمـا أشارَ إلىٰ الفرقِ بينَ احتياجِ الموصولِ إلىٰ الصِّلَةِ واحتياجِ الحرفِ إلىٰ الضَّميمةِ، ولذا كانَ الموصولُ اسمـاً والثاني حَرْفاً، وبعد أنْ بيّنَ هذه الفروقَ الأساسيَّةَ الـمهمَّةَ، أشارَ إلىٰ قانونٍ كُلِّيٍّ يتعلَّقُ بالألفاظِ وهِيَ موضوعةٌ، والألفاظِ وهي مستعملةٌ، فأيُّ إطلاقٍ يقومُ علىٰ استعمـالِ الألفاظِ خارجةً عن معانيها الوضعيَّةِ فهوَ مجازٌ خارِجٌ عن أَصْلِ الوَضْعِ، فقد يُستعمَلُ الاسمُ الموصولُ لظَرْفٍ خِطابيٍّ استعمالَ الأعلامِ الشخصيَّةِ، وقد يأتي اسمُ الإشارةِ دالاًّ علىٰ معنىٰ كليٍّ، فهذا الفرقُ بينَ الوضعِ والاستعمالِ يَمْنَعُ دارِسَ اللغةِ منَ الوقوعِ في الاشتباهِ الدلاليِّ والوظيفيِّ لتلكَ الرُّموزِ اللُّغَوِيَّةِ.

وأمَّـا شارِحُ هذهِ الرسالةِ فكـانَ يَعْكِفُ علىٰ تفسيرِ عبارةِ القاضي العَضُدِ تفسيراً يـُجَلِّي أسرارَها، ويُوَضِّحُ مستغلَقَها، ويَكشِفُ عن مرجعيَّاتِ ضمـائِرِها، ويقيمُ الأدلَّةَ علىٰ صِحَّةِ تقريراتِهِ وقوانينِهِ، ويعترِضُ علىٰ بعضٍ من عباراتِهِ ونصوصِهِ، من خلالِ شرحٍ دقيقٍ خالٍ مـن الحَشْوِ والزِّيادةِ، وتحقيقٍ علميٍّ مليْءٍ بالمعاني المُكثَّفَةِ الدالَّةِ،

مـمَّا استدعىٰ ذلك الشَّرْحُ الدقيقُ أنْ يقومَ كلٌّ من الحَفَنِيِّ والدسوقيِّ بكتابةِ تعليقاتٍ علىٰ عباراتِهِ، وتوضيحاتٍ لـمراميهِ، نتيجةَ اشتهارِ الكتابِ بـينَ طَلَبَةِ العلومِ الإسلاميَّةِ، واستحواذِهِ علىٰ مقرَّراتِ الـمدارسِ في ربوعِ العالمِ الإسلاميِّ، فلا نكادُ نَجِدُ بلداً خلا من نُسَخِ هذا الكتابِ، فلا غرابةَ أنْ تكثُرَ التعليقاتُ والنَّقَدَاتُ عليهِ.

***

مَنْهَجُ التحقيقِ

لقدِ اعتمَدْنا في تحقيقِ (شرحِ الرسالةِ الوضعيَّةِ) علىٰ جملةٍ منَ المبادئِ، ونُجْمِلُها بالآتي:

١ ـ لقد كتبنا متنَ (الرِّسالةِ الوضعيَّةِ) للقاضي العضُدِ بين قوسينِ هلاليَّينِ، بلونٍ عميقٍ تمييزاً لهُ عن كلامِ الشَّارِحِ السَّمَرْقَنْدِيِّ.

٢ ـ لـمَّا كـان (شرحُ الرسالةِ الوضعيَّةِ) للسمرقنديِّ محتويـاً علىٰ عباراتٍ تحتاجُ إلىٰ توضيحٍ وشرحٍ، وكان العلاَّمتانِ الـحفنيُّ والدسوقيُّ قد كتبا حاشيتَينِ عليها، عَمَدْتُ إلىٰ ذِكْرِ ما يحتاجُ إليهِ الشَّرْحُ منهما لتوضيحِ عباراتِهِ وبيانِ فوائِدِهِ ورموزِهِ مُعتمِداً بشكلٍ أكبرَ على ما كتبَهُ الدسوقيُّ لتأخُّرِهِ زمناً عنِ الحفنيِّ ممَّا يُعطيه اطلاعاً كبيراً على عباراتِ الحفني فيَعْمَدُ إلى نقدِهِ أو تغييرِ عباراتِهِ لتحقيقِ الإفادةِ بشكلٍ أوضحَ، كما أنَّ عباراتِهِ أسلَسُ في توضيحِ مرامي ومقاصِدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ الشَّارِحِ، وذَكَرْتُ أرقامَ الصَّفَحاتِ التي انتُخِبَتِ الحاشيةُ منها؛ لتسهيلِ عمليةِ المراجعةِ والوقوفِ على أمكنةِ النصِّ الأصليِّ، مشيراً إلى الحفنيِّ بالرَّمزِ (ح)، وللدسوقيِّ بالرَّمْزِ (د)، واعتمدْنا على طبعةِ (المطبعةِ الخيريَّةِ) المؤرَّخَةِ بعام (١٣٢٢هـ)، لقلَّةِ أخطائِها الطِّباعيَّةِ مقارنةً بالطبعاتِ الأَحْدَثِ منها، وقد يَمْنَحُنا الله تعالىٰ القوَّةَ للعَمَلِ علىٰ تحقيقِ تينِكَ الحاشيتَينِ مستقبلاً؛ لِمَا يحتويانِهِ من تعليقاتٍ نفيسةٍ ومباحثَ دلاليَّةٍ دقيقةٍ.

٣ ـ اعتمَدْنـا علىٰ النُّسخةِ (أ) لتكونَ أَصْلاً للنُّسَخِ الأُخرىٰ، إلاَّ إذا كـانَ هنالك سَقْطٌ أو مخالفةٌ صريـحةٌ لبقيَّةِ النُّسَخِ أو كلامٌ ضعيفٌ جـداً لا يـحتملُهُ مدلولُ الكلامِ وسياقُهُ، فإنَّنا نَعْمَدُ إلىٰ ذِكْرِهِ من بقيَّةِ النُّسَخِ ونَضَعُهُ في المتنِ بينَ معقوفتَينِ [...] للدلالةِ علىٰ أنَّهُ منَ النُّسَخِ الأُخرىٰ.

٤ ـ أَشَرْنا في الهامشِ علىٰ اختلافاتِ النُّسَخِ، ممَّا يَجْعَلُ القارئَ الكريم مُطَّلِعاً علىٰ سبع نُسَخٍ عندَ قراءةِ هذا العملِ المحقَّقِ، اللَّهُمَّ إلاَّ إنْ كانَ اختلافاً لا يُذكَرُ، كالتذكيرِ والتأنيثِ والأخطاءِ الإعرابيَّةِ العائدةِ إلىٰ ثقافاتِ النُّسَّاخِ المختلفةِ.

٥ ـ لـمَّا كان الشرحُ المذكورُ قليلَ الإحالةِ والاستشهادِ إلاَّ فيما نَدَرَ، كان عَمَلُنا في ذلك الصَّدَدِ محدوداً، ولـم نُخَرِّجْ سوىٰ آيةٍ وبعضِ عباراتٍ نَقَلَها عن بعضِ النَّحويِّينَ، ولم نُتَرْجِمْ إلاَّ لِمَنْ ذَكَرَهُم منهم.

٦ ـ أثبتُّ أرقامَ المخطوطةِ داخلَ الكتابِ، ولم أَضَعْهُ يميناً أَوْ شمالاً، ورَمَزْتُ لوجهِ الورقةِ الأولىٰ بالرَّمْزِ (أ) ولظَهْرِها بالرَّمْزِ (ب).

* * *

النُّسَخُ المعتمدةُ في التحقيقِ

لقـد اعتمدتُ في مقابلةِ الـمخطوطةِ علىٰ سبعِ نُسَخٍ، خمسةٌ منها مخطوطةٌ واثنتانِ مطبوعتانِ، ولا بدَّ من وصفِ كلٍّ منها علىٰ حدةٍ، وهِيَ:

١ ـ النسخة (أ)، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة أوقاف الموصل المركزية، في خزانة (الـحجيات)، ضمن مـجموع تـحت رقم (١٤/ ٢٢)، بقياس (٢٣ × ١٧) سم، وعدد أوراقه (١١٨) ورقةً، وهي نسخةٌ مكونةٌ من (١٥) لوحةً، جاء في ورقتها الأولىٰ ما نصُّهُ: هـذه رسالةٌ في الوضع لـ(علي القوشجي علىٰ متـن قاضي عضد في الوضعِ)، وهـذا وهـمٌ حصلَ في هذه النسخةِ، لأنَّ المتنَ للقاضي العضد والشرحَ للسمرقنديِّ وليس للقوشجيِّ، وقد نَسَخَها حسينُ ابن ملا محمد ابن زين الدين (...)[1] أغا، وانتهىٰ من نَسْخِها بتاريخ (١١٣٠هـ)[2].

٢ ـ النسخة (ب) وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة أوقاف الموصل المركزية في خزانة (النبي شيت) ضمنَ مجموعٍ تحتَ رقم (٣١/ ١٩) بقياس (٢١× ١٧) سم، وقد صنَّفَها أمينُ المكتبة بعنوانِ (شرح الرسالة العضدية) لأبي القاسم الليثيِّ من علماء النصف الثاني مـن القرن التاسع الـهجري، وهي نسخةٌ مكونةٌ مـن (١٤) ورقةً، وقـد نسخَها يحيىٰ بـن عبد الله الموصلي في سنة (١١٧٠هـ)، وخطُّها جميلٌ وواضحٌ[3].

٣ـ النسخة (ج)، وهي نسخة مـحفوظة في مكتبة أوقاف الموصل المركزية أيضاً، في خزانة (الخياط) ضمن موضوعات مختلفة تحت رقم (٧/ ١٥)، بقياس (٢٢×١٧) سم، وقد جاء علىٰ لوحتها الأولىٰ عنوان الكتاب (هذا كتاب الـمسمىٰ بالقوشجي)،

---

(١) عليه طمس.

(٢) فهرس مكتبة أوقاف الموصل: ٣/ ١١٢.

(٣) م.ن: ٢/ ٢٤٦.

وهذا وهم أيضا كما سلف، وقد صنفها أمين المكتبة بعنوان (شرح الرسالة الوضعية العضدية) لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي الذي كان حيا سنة (٨٨٨هـ)[١]، وعليها تملك يعود لعبد القادر بن محمد الصفار، وهي نسخة مكونة من (٢٣) لوحة، وقد كتب في اللوحة الثانية ما نصه: (هذا شرح الرسالة العضدية لمولانا عبد الكريم (...)[٢] ندراني رحمه الله، وكاتبه ومالكه إبراهيم)، وفيها تملك آخر بما نصه: (كيف أقول ملكي ولله ملك السموات والأرض، وأنا العبد الفقير الراجي إحسان ربه الجبار عبد القادر بن محمد الصفار، وذلك في سنة مائتين وثمان وثلاثين من الهجرة علىٰ صاحبها الصلاة والسلام (سنة١٢٣٨هـ»، وقد سقط في التاريخ المكتوب لفظ (ألف) وثبت في المرقوم، ويظهر أن عبد الكريم المذكور قد كتب شرحا علىٰ الرسالة الوضعية كما يظهر من الهوامش الكثيرة التي ملأت جنبات المخطوط بأكمله، وفيها أيضا ما يفيد بانتقال التملك بالشراء الشرعي لأحمد بن الخياط، وجاء في نهاية المخطوط بأنه قد كتبه إبراهيم بن جندي بن حسين بن إبراهيم في قرية ديرك، سنة (١١٤٦هـ)، وذيله ببيت لطيف نصه:

سيبقىٰ الخط مني في الكتاب وتبلىٰ اليد مني في التراب

٤ ـ النسخة (د) التي طبعتها دار نور الصباح بعنوان (حاشية الدسوقي علىٰ الوضعية) !! وكتب تحتها: شرح الرسالة الوضعية تأليف العلامة محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي !!، مما يوهم أن الدسوقي شرح الرسالة الوضعية، في حين أن الشارح هو السمرقندي، وقد عني بطباعتها مرعي حسن الرشيد، في لبنان، عام ٢٠١٢م، وبلغت صفحاتها (٢٥٨) صفحة، وهي نسخة مليئة بالأخطاء الطباعية.

(١) م.ن: ٥/ ٦٩.

(٢) عليه طمس.

٥ ـ النسخة (هـ) التي طبعتها طبعة أولىٰ الـمطبعة الخيرية بعنوان (حاشية العلامة محمد الدسوقي المالكي علىٰ شرح المحقق أبي الليث السمرقندي علىٰ الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد المتوفىٰ سنة (٧٥٦هـ)، تلك المطبعة التي تعود لمالكها السيد عمر حسين الخشاب، في القاهرة عام ١٣٢٢هـ، وقد وقع شرح أبي الليث السمرقندي في الهامش، وجاءت حاشيتا الحفني والدسوقي أسفلَ متن الكتاب، وهي نسخة جيدة، لكنها خالية من المقابلة.

٦ ـ النسخة (ز)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود/ قسم المخطوطات، تحت رقم (٤١٤)، وهي نسخة متاحة علىٰ الشابكة علىٰ موقع مكتبة مصطفىٰ الألكترونية، جاء علىٰ غلافها الأول: (لصاحبه الفقير المحتاج إلىٰ رحمة ربه الغني سليمـان بن تركي)، وفي الورقة الثانية ما نصه: (هذا كتاب مولانا علي قشجي علىٰ العضدية) وهو وهم، وقد خلت هذه النسخة من تاريخ يحدد زمن الانتهاء من نسخها، وخطها واضح وجميل، إلا أنها اشتملت علىٰ الكثير من الأخطاء النسخية.

٧ ـ النسخة (ط)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة الملك سعود/ قسم المخطوطات، تـحت رقم (٦٨٣٥، ق ١٣٧٨)، وهي نسخـة متاحـة علىٰ الشابكة علىٰ موقـع مكتبة مصطفىٰ الألكترونـية، وكتب علىٰ غلافهـا: (هـذه الرسالة العضدية وشرحها للعلامة السمرقندي قدس الله روحهمـا في علم الوضع بالتمام والكمال)، ويعود تاريخ نسخها إلىٰ سنة (١٢٥٩هـ)، وناسخها إبراهيم بن الحاج مراد المدرس بحمـاه، وعدد أوراقها (٣٤) ورقة، وقد كتبت بخط نسخي جـميل وواضح، ورصعت بالحواشي والتعليقات من حاشية الحفني.

* * *

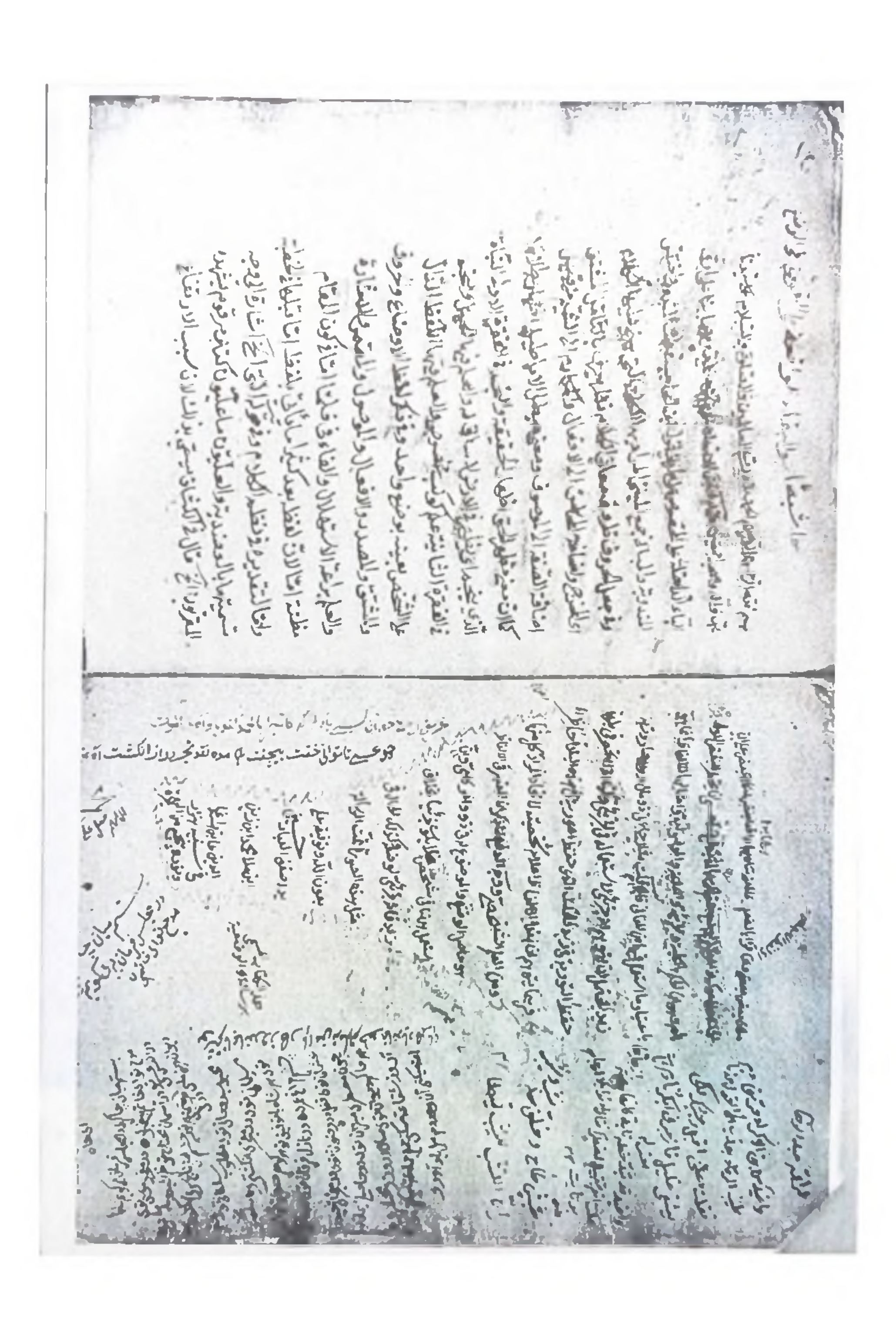


نماذج من النسخ المخطوطة

الصفحة الأولىٰ من النسخة (أ)

الصفحة الثانية من النسخة أ

الصفحة الأخيرة من النسخة أ



الصفحة الأولىٰ من النسخة ب

الصفحة الأخيرة من النسخة ب

الصفحة الأولىٰ من النسخة ج

الصفحة الثانية من النسخة ج

الصفحة الأخيرة من النسخة ج

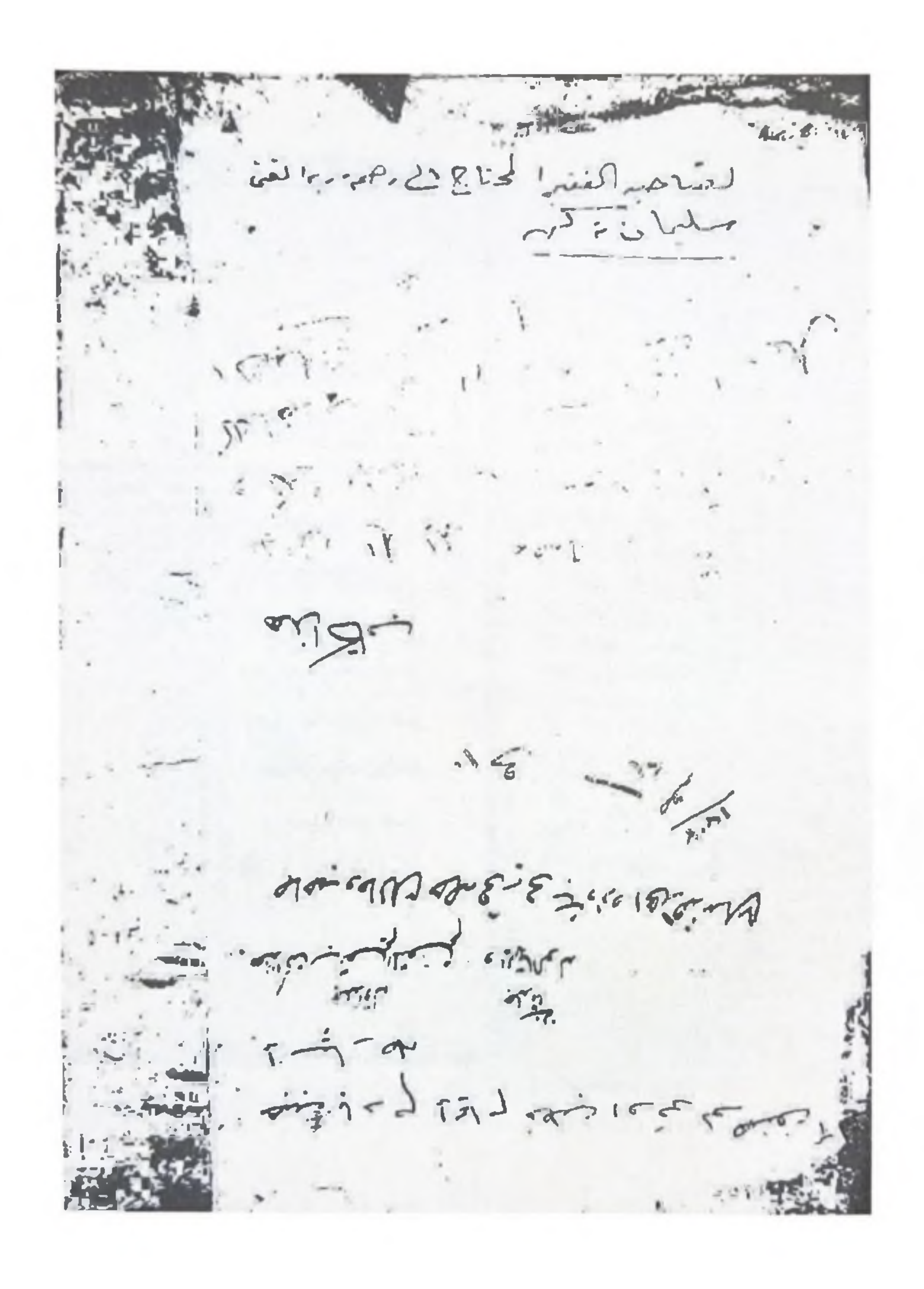
الصفحة الأولىٰ من النسخة ط

الصفحة الثانية من النسخة ط.

الصفحة الأخيرة من النسخة ط.



الصفحة الأولىٰ من النسخة ز



الصفحة الثانية من النسخة ز



ويستعين هذا كتاب مولانا [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام ومبانيه

وجعل الحروف أصول كلمه وظروف معانيه [illegible]

من مصدر الفضل والحكم الجامع من محاسن الأفعال [illegible]

الموصل بأفعاله أنواع السعادة والهدى [illegible]

الحكم والنبي محمد المذكور في التوراة والإنجيل وعلى آله [illegible]

وبعد [illegible] في العلوم [illegible]

[illegible] الرسالة

العضدية [illegible] الإمام المحقق والفاضل المدقق [illegible]

عضد الحق والدين [illegible] وكانت مشتملة

على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الإيجاز ونهاية

الاختصار لم يكن له بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا

أحصيها [illegible] في التبيين للمرام وتحقيق [illegible]

[illegible] على وجه [illegible]

مع جودة [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمدُ للهِ الذي خصَّ[2] الإنسانَ[3] بـ[4] معرفةِ[5] أوضاعِ الكلامِ ومبانيهِ[6]، وجعلَ الحروفَ أُصولَ كلمتِهِ[7] وظروفَ معانيهِ[8]،...............................

---

(١) في أ بزيادة: وبه نستعين.

(٢) إنْ كانَ الاختصاصُ المذكورُ بمعنىٰ: انفرادِ الإنسانِ بذلك التخصيصِ من بين العقلاءِ، يلزَمُ عدمُ معرفةِ الملائكةِ والجنِّ لأوضاعِ الكلامِ والكلماتِ، وإنْ أُريدَ اختصاصُهُ بالنسبةِ لغيرِ الإنسانِ من الحيواناتِ العُجْمِ، فلا يلزمُ ذلك. د: ٣

(٣) والمرادُ بـ(الإنسانِ): آدمُ بجَعْلِ (أل) للعهدِ الخارجيِّ، أوِ المرادُ بهِ: أفرادُ الحيوانِ الناطقِ بجَعْلِ (أل) للاستغراقِ، وهُوَ الظاهِرُ؛ إذ لا قرينةَ علىٰ العهدِ. د: ٣

(٤) (الباءُ) داخلةٌ علىٰ المقصورِ وهُوَ جائزٌ، فالمعرفةُ مقصورةٌ علىٰ الإنسانِ، ولو قالَ: (خصَّ المعرفةَ المذكورةَ بالإنسانِ) لكانتْ داخلةً علىٰ المقصورِ عليهِ. د: ٤

(٥) لا تقتضي الجريَ علىٰ القولِ المرجوحِ، وهو أنَّ الواضِعَ غيرُ الله تعالىٰ، لأنَّ تخصيصَ الإنسانِ بمعرفةِ الوضعِ لا يَستلزِمُ كونَهُ واضِعاً. د: ٤

(٦) العطفُ إمَّا علىٰ (الكلامِ)، وحينئذٍ يكونُ مفيداً للوضعَينِ: **الشخصيِّ والنوعيِّ**، واستُفيدَ الشخصيُّ منَ (المباني) والنوعيُّ من (الكلامِ)، وإمَّا العطفُ علىٰ (أوضاعِ)، وحينئذٍ فيكونُ مفيداً للوضعِ النوعيِّ فقط، بناءً علىٰ أنَّ المركَّبَ موضوعٌ وَضْعاً نوعياً وهُوَ الرَّاجِحُ. د: ٤ ـ ٥

(٧) أيِ: الكلامِ بمعنىٰ اللَّفظِ المُركَّبِ، فالإضافةُ من إضافةِ الجزءِ للكلِّ. د: ٥، وفي ب و ط: أصول كلمه، وفي ج: أصول الكلمة.

(٨) أي: جَعَلَ الحروفَ ظروفَ معاني الكلماتِ، أي: بعدَ جَعْلِها أجزاءً للكلماتِ، وجَعْلِ الكلماتِ أجزاءً للكلامِ، وظاهِرُهُ أنَّ الكلامَ لهُ معانٍ مع أنَّ لهُ معنىً واحداً، والجوابُ: أنَّ (أل) في (الكلامِ) للاستغراقِ،

والصَّلاةُ [والسَّلامُ][١] علىٰ المُشتقِّ[٢] اسمُهُ[٣] منْ مَصْدَرِ الفَضْلِ والحِكَمِ، الجامِعِ لـمَحاسنِ الأَفْعالِ ومَكارمِ الشِّيَمِ، [الموصولِ][٤] بألفاظِهِ أنواعُ السَّعادةِ[٥] والهُدىٰ، المُضْمَرِ في إشاراتِهِ أَصنافُ الحُكْمِ[٦] والتُّقىٰ، مُحَمَّدٍ المذكورِ اسمُهُ في التوراةِ والإنجيلِ، وعلىٰ آلِهِ وصحابِهِ[٧] مَظْهَرِ الحقِّ[٨] ومَبطَلِ[٩] الأَباطيلِ، ما ظَهَرَ النَّجْمُ في [الظُّلَمِ][١٠]، و[ما اشتَهَرَ][١١] النَّجْمُ في العَلَمِ[١٢].

فجَمْعُ (المعاني) نَظَراً لأفرادِ الكلام. د: ٥

(١) في النسخ كافة بسقوط السلام، وأثبتناه من النسخة:هـ.

(٢) إمَّا بالمعنىٰ اللُّغويِّ وهُوَ الأَخْذُ، فالمرادُ بـ(المصدر): مَحَلُّ الصدورِ، أي: والصلاةُ علىٰ المأخوذِ المُخرَجِ من مَحَلِّ صدورِ الفَضْلِ والحِكَمِ وهُم قريشٌ والعربُ، إذ لا شكَّ أنَّهم أصلٌ في الكَرَمِ والحِكَمِ، أوْ بالمعنىٰ الاصطلاحيِّ، لكنْ في الكلامِ حَذْفٌ، أيِ: المشتقِّ دالُّهُ، وهُوَ أَفْضَلُ وأَحْكَمُ من كلِّ إنسانٍ من مَصْدَرٍ هو الفضلُ والحُكْمُ. د: ٥ ـ ٦، وفي أ و ج بزيادة: اسمه، وخلت النسخ الأخرىٰ من هذه الزيادة، والظاهر أن الدسوقي اعتمد علىٰ النسخة الخالية منها.

(٣) سقط من ط و ز.

(٤) في أ و ب و ط: الموصل، والأنسب ما أثبتناه لبراعة الاستهلال.

(٥) في ط: السعادات.

(٦) في ط: الحكمة.

(٧) في النسخ الأخرىٰ سقط: صحابه، وفي أ: بزيادة: وصحابه ما، وتأويلُهُ علىٰ أنَّ الـمراد: الذين هم مظهر الحق.

(٨) الحقُّ: مطابقةُ النِّسبةِ الخارجيَّةِ للنِّسبةِ الكلاميَّةِ، وعكسُهُ الصِّدْقُ. د: ٧

(٩) في نسخة ج: مظهري ومبطلي، وفي ب: مظهر ومبطلي.

(١٠) في النسخ الأخرىٰ: العلَم في الموضعين، وأثبتناه منهـ.

(١١) في النسخة ب و ج و د: وما اشتهر، وفي أ: وما ظهر.

(١٢) الـمرادُ بِهِ: العلامةُ وبالسَّابِقِ: الجبل، وبالنجمِ: الكوكبُ وبالسَّابِقِ: النباتُ الذي لا ساقَ لهُ، وهذا التعبيرُ كنايةٌ عن دوامِ الصَّلاةِ عليهِ. د: ٨

وبعدُ(١) فلمَّا شاعَ في الأَمْصارِ، وظَهَرَ ظهورَ الشَّمْسِ في النَّهارِ(٢)، الرِّسالةُ(٣) العَضُديَّةُ التي أفادَها المَوْلىٰ [الإمامُ](٤) المُحقِّقُ(٥)، والفاضلُ المدقِّق(٦)، خاتَمُ المُجتهدِينَ، عَضُدُ الحقِّ والدِّينِ(٧)، أَعْلَىٰ اللهُ دَرَجَتَهُ في أَعلىٰ علِّيِّينَ(٨)، وكانتْ مُشتملةً علىٰ مسائلَ دقيقةٍ وتحقيقاتٍ عميقةٍ، مع غايةِ الإيجازِ ونهايةِ الاختصارِ، ولم يكنْ لها بُدٌّ من شَرْحٍ لا يُغادرُ(٩) صغيرةً ولا كبيرةً إلاَّ أَحصاها، ويَبلغُ في [تبيينِ](١٠) المَرامِ وتحقيقِ المقاصدِ أَقصاها، أَرَدْتُ الخَوْضَ في تتميمِ هذا المَرامِ علىٰ وَجْهٍ يَكْشِفُ عن وُجُوهِ [خرائدِها](١١) اللِّثامَ، معَ جُمُودِ القريحةِ وكَلالِ(١٢) الطبيعةِ، تُحفةً

---

(١) في النسخة هـ: أما بعد.

(٢) في د: الأنهار.

(٣) هِيَ ما اشتملَ علىٰ مسائلَ قليلةٍ من فنٍّ واحدٍ، والمُختصَرُ: ما اشتملَ علىٰ مسائلَ قليلةٍ من فنٍّ أو فنونٍ، والكتابُ: ما اشتملَ علىٰ مسائلَ قليلةٍ أو كثيرةٍ من فنٍّ أو فنونٍ، فبينَها العمومُ والخصوصُ المُطلَق. د: ٩

(٤) سقط من الأصل وأثبتناه من بقية النسخ.

(٥) التحقيقُ: ذِكْرُ الشيء على الوجهِ الحقِّ، ويُطلَقُ علىٰ إثباتِ المسألةِ بالدليلِ عقلياً كانَ أوْ نقلياً. د: ٩

(٦) التدقيقُ: ذِكْرُ المسائلِ الدقيقةِ وإنْ لم يُذكَرْ لها دليلٌ، ويُطلَقُ علىٰ إثباتِ دليلِ المسألةِ بدليلٍ آخَرَ، بأنْ يكونَ بعضُ مقدِّماتِ الدليلِ الأوَّلِ نظريّاً فيؤتىٰ بدليلٍ آخَرَ علىٰ هذه المقدِّمةِ حتىٰ ينتهيَ الأَمْرُ إلىٰ الضَّرورةِ. د: ٩

(٧) واسمُهُ: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي المتوفىٰ (٧٥٦هـ). د: ٩، وفي أ و ج: عضد الملة والدين.

(٨) في ج: العليين.

(٩) في أ و ج: بزيادة: منها.

(١٠) في أ: تبين.

(١١) في أ و د: خرائده.

(١٢) في ب و ج: وكلالة.

للحَضْرَةِ العليّة[١]، الأَميرِ الأَعْظَم، والقَهرُمانِ[٢] الأَكْرَمِ، [ظِلِّ][٣] الله تعالىٰ علىٰ الأَنام، فاتِحُ أَبوابِ الإِنعامِ والإِكرامِ، الذي اشتاقَتْ تيجانُ السَّلطنةِ [إلىٰ][٤] هامتِه، وباهَتْ حُلَلُ الإِمارةِ علىٰ قامتِه، الفائزُ بالحِكْمَتَينِ العِلميَّةِ والعَمليَّةِ[٥]، الحائزُ للرِّياستَين الدينيَّةِ والدنيويَّةِ، أَشْرَفُ السَّلاطينِ في الأَصْلِ والنَّسَبِ/ ١ـ آ/ ، وأَحَقُّهم في الفَضْلِ والأَدَبِ، فيّاضُ سِجَالِ[٦] النَّوالِ علىٰ الخلائِقِ، وهّابُ جلائلِ النِّعَمِ والدَّقائِق:

مــا نَــوالُ الغَمــامِ وقــتَ [ربيعٍ][٧]	كـنَــوالِ الأميــرِ يــومَ [ســخاءٍ][٨]
فنَــوالُ الأميــرِ بَــدْرَةُ عَيْــنٍ[٩]	ونَــوالُ الغَمــامِ قطــرةُ مــاءِ

المؤيّدُ بتأييدِ الملِكِ العليم، مُغيثُ الدَّولةِ والدِّينِ[١٠]، [١١] الأَميرُ عبدُ الكريمِ، لا [زالَتْ][١٢] رِقابُ الأُمَمِ خاضِعةً لأَوامرِه، وأَعْناقُ الخلائِقِ مُمْتَدَّةً نَحْوَ مراسِمِه.

وهذا دعاءٌ قد تلقّاهُ ربُّنا بحُسْنِ [القَبولِ][١٣]،..............................

(١) في ب: العالية.

(٢) هُوَ المسيطرُ الحفيظُ على ما تحتَ يديه، ينظر تاج العروس للزبيدي: ٣٣/ ٣٢٢.

(٣) في أ: ظله.

(٤) في أ: علىٰ، وفي ز: لهامته.

(٥) العلميَّةُ: علمُ الكلامِ، والعمليَّةُ: علمُ الفروعِ. د: ١٤

(٦) جَمْعُ سَجْلٍ، وهُوَ الدلوُ المملوءُ ماءً. د: ١٥

(٧) في أ و ز: الربيع.

(٨) في أ: السخاء.

(٩) البدرةُ عشرةُ آلافِ درهمٍ، والعينُ اسمٌ للذَّهبِ المضروبِ. د: ١٥

(١٠) في ز: الدنيا.

(١١) في أ: بزيادة ابن.

(١٢) في أ و ب و ج و ز: زال.

(١٣) في أ و ز: قبول.

قبل أنْ [أَرْفَعَ][١] الصَّوتَ وأَقولَ[٢]، [فإنْ][٣] وَقَعَ في حيِّزِ[٤] القَبولِ والرِّضا[٥]، فهُوَ غايةُ[٦] المَقصودِ ونهايةُ المُبتغىٰ، واللهُ المُيَسِّرُ للآمالِ، وعليهِ التوكُّلُ في جميعِ الأَحوالِ.

قالَ المُصَنِّفُ ـ رَحِمَهُ[٧] اللهُ [تعالىٰ][٨] ـ بعدَ التَّسْمِيَةِ[٩]:

(**هذهِ فائِدَةٌ**)[١٠]، [١١] المُشارُ إليهِ بـ(هذهِ): العِباراتُ[١٢] الذِّهْنِيَّةُ[١٣]، الـتـي أرادَ كتابتَها[١٤]،..

---

(١) في أ و ز: رفع.

(٢) في ب و ج: أطوّل.

(٣) سقط من أ.

(٤) اعترِضَ بأنَّ مكانَ الشيءِ لا يحُلُّ فيهِ غيرُ ذلك الشيءِ، وأُجيبَ: بأنَّ إضافةَ (حيِّز) لـ(القبول) بيانيةٌ، أي: فإنْ وقع في الرِّضا والقبولِ. د: ١٧

(٥) في أ و ب و ج: الرضاء.

(٦) في ط: فهو في غاية.

(٧) في ب: رحمة الله عليه.

(٨) سقط من النسخ كلها وأثبتناه منه.

(٩) في ج: بعد البسملة.

(١٠) جَعَلَ الفوائدَ المذكورةَ كـ(الشيءِ الواحدِ)؛ لقُرْبِ تناولِها وشِدَّةِ ارتباطِها. د: ١٧

(١١) في ب و ج: بزيادة أقول.

(١٢) العباراتُ مصدرٌ بمعنىٰ: العبورِ والانتقالِ، ثُمَّ أُطلِقَتْ علىٰ الألفاظِ؛ لأنَّها يُعْبَرُ إليها بالنِّسبة للمُتكلِّمِ ومنها بالنِّسبةِ للسَّامِعِ، وإطلاقُها علىٰ الألفاظِ حقيقةٌ عرفيَّةٌ؛ لهُجرانِ المعنىٰ الأصليِّ، بحيثُ لا يفهمُ إلاَّ بقرينةٍ. د: ١٨

(١٣) أي: التي استحضرَها المُصَنِّفُ في ذهنِهِ، وهي الكلامُ النفسيُّ الذي يُجريهِ الشخصُ في نفسِهِ، وبعبارةٍ أخرىٰ: الألفاظُ الذهنيةُ المعيَّنةُ الدالَّةُ علىٰ المعاني المخصوصةِ. د: ١٨

(١٤) أي: كتابةَ دالِّها وهو النقوشُ، بواسطةِ الألفاظِ الخارجيَّةِ؛ لأنَّ العباراتِ الذهنيَّةَ لا تُكْتَبُ. د: ١٩

[وبيانَ][1] أَجْزائِها[2]، نُزِّلَتْ[3] منزلةَ المُشَخَّصِ المشاهَدِ المحسوسِ[4]، [واستُعْمِلَتْ][5] فيها[6] كلمةُ (هذه) الموضوعةِ لكلِّ مُشارٍ إليهِ محسوسٍ.

والفائدةُ في اللُّغَةِ: ما حَصَّلْتَهُ من عِلْمٍ أوْ مالٍ [أوْ غيرِهما][7]، مشتقٌّ[8] من الفَيْدِ، بمعنى[9][10] استحداثِ المالِ أوِ الخيرِ[11]، وقيلَ: اسمُ فاعِلٍ[12] من فَأَدْتَهُ[13] إذا أَصَبْتَ فؤادَهُ.

---

(١) في أ: أو بيان.

(٢) منَ المقدِّمةِ والتقسيمِ والخاتمةِ. د: ١٩

(٣) قيل: اسمُ الإشارةِ موضوعٌ للإشارةِ إلىٰ المشاهَدِ المحسوسِ، والعباراتُ الذهنيَّةُ أمورٌ معقولةٌ، وأُجيبَ: بأنَّ المصنِّفَ نزَّلَها منزلةَ المحسوسِ، بجامعِ الحضورِ والتمكُّنِ في كلٍّ منهما. د: ١٩

(٤) المُشَخَّصُ يشمَلُ الحاضِرَ والغائبَ، والمشاهدُ أخرَجَ الغائبَ، والحاضرُ يشمَلُ المحسوسَ وغيرَهُ، فأتىٰ بالمحسوسِ تخصيصاً. د: ١٩

(٥) في أ و ب و ج: فاستعمل، وفي ز: فاستعملت، وفي ط: فاستعملت لها.

(٦) في ج: لها، وفي أ و ب: بتأخيرها عن محسوس.

(٧) سقط من أ و ب و ج و د و ز، وأثبتناه منه و ط.

(٨) والحُكْمُ عليها بأنَّها مشتقَّةٌ بالنَّظَرِ إلىٰ الأصلِ، وإلاَّ فهي الآنَ اسمٌ جامدٌ؛ لأنَّها علَمٌ علىٰ العباراتِ الذهنيَّةِ. ح: ٢٠، وفي ز: مشتقة.

(٩) لمَّا كان يُطلَقُ بالاشتراكِ علىٰ: الثباتِ وشَعْرِ الرَّأسِ... الخ، قال الشارحُ: بمعنىٰ... الخ. ح: ٢٠

(١٠) قال: معنىٰ، ولم يقل: (أي)؛ لأنَّهُ إذا فُسِّرَ اللفظُ بمعنىً حقيقيٍّ له يُعَبَّرُ بـ(أي)، وإنْ فُسِّرَ بمعنىً مجازيٍّ أو بعيدٍ يؤتىٰ بالعناية. د: ٢٠

(١١) في كافة النسخ: المال والخير، وأثبتناه من أ.

(١٢) في كلامِهِ احتباكٌ؛ لأنَّهُ حذفَ من الأوَّلِ اسمَ الفاعلِ، وحذفَ من الثاني (مشتقّ)، لكنْ علىٰ التوجيهِ الأوَّلِ: اسمُ الفاعلِ بمعنىٰ المفعولِ أي: مُحَصَّلَةٌ مفادةٌ، وعلىٰ الثاني: باقٍ علىٰ حالِهِ. ح: ٢١

(١٣) لعلَّ الشارحَ أشارَ إلىٰ المذهبَينِ، البصريِّ والكوفيِّ في الاشتقاقِ، منَ المصدرِ والفِعْلِ. د: ٢١

وفي العُرْفِ: هِيَ[١] المصلحةُ المُتَرَتِّبَةُ علىٰ فِعْلٍ مـن حيثُ هِيَ[٢] ثَمَرَتُـهُ ونتيجتُهُ، وتلك المصلحةُ من حيثُ إنَّها علىٰ[٣] طَرَفِ الفِعْلِ تُسَمَّىٰ غايةً لهُ[٤]، ومن حيثُ إنَّها مطلوبةٌ للفاعِلِ بالفِعْلِ تُسَمَّىٰ غَرَضاً[٥]، ومن حيثُ إنَّها باعِثةٌ للفاعِلِ علىٰ الإقدامِ علىٰ الفِعْـلِ وصُـدورُ الفِعْلِ لأَجْلِهـا[٦]/ ١ـب/ تـُسَمَّىٰ عِلَّـةً غائـيَّةً، فالفائـدةُ[٧] [والغايةُ][٨] مُتَّحِدتانِ[٩] بالذَّاتِ مختلفتانِ[١٠] بالاعتبارِ[١١]، كما أنَّ الغَرَضَ والعلَّةَ الغائيَّةَ أيضاً كذلك؛ لأنَّ الحيثيَّتَينِ مُتلازمتانِ[١٢].

---

(١) سقط من ز.

(٢) في ط: من حيث إنها.

(٣) في ط: في طرف.

(٤) سقط من ب.

(٥) في أ: بزيادة له.

(٦) هذا الكلامُ يقتضي أنَّ المعلولَ صدورُ الفعلِ في الخارجِ لا نفسُ التوجُّهِ للفعلِ، علىٰ أنَّ المعلولَ لا بدَّ أنْ يكونَ أمراً اختياريّاً كـ(التوجُّهِ)، والوجودُ في الخارجِ ليس اختيارياً، وحاصلُ الجوابِ: أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ، أي: وسببُ صدورِ الفعلِ، وهُوَ التوجُّهُ لأجلِها. د: ٢١

(٧) في ج: والفائدة.

(٨) في أ: والغائية، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٩) في بقية النسخ: متحدان ومختلفان، وأثبتناه من أ و ط.

(١٠) في ب و د: ومختلفان.

(١١) إنْ كانتِ (الباء) للسببيَّةِ فالتقديرُ: مُتَّحِدانِ بسببِ اتِّحادِ ذاتِهما ومختلفانِ بسببِ اعتبارِ اختلافِ مفهومِهما، وإنْ كانتْ بمعنىٰ (في) فالتقديرُ: متَّحدانِ في الذاتِ (الماصدق) ومختلفانِ في الاعتبارِ، أي: في المفهومِ المعتبرِ لكلِ واحدٍ منهما. د: ٢٢

(١٢) ومتىٰ كانتِ الحيثيَّتانِ المعتبرتانِ في مفهومَينِ متلازمتَينِ، لَزِمَ أن يكونَ بين المفهومَينِ التَّساوي، وذلك لأنَّ الاسمَينِ إذا أُطْلِقا علىٰ مُسَمَّىً واحدٍ، فإمَّا أنْ يكونَ إطلاقُهمـا عليهِ من جهةٍ واحدةٍ وهُوَ

ودليلُ اعتبارِ كلِّ حيثيَّةٍ فيما [اعتُبِرَتْ][١] فيهِ إضافتُهم الغَرَضَ إلىٰ الفاعلِ دونَ الفِعْلِ، والعلَّةَ الغائيَّةَ[٢] بالعَكْسِ[٣].

فالأوَّلانِ أَعَمُّ منَ الأخيرَينِ مطلقاً[٤]؛ إذ ربَّما يترتَّبُ علىٰ الفعلِ فائدةٌ لا تكونُ مقصودةً لفاعلِه.

وأمَّا حَمْلُ الفائدةِ علىٰ ما أُشيرَ[٥] إليهِ بـ(هذه) فحقيقةٌ[٦] لُغَةً وعُرْفاً[٧]؛ إذِ العباراتُ في [أَنْفُسِها][٨] فائدةٌ[٩]، أمَّا باعتبارِ اللُّغَةِ فظاهِرٌ[١٠]، وأمَّا باعتبارِ

الترادفُ، وإمَّا من جهتَينِ متلازمَتَينِ، فيكونُ بينَ الاسمَينِ التساوي، أي: الاتِّحادُ في الذاتِ والاختلافُ في المفهومِ كـ(ناطقٍ وضاحكٍ)، وإمَّا من جهتَينِ متغايرتَينِ فيكونُ بينَ الاسمَينِ العمومُ والخصوصُ المطلقُ كـ(الفائدةِ والغَرَضِ)، أوْ من وجهٍ كـ(الحيوانِ والأبيضِ). د: ٢٣

(١) في أ: اعتبر.

(٢) في ب: والعلة من دون الغائية.

(٣) ولم يتعرَّضِ الشَّارِحُ لوجهِ اعتبارِ الحيثيَّةِ المذكورةِ في الفائدة والغاية، ووجهُها: أنَّ الفائدةَ لمَّا كانت هِيَ المستفادَ المُحَصَّلَ، والمستفادُ يقال لهُ: ثمرةٌ، ناسَبَ اعتبارُ تلك الحيثيَّةِ في مفهومِها، ولمَّا كانتِ الغايةُ آخِرَ الشَّيْءِ، وآخِرُهُ طَرَفُهُ، ناسَبَ اعتبارُ حيثيَّةِ الطَّرَفِ في مفهومِهِ. د: ٢٣

(٤) لأنَّهُ قد تحصُلُ مصلحةٌ مرتَّبةٌ علىٰ فِعْلٍ، ولا تكونُ مقصودةً للفاعلِ من الفعلِ ولا باعثةً لهُ عليهِ، وذلك كـ(الحفرِ) لأجلِ الماءِ فيوجدُ كنزٌ، فقد تحقَّقَ في ذلك الكنزِ الفائدةُ والغايةُ، دونَ الغرضِ والعلَّةِ الغائيَّةِ. د: ٢٤

(٥) في ب: أشار.

(٦) في ج و د و ز بزيادة: عقلية.

(٧) أي: أنَّ الحَمْلَ حقيقيٌّ لا مجازيٌّ، سواءٌ حُمِلَتِ الفائدةُ علىٰ المعنىٰ اللُّغويِّ لها، أوِ المعنىٰ العُرْفيِّ. د: ٢٥

(٨) في أ: نفسها.

(٩) وإذا كانَتِ العباراتُ الذهنيَّةُ فائدةً حقيقةً كانَ حَمْلُ الفائدةِ عليها حقيقةً؛ لأنَّهُ من إسنادِ الشَّيْءِ لمَنْ هُوَ لهُ، فتمَّ ما ادَّعاهُ من أنَّ الحَمْلَ حقيقةٌ عقليَّةٌ. د: ٢٥

(١٠) لأنَّ الفائدةَ في اللُّغةِ: ما استفيدَ من مالٍ أوْ عِلْمٍ أوْ غيرِهما، والألفاظُ الذهنيَّةُ عِلْمٌ مُحَصَّلٌ، وجَعْلُ العباراتِ

العُـرْفِ فلأنَّها مصلحـةٌ تترتَّبُ علىٰ تصحيحِ حُرُوفِهـا[١]، وإخراجِها عـن محالِّها في الذِّهنِ[٢]، ويـجوزُ أنْ يكونَ مـجازاً في الإسـنادِ، باعتبـارِ أنَّ لتلك العبـاراتِ مَدْخَلاً في حصـولِ الفائـدةِ[٣].

(تشتمل)[٤] إمَّا خَبرٌ بعدَ خَبرٍ أوْ حالٌ أوْ صفةٌ لـ(فائدةٍ)[٥]، والمرادُ: أنَّها تشتمِلُ اشتمـالَ الكُلِّ علىٰ الأجزاءِ (علىٰ مُقَدِّمَةٍ وتقسيمٍ وخاتمةٍ).

وَجْهُ الترتيبِ: أنَّ ما يُذْكَرُ[٦] في هذهِ الرسالةِ منَ العباراتِ، إمَّا أنْ يكونَ لإفادةِ المقصودِ[٧]، أوْ لإفادةِ مـا يَتعَلَّقُ بـهِ؛ إذِ الخارِجُ منهُمـا[٨] لا يُذْكَرُ فيها، فانْ كانَ الأَوَّلَ فهُوَ التقسيمُ.

عِلْماً مبنِيٌّ علىٰ مذهبِ المناطقةِ من تعريفِهِ بـ: الصُّورةِ الحاصِلَةِ في الذِّهْنِ، والألفاظُ الذهنيَّةُ صورةٌ للألفاظِ الخارجيَّةِ، ضرورةَ أنَّ صورةَ الشيءِ مثالُهُ. د: ٢٥ ـ ٢٦

(١) أي: ترتيبُها في الذِّهنِ علىٰ وَجْهٍ مماثِلٍ لترتيبِها في الخارجِ، فالعباراتُ الذهنيَّةُ مصلحةٌ مترتِّبةٌ علىٰ ترتيبِ حروفِها الذهنيَّةِ في الذهنِ تَرتُّباً، او ظَهَرَ في الخارجِ أي: في اللفظِ لأفادَ. د: ٢٦

(٢) فالحروفُ الذهنيَّةُ تُرتَّبُ أوَّلًا في الحافظةِ، ثُمَّ تَخْرُجُ من ذلك المَحَلِّ إلىٰ الذهنِ وهو القوَّةُ العاقلةُ، ثُمَّ تَخرُجُ بعد ذلك إلىٰ الخارجِ، أي: إلىٰ خارجِ المشاعرِ الباطنةِ كـ(الحافظةِ والعاقلةِ) د: ٢٦. وفي الذهن زيادة من أ.

(٣) وهذا الاحتمالُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ المرادَ بـ(الفائدةِ): المعاني، وحاصلُهُ: أنَّ الفائدةَ اسمٌ للمعاني، فحقُّها أنْ تُسنَدَ إلىٰ المعاني، فإسنادُها للألفاظِ مجازٌ، من إسْنادِ الشَّيْءِ إلىٰ سَبَبِهِ. د: ٢٧

(٤) في ج: وقوله تشتمل أقول.

(٥) في ب: الفائدة.

(٦) في ج: ذكره.

(٧) أي: لإفادةِ المصنِّفِ المعانيَ المقصودةَ منَ الرِّسالةِ، والمعاني بيانُ أوضاعِ الموصولاتِ وأسماءِ الإشارةِ والضمائرِ والحروفِ والفِعْلِ ومعانيها. د: ٢٨

(٨) في هـ و ط و ز: عنهما.

وإنْ كانَ الثانيَ فإنْ كانَ ذلك التعلُّقُ تعلُّقَ السَّابِقِ باللاَّحِقِ، أي: التعلّقُ من حيثُ الإعانةُ في الشُّروعِ علىٰ وَجْهِ البصيرةِ [فيه][1] فهُوَ المقدِّمةُ، وإنْ كانَ تعلُّقَ اللاَّحِقِ بالسَّابِقِ، أي:[2] من حيثُ زيادةُ التوضيحِ والتكميلِ فهُوَ الخاتِمةُ.

والمُقدِّمةُ في اللُّغَةِ[3] إمَّا منْ: قدَّمَ اللاَّزِمِ[4] بمعنىٰ تقدَّمَ، أوِ المُتعَدِّي[5]/ ٢ـ أ/ .

وفي الاصطلاحِ: عبارةٌ عمَّا يتوقَّفُ عليهِ الشُّروعُ في العِلْمِ[6]، والمناسبةُ ظاهرةٌ؛ لتقدُّمِها[7] في الذِّكْرِ، أوْ لتقديمِها[8] الطَّالبَ في الشُّرُوعِ في [المقاصِدِ][9] بالذَّاتِ[10] أوْ بالواسطةِ[11].

---

(١) سقط من أ، وفي ب: فيها.

(٢) في و: أي التعلق من حيث زيادة.

(٣) في د وهـ و ط و ز: بزيادة مأخوذة.

(٤) تفسيرٌ للكلمةِ وبيانٌ لمعناها بذكرِ اشتقاقِها؛ لأنَّهُ حيثُ كانتِ المقدمةُ مأخوذةً من قدَّمَ بمعنىٰ تقدَّمَ، كانتِ المقدمةُ بمعنىٰ المتقدِّمةِ. د: ٢٩

(٥) أوْ من قدّم المتعدي، أي: جَعَلَهُ متقدِّماً، وعلىٰ أخذِها منَ اللاَّزِمِ تكونُ بكسرِ الدالِ لا غيرُ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ يُصاغُ من اللاَّزمِ والمُتَعَدِّي، واسمُ المفعولِ لا يصاغُ من اللاَّزِمِ، بل من المُتَعَدِّي، وعلىٰ أخذِها منَ المُتَعَدِّي يَصِحُّ الكسرُ والفتحُ، والفتحُ قليلٌ؛ لإيهامِهِ عَدَمَ استحقاقِها التقدُّمَ بالذاتِ. د: ٣٠

(٦) والمعاني التي يُتَوَقَّفُ عليها كمعرفةِ تعريفِهِ وبيانِ موضوعِهِ وغايتِهِ، وهذهِ مقدمةُ العِلْمِ وليستْ مرادةً، بل المرادُ مقدِّمةُ الكتابِ، وهِيَ اسمٌ لطائفةٍ من الألفاظِ قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ لارتباطٍ لهُ بها، وانتفاعٍ بها فيهِ، فالنِّسبةُ بينَ المقدِّمتَينِ التبايُنُ؛ لأنَّ الأولىٰ معانٍ والأُخرىٰ ألفاظٌ. د: ٣٠

(٧) هذا توجيهٌ للمناسبةِ بينَ المعنيَين، علىٰ أَخْذِها من اللاَّزِم. د: ٣٠

(٨) هذا توجيهٌ للمناسبةِ بينَ المعنيَين، علىٰ أخذِها من المُتَعَدِّي. د: ٣٠

(٩) في أ: في العلم المقاصد.

(١٠) كـ(التقسيم). د: ٣٠

(١١) كـ(الخاتمةِ)، والحاصلُ أنَّ المقدِّمةَ تعينُ فيهما. د: ٣١

والمرادُ بـ(الـمُقَدِّمةِ) ههنا: المعاني المخصوصةُ أوِ العباراتُ المعيَّنةُ، فلا بُدَّ مِنِ اعتبارِ التجوُّزِ، بأنْ يكونَ مِن قبيلِ إطلاقِ الكلِّيِّ[١] علىٰ بعضِ جُزْئيَّاتِهِ، أوْ إطْلاقِ اسمِ الـمدلولِ علىٰ بعضِ ما دلَّ عليهِ[٢].

وما وَقَعَ في بعضِ النُّسَخِ: (علىٰ مقدِّمةٍ وتنبيهٍ وتقسيمٍ وخاتمةٍ)، فهُوَ سَهْوٌ من قَلَمِ الكاتِبِ[٣]؛ إذِ التنبيهُ منَ الـمقدِّمةِ فلا مَعنىٰ لعدِّهِ جُزْءً مُستقِلاً[٤].

(المُقَدِّمَةُ)

مبتدأٌ خَبَرُهُ [محذوفٌ][٥] أي: هذا الذي نَشْرَعُ فيهِ أوْ بالعَكْسِ، وأمَّا جَعْلُ مجموعِ هذهِ العباراتِ التي بعدَها إلىٰ قولِهِ (التقسيم) خَبَراً لها فَغَيْرُ مُناسِبٍ في أمثالِ هذا المقامِ، تأمَّلْ[٦].

---

(١) في ط: إطلاق اسم.

(٢) لأنَّ لفظَ (مُقَدِّمَةٍ) كُلِّيٌّ تحتَهُ جزئياتٌ، سواءٌ كانتْ بالمعنىٰ اللُّغَوِيِّ أم الاصطلاحيِّ؛ لأنَّها لغةً: عباراتٌ تقدَّمتْ أمامَ الـمقصودِ، واصطلاحاً: معانٍ يتوقَّفُ الشُّروعُ عليها في العِلْمِ، وكلاهما كُلِّيٌّ، وهذهِ المقدِّمةُ المذكورةُ في هذا الكتابِ جزئيةٌ من جزئياتِ المقدمةِ الكُلِّيَّةِ، فيكونُ إطلاقُ المقدمةِ الذي هُوَ كُلِّيٌّ علىٰ هذا الجزئيِّ، من قبيلِ إطلاقِ اسمِ الكُلِّيِّ علىٰ بعضِ جزئياتِهِ، إنْ فُسِّرَتِ المقدمةُ بالألفاظِ، أوْ من إطلاقِ اسمِ المدلولِ علىٰ بعضِ جزئياتِ الدالِّ، إنْ فُسّرتِ المقدمةُ بالمعاني. د: ٣١

(٣) في ب: الناسخ، وفي أ بزيادة: يسنح.

(٤) هذا قياسٌ منَ الشَّكْلِ الأوَّلِ، وقد حَذَفَ الشارحُ منهُ موضوعَ الكُبرىٰ والنتيجةَ، وأصلُهُ: التنبيهُ جزءٌ من المقدمةِ، وكلُّ ما كانَ كذلك فلا معنىٰ لعدِّهِ جزءً مستقلاً، يُنتِجُ: التنبيهُ لا معنىٰ لعدِّهِ جزءً مستقلاً. د: ٣٢

(٥) سقط من أ و ب و ط و ز: ونصه: خبره هذا الذي نشرع.

(٦) وجهُهُ: أنَّ المقدِّمةَ ترجمةٌ، وشأنُ الترجمةِ أنْ تكونَ مقطوعةً عنِ المُترجَمِ لهُ؛ لأنَّ المُترجَمَ لهُ أحكامٌ مقصودةٌ في أنْفُسِها، فلا يُناسِبُ جَعْلُها خبراً عن شيءٍ مقطوعةٍ عنه، أوْ أنَّ ما بعدَ الترجمةِ قد يطولُ، فيَسْأمُ انتظارَ تمامِ الفائدةِ. د: ٣٣

ولمَّا كانَ مَعْرِفةُ أقسامِ اللَّفْظِ باعتبارِ خُصُوصِ الوَضْعِ وعُمُومِهِ[١]، وتَعَقُّلِ الموضوعِ لهُ كذلكَ[٢]، ممَّا يتوقَّفُ عليه المقصودُ كما يظهَرُ لك بُعَيْدَ[٣] ذلك، بَدَأَ في المقدِّمةِ بتقسيمِ اللَّفْظِ بذلك الاعتبارِ، [فقالَ][٤]:

(اللَّفظُ قد يُوضَعُ[٥] لشَخْصٍ بعينِهِ). اِعْلَمْ أنَّ اللَّفظَ في أَصْلِ اللُّغَةِ: مَصْدَرٌ بمعنَى: الرَّمْيِ[٦]، فهُوَ بمعنَى المفعولِ، فيتناولُ: ما لم يكُنْ صَوْتاً وحَرْفاً[٧]، وما هُوَ حَرْفٌ واحِدٌ أوْ أكثَرُ، مُهْمَلاً[٨] أوْ مُسْتَعْمَلاً، صادِراً منَ الفمِ أوْ لا، لكنْ خُصَّ في عُرْفِ اللُّغَةِ[٩]: بما هُوَ صادِرٌ منَ الفمِ منَ الصَّوْتِ المُعتمِدِ على المَخْرَجِ[١٠]، حَرْفاً واحِداً أوْ أَكْثَرَ، مُهْمَلاً أوْ مُستعمَلاً، فلا يقالُ: [لفظةُ][١١] اللهِ، بل كلمةُ اللهِ[١٢]/ ٢ـ ب/ .

---

(١) أي: باعتبارِ كونِ وَضْعِهِ خاصّاً وكونِهِ عامّاً، أي: لا باعتبارِ إفرادِهِ وتركيبِهِ، ولا باعتبارِ اسميَّتِهِ وفعليَّتِهِ وحرفيَّتِهِ. د: ٣٣

(٢) أي: وباعتبارِ تَعَقُّلِ الموضوعِ لهُ عامّاً أوْ خاصّاً. د: ٣٣ ـ ٣٤

(٣) في د وه: بعد.

(٤) في أ: وقال.

(٥) كانَ على الشارحِ أنْ يتعرَّضَ لبيانِ معنى الوضعِ، فالوَضْعُ لغةً: جعلُ الشَّيْءِ في مَوْضِعٍ، واصطلاحاً: تعيينُ الشَّيْءِ بإزاءِ المعنى للدلالةِ عليهِ، إنْ قُلنا: إنَّ اللَّفْظَ المجازيَّ موضوعٌ، أوْ تعيينُ الشيءِ بإزاءِ المعنى المدلالةِ عليهِ بنفسِهِ، إنْ قُلنا: إنَّهُ غيرُ موضوعٍ؛ لأنَّ تعيينَهُ للدلالةِ على المعنى بوساطةِ قرينةٍ لا بنفسِهِ. د: ٣٤

(٦) في ج: الرمي مطلقا.

(٧) الأَوْلى حذفُ الحرفِ؛ لأنَّهُ أخصُّ منَ الصَّوْتِ، ونفيُ الأعَمِّ يستلزِمُ نفيَ الأخصِّ. د: ٣٥

(٨) في ط بزيادة: كان.

(٩) في د وه بزيادة: ثانيا.

(١٠) في د وه و ز: المخارج.

(١١) في أ و ج: لفظ.

(١٢) وفيه: أنَّ الكلمةَ قولٌ مفردٌ، والقولُ: هُوَ اللَّفْظُ الصّادرُ من الفمِ، فنسبةُ الكلمةِ إلى اللهِ تعالى يُوهِمُ

وفي اصطلاحِ النُّحاةِ: ما من شَأْنِهِ أنْ يَصدُرَ منَ الفمِ منَ الـحَرْفِ[١]، واحداً كانَ أوْ أكثرَ، [أوْ][٢] تـجْرِي عليهِ أحْكامُ اللَّفْظِ كـ(العَطْفِ[٣] والإبدالِ)[٤]، فيَنْدَرِجُ[٥] فيه [حينئذٍ كلماتُ][٦] اللهِ تعالىٰ، وكذا الضَّمائِرُ التي يَجِبُ استِتارُها[٧]، وهذا المعنىٰ أعَمُّ منَ الأوَّلِ[٨]، وهُوَ المرادُ هنا.

و(اللامُ)[٩] فيهِ إمَّا: للجنسِ [من حيثُ حُصُولُهُ فقط][١٠] أوْ من حيثُ حُصُولُهُ في

الجارحةَ، واللهُ مُنزَّهٌ عنها، والجوابُ: أنَّ إضافةَ الكلمةِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ وإنْ كانَ مُوهِماً، لكنْ وَرَدَ الإذنُ الشَّرْعِيُّ بإسنادِها إليهِ، فمَحَلُّ منعِ إطلاقِ اللَّفظِ علىٰ الله تعالىٰ أوْ إطلاقِ إسنادِهِ إليهِ إذا كانَ مُوهِماً، ما لم يَرِدْ إذنٌ بإطلاقِهِ أو إسنادِهِ، وإلاَّ جازَ. د: ٣٦

(١) في ب و ج وهـ و ز و ط: الحروف.

(٢) في أ و ج: ويجري.

(٣) في ج بزيادة: عليه.

(٤) في ج بزيادة: منه.

(٥) أي: يدخلُ في تعريفِ اللفظِ علىٰ اصطلاحِ النُّحاةِ كلمـاتُ اللهِ بالنَّظرِ للطَّرَفِ الأوَّلِ، والضمـائرُ بالنَّظرِ للثاني. د: ٣٧

(٦) في أ: كلام، وأثبتناه من بقية النسخ

(٧) فيه: أنَّ الضمائرَ المستتِرةَ جوازاً كالمستترةِ وجوباً داخلةٌ بالنَّظَرِ للطرَفِ الثاني. د: ٣٨

(٨) أي: معنىٰ اللفظِ في اصطلاحِ النُّحاةِ أعَمُّ مطلقاً منَ المعنىٰ المذكورِ في عُرْفِ أهلِ اللُّغَةِ، فيجتمعانِ في نَحْوِ: (زيدٌ قائمٌ)، وينفرِدُ الأعَمُّ بكلماتِ اللهِ تعالىٰ والضَّمائِرِ. د: ٣٨

(٩) إعلَمْ أنَّ (أل) إمَّا أنْ يُشارَ بها للحقيقةِ أوْ للأفرادِ، والأولىٰ: إمَّا للحقيقةِ من حيثُ هِيَ وتُسَمَّىٰ (لامَ الجنسِ)، أوْ للحقيقةِ من حيثُ تحقُّقُها في حِصَّةٍ غيرِ مُعيَّنةٍ وتُسَمَّىٰ (لامَ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ)، والثانيةُ: إمَّا لِكُلِّ الأفرادِ وتُسمَّىٰ (لامَ الاستغراقِ)، وإمَّا لِحِصَّةٍ معيَّنةٍ وتُسمَّىٰ (لامَ العَهْدِ الخارجيِّ)، والشَّارحُ صَحَّحَ إرادةَ الذِّهْنِيِّ والخارجيِّ فقط؛ لأنَّهُ علىٰ إرادةِ الاستغراقِ يكونُ اللَّفظُ صادقاً بالموضوعِ والمُهْمَلِ معَ أنَّهُ غيرُ موضوعٍ، وعلىٰ إرادةِ الجنسِ يكونُ موضوعاً لهُ لا موضوعٌ، فجنسُ اللفظِ وُضِعَ لهُ كلمةُ (لفظٍ). د: ٣٨ ـ ٣٩

(١٠) سقط من أ و د وهـ و ح.

بعضِ أَفْرادِهِ، أَعني: العَهْدَ الذِّهْنِيَّ[(١)]، أَوْ لِحِصَّةٍ مُعيَّنةٍ من جنسِ مُطلَقِ اللَّفْظِ، وهِيَ الموضوعُ منهُ، أَعْنِي العَهْدَ الخارجِيَّ، وحينئذٍ[(٢)] يَجِبُ أَنْ يُحمَلَ قولُهُ: (يُوضَعُ) علىٰ العدولِ عنِ الماضي إلىٰ المضارعِ[(٣)]، إمَّا لاستحضارِ الصُّورةِ لِنَوْعِ غَرابةٍ، أَوْ لِتأَخُّرِ الوَضْعِ عنِ اللَّفْظِ[(٤)] بالنَّظَرِ إلىٰ الذاتِ[(٥)].

إذا تمهَّدَ هذا فنقولُ: أقسامُ اللفظِ الموضوعِ من حيثُ تشخُّصُ المعنىٰ وعمومُهُ[(٦)]، وخصوصُ الوضعِ وعمومُهُ، علىٰ ما يقتضيهِ التقسيمُ العقليُّ[(٧)] ابتداءً[(٨)] أربعةٌ؛ لأنَّ المعنىٰ إمَّا مُشَخَّصٌ أَوْ لا، وعلىٰ [كلا التقديرينِ][(٩)] فالوَضْعُ إمَّا خاصٌّ أَوْ لا[(١٠)]:

---

(١) فالمعهودُ في الذهنِ الماهيَّةُ المتحققة في بعض الأفراد غير المعينين.

(٢) أي: لمَّا كانَ العهدُ الذِّهنيُّ والخارجيُّ مُنحصِراً باللفظِ الموضوعِ، كانَ قيدُ (قد يُوضَعُ) زائداً، فاحتاجَ إلىٰ التأويلِ بما ذُكِرَ. د: ٤٠

(٣) في ج: المستقبل.

(٤) في ز: أو لتأخر اللفظ.

(٥) أي عن ذات اللفظ. د: ٤٠

(٦) فيه: أنَّ العمومَ والخصوصَ من عوارضِ الألفاظِ، فوَصْفُ المعنىٰ بهما تجوُّزٌ من وَصْفِ المدلولِ بوَصْفِ الدالِّ، وأمَّا وَصْفُ المعنىٰ بالكلِّيَّةِ والجزئيَّةِ فحقيقةٌ، ووَصْفُ اللفظِ بهما مجازٌ. د: ٤١، في أ: عدمه وعمومه، وفي ب وج وز: عدمه فقط..

(٧) وأمَّا علىٰ ما يقتضيهِ التقسيمُ الخارجيُّ فثلاثةٌ فقط. ح: ٤١

(٨) واحترزَ بهِ عمَّا يقتضيهِ ثانياً؛ إذ بالنَّظَرِ إليهِ تزيدُ الأقسامُ؛ لأنَّ الأوَّلَ ينقسِمُ إلىٰ: عَلَمِ شَخْصٍ وعَلَمِ جنسٍ، والثانيَ إلىٰ: حَرْفٍ وضميرٍ واسمِ إشارةٍ وموصولٍ، والثالثَ إلىٰ: اسمِ جنسٍ ومصدرٍ ومشتقٍّ وفِعْلٍ. د: ٤١

(٩) في أ و ب: كل تقدير.

(١٠) إنَّ الوَضْعَ وهو: جَعْلُ اللفظِ... الخ فِعْلُ الواضعِ، ولا يكونُ إلَّا خاصّاً؛ لأنَّهُ من الأفعالِ الخارجيَّةِ، فما وَجْهُ جَعْلِهِ عامّاً وخاصّاً؟ والجوابُ: أنَّ إطلاقَ الخصوصِ والعمومِ تارةً يكونُ باعتبارِ خصوصِ الآلةِ التي يُستحضَرُ بها المعنىٰ الموضوعُ لهُ اللفظُ وعمومِها، وتارةً باعتبارِ خصوصِ المعنىٰ الذي وُضِعَ لهُ اللَّفْظُ وعمومِهِ، وليس باعتبارِ فِعْلِ الواضعِ. د: ٤٢

فالأوَّلُ: ما يكونُ موضوعاً لمُشَخَّصٍ باعتبارِ تَعَقُّلِهِ بخصوصِهِ[١]، ويُسَمَّىٰ هذا الوَضْعُ وَضْعاً خاصّاً لموضوعٍ لهُ خاصٍّ، كما إذا تَصَوَّرْتَ (ذاتَ زيدٍ) ووَضَعْتَ لَفْظَهُ[٢] بإزائِهِ.

والثاني: ما وُضِعَ لِمُشَخَّصٍ باعتبارِ تعقُّلِهِ لا بخصوصِهِ، بل باعتبارِ[٣] أمرٍ عامٍّ[٤]، ويُسَمَّىٰ ذلك الوَضْعُ وَضْعاً عامّاً[٥] لموضوعٍ لهُ خاصٍّ كـ(أسماءِ الإشارةِ) علىٰ ما سَيَجِيْءُ، وهذا القِسْمُ يَجِبُ[٦] أنْ يكونَ معناهُ مُتَعَدِّداً[٧].

والثالثُ: ما وُضِعَ لأمْرٍ كُلِّيٍّ باعتبارِ/ ٣ـ أ/ تَعَقُّلِهِ كذلك[٨] أي: علىٰ عمومِهِ، ويُسَمَّىٰ هذا الوَضْعُ وَضْعاً عامّاً[٩] لموضوعٍ لهُ عامٍّ، كما إذا تُصُوِّرَ[١٠] (معنىٰ الحيوانِ الناطقِ) ووُضِعَ[١١] ....

---

(١) فآلةُ الوَضعِ في هذا القسمِ التَّعَقُّلُ بالخصوصِ. د: ٤٢

(٢) في د وهـ و ز: لفظة زيد.

(٣) سقط من ج و د و ط و ز.

(٤) فآلةُ الوضعِ في هذا القسمِ التعقّلُ بأمرٍ عامٍّ. د: ٤٣

(٥) وَصْفُ هذا الوضعِ بالعمومِ بالنَّظَرِ لآلتِهِ، وأمّا بالنَّظَرِ إلىٰ ذاتِهِ فهُوَ خاصٌّ، كما تقدَّمَ. د: ٤٣

(٦) في د وهـ و ط: مما يجب.

(٧) تَعَدُّداً كثيراً، لِمَا صَرَّحُوا به في سَبَبِ الاحتياجِ للآلةِ الكليَّةِ، من أنَّ الأفرادَ الكثيرةَ لمَّا لم يُمْكِنْ استحضارُها بذاتِها في العَقْلِ؛ ليُوضَعَ لها اللفظُ، استُحضِرَتْ فيهِ بالأمْرِ العامِّ، الذي هُوَ آلةُ الوَضْعِ ووُضِعَ لها. د: ٤٣

(٨) فآلةُ الوَضعِ في هذا القسمِ التعقُّلُ بالعمومِ، والموضوعُ له المُتَعَقَّلُ العامُّ. د: ٤٣

(٩) جَعْلُ الوَضْعِ هنا عامّاً بالنظرِ للمعنىٰ الذي وُضِعَ له اللَّفظُ بخلافِ ما سَبَقَ؛ فانَّ جَعْلَ الوضعِ فيهِ عامّاً باعتبارِ الآلةِ، والحاصِلُ أنَّ خصوصَ الوَضْعِ وعمومَهُ منظورٌ فيهِ لمتعلَّقِ التصوُّرِ، فإنْ كانَ مُتَعَلِّقاً بعامٍّ كان الوضعُ عامّاً، وإنْ كانَ متعلِّقاً بأمرٍ خاصٍّ كانَ الوضعُ خاصّاً. د: ٤٣ ـ ٤٤

(١٠) في د وهـ و ط و ز: تصورت.

(١١) في ط و ز: ووضعت.

لفظُ(١) الإنسانِ بإزائِه.

والرّابعُ: ما وُضِعَ [لأمرٍ](٢) كُلِّيٍّ باعتبارِ تعقُّلِهِ بخصوصيَّةِ بعضِ أفرادِهِ، وهذا القِسْمُ مِمَّا لا وجودَ لهُ بل حَكَمُوا باستحالتِهِ؛ لأنَّ الخصوصيَّاتِ لا يُعقَلُ كونُها مِرآةً لمُلاحظةِ كُلِّيَّاتِها(٣) بخلافِ العَكْسِ.

واكتَفَىٰ بذِكْرِ القِسْمَينِ [الأوَّلَينِ](٤) من تلك الأقسامِ الأربعةِ؛ لعَدَمِ تحقُّقِ الرّابعِ وظُهُورِ الثّالثِ(٥)، وعَدَمِ تعلُّقِ غَرَضٍ(٦) بِهِ فيما هُوَ المقصودُ الأصليُّ من تلك الرِّسالةِ، وهُوَ تحقيقُ(٧) مَعْنَىٰ الحرفِ(٨) والضَّميرِ واسمِ الإشارةِ والموصولِ، والأوَّلُ وإنْ كانَ كذلك، إلاَّ أنَّهُ لمَّا شارَكَ(٩) الثانيَ في تشخُّصِ المعنىٰ تعرَّضَ لهُ؛ ليَزيدَ توضيحَ صاحبِهِ.

وقولُهُ: (بعينِهِ) يَحتمِلُ أنْ يكونَ صفةً كاشفةً لـ(شخصٍ)، ويحتمِلُ أنْ يكونَ في

---

(١) في ط: لفظة.

(٢) سقط من أ و ج و د و ط و ز، وأثبتناه من ب و هـ.

(٣) لأنَّ الكلّيَّ يُعتبَرُ مُمْتَدّاً مستطيلًا بحَسَبِ كثرةِ أفرادِهِ، والجزئيُّ لا امتدادَ فيهِ، وحينئذٍ لا يمكنُ إدراكُ الممتدِّ منهُ لعَدَمِ مساواتِهِ له في الامتدادِ والاستطالةِ، وشاهِدُ ذلك من الحِسِّ: ما لو كانَ في حائطٍ ثقبٌ، وبعَرْضِها حائطٌ آخَرُ مساوٍ لها في الامتدادِ من المشرقِ إلىٰ المغربِ، فإذا نظرْتَ من الثقبِ إلىٰ الحائطِ، فلا ترىٰ منها إلاَّ ما كانَ مُلاصِقاً للثقبِ فقط، ولا يُمكِنُ رؤيةُ غيرِهِ. د: ٤٤

(٤) سقط من النسخ كلها وأثبتناه منه.

(٥) لعَدَمِ المخالفةِ بينَ الوضعِ والموضوعِ لهُ؛ لأنَّ كلاًّ كلّيٌّ. د: ٤٥

(٦) في د و هـ و ط و ز: الغرض.

(٧) لأنَّ بيانَ معنىٰ المصدرِ والمشتقِّ والفعلِ والعلَمَينِ واسمِ الجنسِ ليسَ مَحَلَّ الخلافِ بينَ العَضُدِ والسَّعْدِ. د: ٤٥، في ب: تحقق.

(٨) في ب: الحروف.

(٩) في ب و ج: شاركه.

مقابلـةِ قولِهِ: [باعتبارِ][(١)] أمرٍ عامٍّ، أي: قد يُوضَعُ اللَّفظُ لمُشَخَّصٍ[(٢)] باعتبارِ تَعَقُّلِهِ بعينِهِ وشَخصِهِ، (وقد يُوضَعُ لهُ باعتبارِ أَمرٍ عامٍّ)، أي: باعتبارِ تعَقُّلِهِ بأمرٍ عامٍّ.

(وذلك) أي: الوضعُ [لـمُشَخَّصٍ][(٣)] باعتبارِ أَمْرٍ عامٍّ، يَتَحَقَّقُ (بأنْ يُعْقَلَ[(٤)] أمرٌ عامٌّ (مُشتركٌ[(٥)] بينَ مُشَخَّصاتٍ، ثُمَّ يقالُ: هذا اللفظُ موضوعٌ لكُلِّ واحدٍ من هذه المُشَخَّصاتِ بخصوصِهِ)، أي: يُعَيَّنُ لفظٌ[(٦)] بإزاءِ كلٍّ[(٧)] مـن أفرادِهِ الـمُشَخَّصَةِ، سواءٌ كان ذلك الأَمْرُ العامُّ مـن ذاتيَّاتِها كما في معاني الحروفِ[(٨)]، أوْ من عَوَارِضِها كما في المُضْمَراتِ[(٩)] وأسماءِ الإشارةِ[(١٠)]/٣ـ ب/، وذلك الأَمْرُ العامُّ ملحوظٌ باعتبارِ كونِهِ مرآةً لـمُلاحظةِ تلك الأفرادِ، التي هِيَ المُسَمَّياتُ الموضوعُ لكُلٍّ منها اللَّفظُ،

---

(١) سقط من أ و ج و د و ط و ز: وأثبتناه من ب و هـ.

(٢) في ب: لشخص.

(٣) في أ و ب: لشخص.

(٤) في أ: تعقل وفي هـ: يتعقل.

(٥) أي: اشتراكاً معنوياً، بأنْ يكونَ كُلِّيّاً مستوياً معناه في أفرادِهِ، وليسَ الـمرادُ الـمشتركَ الاصطلاحيَّ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ فيهِ تَعَدُّدُ الوَضعِ. د: ٤٦

(٦) في د و هـ: اللفظ.

(٧) في د و هـ و ط و ز: كل واحد.

(٨) وذلك أنَّ الواضِعَ وَضَعَ لفظَ (مِنْ) لكُلِّ ابتداءٍ خاصٍّ، وتلك الابتداءاتُ تَعَلَّقَتْ بمطلقِ الابتداءِ وهُوَ الابتداءُ الكلِّيُّ وهو ذاتيٌّ؛ لأنَّهُ جزءٌ من ماهيَّتِها؛ لأنَّ ماهيَّةَ الابتداءِ الخاصِّ: الابتداءُ المُطلَقُ مع قيدِ الإضافةِ للمجرورِ. د: ٤٧

(٩) كلفظ (أنا وأنتَ) وهُوَ الموضوعُ لأشخاصٍ استُحضِرُوا عندَ الوَضعِ لهم بأمرٍ كُلِّيٍّ، وهُوَ مفردٌ مذكَّرٌ متكلِّمٌ، والإفرادُ والتكلُّمُ والتذكيرُ ليسَتْ ذاتياتٍ لتلك الأشخاصِ، بل خارجةٌ عنها كـ(الضَّحِكِ) بالنِّسبةِ للإنسانِ. د: ٤٧

(١٠) كلفظة (هذا) الموضوعةِ لأشخاصٍ استُحضِرَتْ عندَ الوَضعِ بأمرٍ كُلِّيٍّ، وهُوَ مفردٌ مذكَّرٌ مشارٌ إليه، والإفرادُ والتذكيرُ والإشارةُ عارضةٌ لتلك الأشخاصِ، وليست من ذاتيّاتِها. د: ٤٧

وليسَ ذلك الأَمْرُ العامُّ موضوعاً لهُ، كما تَوَهَّمَهُ بعضٌ[١] في[٢] الضَّمائِرِ والموصولاتِ وغيرِها[٣].

وإنَّما عبَّرَ عن ذلك التعيينِ الذي هُوَ الوَضْعُ حقيقةً بالقولِ؛ إذ بِهِ يَظْهَرُ ذلك التعيينُ غالباً[٤].

وإنَّما قيَّدَ بالحيثيَّةِ بقولِهِ: (**بحيثُ لا يُفهَمُ ولا يُفادُ [منهُ][٥] إلاَّ واحِدٌ بخصوصِهِ، دونَ القَدْرِ المُشتَرَكِ**)؛ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّ ما وُضِعَ لهُ اللَّفْظُ ههنا مفهومُ كلِّ واحِدٍ من أفرادِ ذلك الأَمْرِ المُشتَرَكِ، حتَّىٰ يُستَعْمَلَ فيهِ ويفادَ ويُفهَمَ هُوَ منهُ، فإنَّ ذلك باطِلٌ، بلِ المقصودُ: أنَّ الموضوعَ لهُ والمُستعمَلَ فيهِ هذا المُشَخَّصُ من أفرادِهِ علىٰ حِدَةٍ[٦]

---

(١) وهو العلاَّمةُ التفتازانيُّ، ودليلُهُ: أنَّ لفظَ (هذا) مثلاً؛ إنْ كانَ موضوعاً لكُلِّ واحدٍ من المشخَّصاتِ لَزِمَ تَعَدُّدُ الوضعِ، والأصلُ خلافُهُ، وإنْ كانَ موضوعاً لبعضِ المُشَخَّصاتِ دونَ بعضٍ كانَ ترجيحاً من غيرِ مُرَجِّحٍ، فتعيَّنَ أنْ يكونَ الموضوعُ لهُ الأمرَ الكُلِّيَّ، لكنْ شَرَطَ الواضِعُ استعمالَهُ في جزئيٍّ، والحاصِلُ: أنَّ الأمرَ العامَّ ملحوظٌ علىٰ كلا القولَينِ، لكنْ ملاحظتُهُ علىٰ الأوّلِ من حيثُ إنَّهُ آلةٌ للوَضعِ، وعلىٰ الثاني من حيثُ إنَّهُ الموضوعُ لهُ، وأجابَ الجمهورُ بالتزامِ الأوَّلِ، أَعني كونَهُ موضوعاً لكُلِّ واحِدٍ، معَ عَدَمِ تسليمِ تَعَدُّدِ الوَضعِ، بلِ الوَضعُ واحدٌ بسَبَبِ ملاحظةِ الواضِعِ الأمْرَ الكُلِّيَّ الصَّادِقَ علىٰ كلِّ واحِدٍ من الجزئيّاتِ، ولا يلزَمُ تعدُّدُ الوَضعِ إلاَّ إنْ قُلْنا: إنَّ لَفظَ (هذا) موضوعٌ لكُلِّ جزئيٍّ بوَضعٍ مُستَقِلٍّ. د: ٤٧ وفي د وهـ و ط و ز بزيادة: الأفاضل.

(٢) في ب بزيادة ما نصه: وإليه ذهب التفتازاني في الضمائر... الخ.

(٣) في كافة النسخ: وغيرهما، وأثبتناه من أ.

(٤) قيدٌ لحصولِ التعيينِ بغيرِهِ ندوراً كـ(الكتابة والإشارة). د: ٤٧

(٥) في أ و ج: به.

(٦) في هـ: حدته.

وهذا [الآخَرُ][١] كذلك، دونَ القَدْرِ الـمُشترَكِ فإنَّهُ غيرُ مُفادٍ وغيرُ موضوعٍ لهُ[٢].

فقولُهُ: (دونَ القدْرِ المشترَكِ) حالٌ من قولِهِ: (واحدٌ بخُصوصِهِ) أي: مُتجاوِزاً[٣] القَدْرَ المُشتَرَكَ، فإنَّهُ غيرُ مفادٍ وغيرُ مفهومٍ منهُ بطريقِ الاستعمالِ فيهِ بحَسَبِ الوَضْعِ[٤]، فلا يقالُ: (هذا) مثلاً، ويُرادُ بِهِ الأمرُ العامُّ الذي هُوَ: مفهومُ المشارِ إليهِ المفرَدِ المذكَّرِ، وإذا كانَ كذلكَ [(فَتَعَقُّلُ)][٥] الواضِعِ (**ذلك المُشتَرَكَ آلةٌ الموَضْعِ**)، ووسيلةٌ إلىٰ حصولِهِ، (**لا أنه**) أي: المُشتَرَكَ (**الموضوعُ لهُ**).

قولُهُ[٦]: (لا أنَّهُ) بتقديرِ اللاَّمِ[٧]، معطوفٌ[٨] علىٰ الخَبَرِ، إنْ قُرِئَ (فتَعَقُّل) مصدراً، وإنْ قُرِئَ علىٰ صيغةِ المضارِعِ المجهولِ مـن الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ فـ(آلَةً) منصوبٌ علىٰ الحاليَّةِ، و(لا أنَّهُ) عطفٌ عليهِ[٩].

---

(١) سقط من أ و ب و د.

(٢) المناسِبُ لصَدْرِ العبارةِ أنْ يقولَ: فإنَّهُ غيرُ موضوعٍ لهُ وغيرُ مُستعمَلٍ فيهِ. د: ٤٩، وفي ط و ز سقط من قوله دون القدر إلىٰ حال.

(٣) في د وهـ و ز: عن القدر.

(٤) وأشارَ بِهِ إلىٰ أنَّ القَدْرَ المُشتَرَكَ قد يفادُ من اللَّفْظِ ويُفهَمُ منهُ، لكنْ لا بحَسَبِ الوَضعِ، بل مجازاً. د: ٤٩

(٥) في أ: فيُتعقَّل.

(٦) في د وهـ و ط: فقوله.

(٧) لأنَّ الإخبارَ بقولِهِ (آلَةٌ) عنِ (التَّعَقُّلِ) غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ التعقُّلَ غيرُها؛ لأنَّها الأمرُ الكُلِّيُّ الذي تلاحَظُ بـها الجزئياتُ، وأجيبَ: بأنَّ في الكلامِ حَذْفَ (اللاَّمِ) من المعطوفِ المشيرةِ إلىٰ أنَّ (آلة)، وإنْ كانتْ خبراً في الظّاهِرِ علَّةٌ في الـمعنىٰ للخبرِ الـحقيقيِّ، والتقديرُ: فتعقُّلُ الواضِعِ المُشتَرَكَ ثابتٌ؛ لأَجْلِ كونِ ذلك المُشتَرَكِ آلَةً للوَضعِ، لا لأنَّهُ الموضوعُ لهُ. د: ٥٠

(٨) فيه تساهُلٌ؛ لأنَّ ظاهِرَهُ أنَّ (لا) جزءٌ من المعطوفِ معَ أنَّها عاطفةٌ. د: ٥٠

(٩) بـدونِ تقديرِ (اللاَّمِ)، لأنَّهُ حالٌ لا عِلَّةٌ، أي: فتعقُّلُ ذلك المشترك آلَةً لا موضوعاً لهُ، ولكن يقتضي قراءتَهُ بالياءِ وعَدَمِ تشديدِ القافِ، فكَيفَ يُتَصَوَّرُ الاحتمالُ؟ إلاَّ أنْ يقالَ: إنَّ نسخةَ المُؤلِّفِ خاليةٌ من نَقْطِ الحرفِ الأوَّلِ. د: ٥٠ ـ ٥١

(فالوَضْعُ كُلِّيٌ والموضوعُ لهُ مُشَخَّصٌ) كما قَرَّرْنا[١]، (وذلك) أيِ: اللفظُ الموضوعُ لمشخَّصٍ باعتبارِ/ ٤ـأ/ أمْـرٍ عامٍّ، (مثلُ اسمِ الإشارةِ نحو: هذا)، نُزِّلَ ذلك الأمْرُ الكلِّيُّ منزلةَ المشارِ إليهِ المُعَيَّنِ؛ لكمالِ التميُّزِ[٢] الحاصِلِ بالبيانِ السَّابِقِ، فاستُعمِلَ فيهِ ذلك الموضوعُ للأشخاصِ[٣].

(فإنَّ هذا مثلاً موضوعُهُ[٤]، ومُسمَّاهُ) أي: معناهُ[٥]: (المشارُ إليهِ المشخَّصُ) أي: كلُّ واحدٍ من أفرادِ مفهومِ المشارِ إليهِ مطلقاً.

و(المُشَخَّصُ) صفةٌ لـ(كلِّ واحدٍ)[٦] من حيثُ إنَّهُ المرادُ بـ(المشارِ إليهِ) ههنا، ولا يجوزُ أنْ يكونَ صفةً للمشارِ إليهِ[٧] كما لا يخفىٰ علىٰ ذي مِسْكَةٍ.

وقولُـهُ: (موضوعُـهُ) في بعضِ النُّسَـخِ بتـاءِ التأنيثِ، علـىٰ أنَّهُ خبرُ (هـذا) بتأويلِ اللَّفظـةِ والكلمـةِ[٨]، وفـي بعضٍ آخَرَ بإضافـةِ الضميرِ[٩] علـىٰ أنَّهُ من قبيلِ الأسمـاءِ، و(مُسَمَّـاهُ) حينئذٍ بيانٌ لهُ.

وقولُهُ: (بحيثُ لا يَقبَلُ الشِّركَةَ) تأكيدٌ لما يُستفادُ من المُشَخَّصِ، يعني: أنَّ مفهومَ

(١) في د وهـ و ز: قررناه.

(٢) في هـ و ز: التمييز.

(٣) جوابٌ عمَّا يقالُ: كيفَ أشارَ بذلك الموضوعِ للأشخاصِ المعيَّنةِ إلىٰ الأمْرِ الكُلِّيِّ؟ والجوابُ: أنَّهُ شَبَّهَ الكُلِّيَّ بمُشَخَّصٍ، بجامِعِ البيانِ والتمييزِ، ثُمَّ استعيرَ اللفظُ الموضوعُ للثاني في الأوَّلِ. د: ٥١

(٤) في د و ط و ز: موضوع، وفي هـ: موضوعة.

(٥) سقط من ط.

(٦) في العبارة قلبٌ، وأصْلُها: صفةٌ للمشارِ إليهِ، باعتبارِ أنَّ المرادَ بهِ كلُّ واحدٍ. ح: ٥٢

(٧) أي: من حيثُ مفهومُهُ لأنَّهُ كُلِّيٌّ، ولا يَصِحُّ وَصْفُ الكُلِّيِّ بوَصْفِ الجُزْئِيِّ. د: ٥٢، وسقط من ط و ز: إليه.

(٨) في ب و د و هـ و ط و ز ـ: أو الكلمة.

(٩) في د و هـ: بإضافته إلىٰ الضمير، وفي ط: بإضافة إلىٰ الضمير.

(هذا): ما صدقَ عليهِ المشارُ إليهِ المُشَخَّصُ الذي لا يَقبَلُ الشِّرْكَةَ، لا مفهومُهُ الذي يَقبَلُ الشِّركَةَ[١].

والحاصِلُ: أنَّ معنىٰ لفظِ[٢] (هذا): كلُّ مشارٍ إليهِ مفردٍ مذكَّرٍ مُشَخَّصٍ، لُوحِظَ بأَمْرٍ عامٍّ، وهُوَ: مفهومُ[٣] المشارِ إليهِ المفردِ المذكَّرِ، الصَّادِقُ علىٰ هذا المُشارِ إليهِ المُشخَّصِ وعلىٰ ذلك الآخَرِ، كما إذا حَكَمْتَ علىٰ كُلِّ رُوميٍّ بأنَّهُ أبيضُ بهذا العُنوانِ، فقد لاحَظْتَ جميعَ المُشَخَّصاتِ الرُّومِيِّينَ من (زيدٍ وعمرٍو) وغيرِهِما بأَمْرٍ عامٍّ وهُوَ الرُّومِيُّ، وحَكَمْتَ عليهِ بأنَّهُ أبيضُ.

(تنبيهٌ)

لفظُ (التنبيهِ)[٤] يُستَعْمَلُ في مقامَينِ:

أَحدُهُما: أنْ يكونَ الحُكْمُ المذكورُ بعدَهُ بديهيّاً[٥]/ ٤ـ ب/ [أوَّلِيّاً][٦].

والثَّاني: أنْ يكونَ مَعلوماً منَ الكلامِ السَّابِقِ[٧].

وهَهُنا: الحُكْمُ بديهِيٌّ أَوَّلِيٌّ؛ إذ تَصَوُّرُ طَرَفَيهِ معَ الإسنادِ يَكْفِي في الجَزْمِ بالنِّسبةِ[٨]،

---

(١) سقط من ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) في ط: المفهوم.

(٤) أمَّا لغةً فهُوَ: الدلالةُ علىٰ ما غَفَلَ عنهُ المخاطَبُ. ح: ٥٤

(٥) يُطلَقُ البديهيُّ علىٰ معنيَينِ، أَحدُهُما: ما لا يتوقَّفُ حصولُهُ علىٰ نَظَرٍ وكَسْبٍ، فهُوَ مُرادِفٌ للضَّروريِّ، وثانيهما: المقدِّماتُ الأَوَّلِيَّةُ التي يكونُ تصوُّرُ طَرَفَيها معَ النِّسبةِ كافياً في حُكْمِ العقلِ، فهُوَ خاصٌّ بالتصديقاتِ، وقولُهُ (أَوَّلِيّاً) توكيدٌ. ح: ٥٤

(٦) سقط من أ و ب و ج و ز.

(٧) أي: التزاماً لا صريحاً، وإلَّا فيكونُ تأكيداً لا تنبيهاً.

(٨) إذ لو كانَ نَظَرِيّاً أَوْ ضَرورِيّاً غيرَ بديهيٍّ لمَا كفىٰ، بل لا بدَّ منَ الاحتياجِ لواسطةٍ: إمَّا دليلٍ أَوْ حَدْسٍ أَوْ تجربةٍ. د: ٥٤

وليسَ ما [ذَكَرَهُ][(١)] استدلالاً[(٢)]، بل تنبيهٌ يُذْكَرُ في صورةِ الاستدلالِ[(٣)]، والبديـهيَّاتُ قد يُنبَّهُ عليها؛ إزالةً لـمَا قد يكونُ في بعضِ الأذهانِ القاصرةِ منَ الخفاءِ.

(**ما هُوَ من هذا القبيلِ**) أي: ما صَدَقَ عليهِ اللفظُ الـموضوعُ لـمُشَخَّصاتٍ باعتبارِ اندراجِها في[(٤)] أَمْرٍ عامٍّ (**لا يُفيدُ التَّشَخُّصَ**[(٥)] **إلاَّ بقرينةٍ**[(٦)] **معيَّنةٍ**)؛ لأنَّ وَجْهَ إفادتِهِ الواحدَ[(٧)] من تلك المُشخَّصاتِ بعينِهِ ليسَ إلاَّ وَضْعَهُ[(٨)] لهُ، وهُوَ لا يَخْتَصُّ بهِ؛ (**لاستواءِ نِسْبَةِ الوَضْعِ إلىٰ المُسَمَّياتِ**)؛ [إذْ][(٩)] معَ اشتراكِ الكُلِّ في ذلك[(١٠)]، لا بُدَّ[(١١)] في إفادةِ التعيينِ من أَمْرٍ يَنْضَمُّ إليهِ، بِهِ يَحصُلُ ذلك التعيينُ، وهُوَ المَعْنِيُّ بالقرينةِ.

فإنْ قيلَ: ما هُوَ من هذا القبيلِ والألفاظِ المُشترَكَةِ سِيَّانِ، في عَدَمِ إفادةِ المعنىٰ

---

(١) في أ و ج: ذكر.

(٢) جوابٌ لسؤالٍ تقديرُهُ: لا نُسلِّمُ أنَّ الـحُكْمَ بديـهيٌّ؛ إذ لو كانَ لـمَا صحَّ إقامةُ الدليلِ عليهِ، وهُوَ قولُهُ: لاستواءِ... الخ. د: ٥٤

(٣) في ب بزيادة: ههنا.

(٤) في هـ و ط وهامش ب: تحت.

(٥) قلت: وإن كان اللفظ موضوعاً للجزئي؛ إذ لا يلزم من وضعه لجزئي أن يكون مشخصاً، بل بعضه مشخص بلا قرينة كالعلم وبعضه مشخص بالقرينة كأنواع هذا القسم.

(٦) كـ(الإشارةِ الحسِّيَّةِ، والعِلْمِ بالصِّلَةِ، والمتعلَّقِ والمجرورِ، والتكلُّمِ والخِطابِ وتقدُّمِ المَرْجِعِ)، وتوضيحُهُ: أنَّ (هذا) مثلاً لا يَدُلُّ علىٰ (زيدٍ) بعينِهِ؛ لأنَّ طريقَ دلالتِهِ عليهِ الوَضْعُ لهُ، وهُوَ غيرُ مختصٍّ بالوَضْعِ لهُ، وحينئذٍ فلا بدَّ في دلالتِهِ عليهِ من القرينةِ كـ(الإشارةِ الحِسِّيَّةِ). د: ٥٥، ح: ٥٥ ـ ٥٦

(٧) في هـ: لواحد.

(٨) في ط: لوضعه.

(٩) في أ و ب: أي اشتراك، وفي ج و د و ز و ط: أي لاشتراك، وأثبتناه من هـ.

(١٠) في د و هـ: تلك.

(١١) في ب و ج و د: فلا بد.

الموضوعِ لهُ بدونِ القرينةِ[1]، وتعدُّدِ[2] المعنىٰ[3] الموضوعِ لهُ، فما الفرقُ بينَهما؟ [قلنا][4]: الفَرْقُ[5] لُزُومُ التعيينِ في الـمعنىٰ وعَدَمِه[6]، ووَحْدَةُ الوَضْعِ وتعدُّدُهُ.

فإنْ قلتَ: اللَّفْظُ بحَسَبِ استعمالِهِ في معناهُ الحقيقيِّ لا يحتاجُ إلىٰ قرينةٍ دونَ المعنىٰ المجازيِّ علىٰ ما هُوَ المُقَرَّرُ، فكيفَ حَكَمْتَ[7] بالاحتياجِ؟ قُلْنا[8]: المرادُ بما ذَكَرُوهُ هُوَ أنَّ اللَّفْظَ الموضوعَ لمعنىً يكفِي في صِحَّةِ استعمـالِهِ في معناهُ كونُهُ موضوعاً لذلك المعنىٰ/ ٥ـأ/ ، ولا يَـحتاجُ إلىٰ القرينةِ لمُجَرَّدِ الاستعمـالِ[9] بخلافِ المجازِ[10]؛

(١) فيه: أنَّهما يُفيدانِ المعنىٰ الموضوعَ لهُ، لكنْ لا يُفيدانِ تعيينَ المرادِ إلاَّ بالقرينةِ، ويجابُ: بأنَّ في الكلامِ (حَذْفَ مضافٍ) أي: سِيَّانِ في عَدَمِ إفادةِ تَشَخُّصِ المعنىٰ الموضوعِ لهُ. ح: ٥٦

(٢) في هـ و ط: وفي تعدد.

(٣) سقط من ب.

(٤) في هـ: قلت.

(٥) في هـ و ط بزيادة: بينهما.

(٦) أي: لزومُ التعيينِ فيما هُوَ من هذا القبيلِ وعَدَمُهُ في المشترَكِ اللفظيِّ، فإنَّهُ لا يلزَمُ فيهِ تعيينُ المعنىٰ الموضوعِ لهُ، بل تارةً يَـحصُلُ التعيينُ كمـا في الأعلامِ كـ(زيدٍ) المُشترَكِ، فإنَّهُ موضوعٌ بأوضاعٍ مُتعدِّدَةٍ، والموضوعُ لهُ بكلِّ وَضعٍ معيَّنٌ، وتارةً لا يحصُلُ فيه التعيينُ كمـا في الكُلِّيَّاتِ كـ(عينٍ)، فإنَّهُ موضوعٌ للباصرةِ والـجاريةِ، والباصرةُ غيرُ معيَّنةٍ لصِدْقِها علىٰ عينِ زيدٍ وعمرٍو وغيرِهما، وكذا الجاريةُ. د: ٥٦

(٧) في هـ بزيادة: عليه.

(٨) حاصِلُ الجوابِ: أنَّ القرينةَ نوعانِ، أَحَدُهما: المُصَحِّحَةُ للاستعمالِ وهِيَ قرينةُ المجازِ، وثانيهما: القرينةُ المُعَيِّنَةُ للمرادِ، وهِيَ المرادةُ هنا. د: ٥٧

(٩) في ز بزيادة: الحقيقي.

(١٠) فهُوَ مـحتاجٌ للقرينةِ المانعةِ من إرادةِ المعنىٰ الأصليِّ (الموضوعِ لهُ)، وأمَّـا القرينةُ المعيِّنةُ للمرادِ منَ المعاني المجازيَّةِ فلا يتوقَّفُ عليها تحقُّقُهُ، فإنْ قيلَ: (رَأَيْتُ بَحْراً ماشِياً علىٰ قدمَيه)، فقد وُجِدَتِ القرينةُ المانعةُ من إرادةِ البحرِ الحقيقيِّ، ولم تُوجَدِ القرينةُ المُعَيِّنَةُ لبَحْرِ عِلْمٍ أوْ كَرَمٍ... الخ. د: ٥٧

فإنَّهُ يحتاجُ إلىٰ قرينةٍ لمُجرَّدِ ذلك[١]؛ لِيُصْرَفَ[٢] عن إرادةِ المعنىٰ الحقيقيِّ الذي وُضِعَ اللَّفظُ للاستعمالِ فيهِ، [فاحتياجُ][٣] القرينةِ فيما نحنُ فيهِ وفي المُشتَرَكِ؛ لِدَفعِ مُزاحمةِ المعاني الحقيقيَّةِ، وفَهمِ المُرادِ لا للاستعمالِ[٤].

ولمَّا فَرَغَ منَ المقدِّمةِ شَرَعَ في المقصودِ، فقالَ:

(التَّقسيمُ)

مبتدأٌ، أوْ خبرٌ علىٰ ما مرَّ، والمحذوفُ هُوَ المذكورُ[٥]، ومعنىٰ التقسيمِ: هُوَ ضَمُّ قَيْدَينِ[٦] أوْ أكثرَ إلىٰ عامٍّ؛ ليصيرَ ذلك العامُّ بانضمامِ كُلِّ قيدٍ قِسْماً مُبايناً للقِسْمِ الآخرِ أوْ غيرَ مُباينٍ لهُ، باعتبارِ تنافي القيودِ أوْ تخالُفِها فقط[٧]، والمتبادَرُ بحَسَبِ العُرْفِ هُوَ اعتبارُ التبايُنِ، وما نحنُ فيهِ من هذا القبيلِ[٨].

---

(١) في ب: لمجرد الاستعمال، و و: لمجرد صحة الاستعمال.

(٢) في هـ: لينصرف، وفي ج: لتصرف.

(٣) في كافة النسخ: واحتياج، وأثبتناه من هـ.

(٤) في ج و د و ط و ز بزيادة: فيه.

(٥) والتقديرُ حينئذٍ: المذكورُ فيما يأتي التقسيمُ، أوِ التقسيمُ هُوَ المذكورُ، وليس الذي نَشرَعُ فيهِ. د: ٥٨

(٦) هذا بيانُ تقسيمِ الكُلِّيِّ إلىٰ جزئيَّاتِهِ، وأمَّا تقسيمُ الكُلِّ إلىٰ أجزائِهِ فهُوَ: تحليلُهُ إلىٰ أجزاءٍ بحيث يكونُ كُلُّ جزءٍ قِسماً، والفرقُ بينَهُما أنَّهُ إنْ صحَّ حَمْلُ المَقْسِمِ علىٰ كلٍّ من أقسامِهِ فهُوَ تقسيمُ الكُلِّيِّ، وإلاَّ فتقسيمُ الكُلِّ. د: ٥٨

(٧) فالأوَّلُ: كضمِّ الناطقِ إلىٰ الحيوانِ فيصيرُ إنساناً، وضمِّ الصَّاهِلِ إليهِ فيصيرُ فرساً، والثاني: كضمِّ الضاحكِ والكاتبِ للإنسانِ، ويُسَمَّىٰ الأوَّلُ تقسيماً حقيقياً والثاني اعتبارياً، وعلامةُ الأوَّلِ عَدَمُ صِحَّةِ حَمْلِ بعضِ الأقسامِ علىٰ بعضٍ، وعلامةُ الثاني صِحَّتُهُ. د: ٥٨

(٨) وفيه: أنَّ (تغلِبَ ويزيدَ) فيهِ العَلَمُ والفِعْلُ، قال عصامٌ: وما نحنُ فيهِ تقسيمٌ اعتباريٌّ لاجتماعِ العَلَمِ والفِعْلِ في (تغلبَ ويزيدَ)، وليسَ تقسيماً حقيقياً، وأُجيبَ: بعَدَمِ اجتماعِ الفعليَّةِ مع العلَميَّةِ؛ لأنَّها نُقِلَتْ عن الفعليَّةِ إلىٰ مجرَّدِ الاسميَّةِ، فهِيَ قبلَ النَّقْلِ أفعالٌ وبعدَهُ أسماءٌ، فأينَ الاجتماعُ؟. ح: ٥٨

وحاصِلُهُ مُجْمَلاً: تقسيمُ اللَّفظِ باعتبارِ مدلولِهِ أوّلاً إلىٰ قسمَين:

ـ ما مدلولُهُ كُلّيٌّ.

ـ وما مدلولُهُ مُشَخَّصٌ.

وتقسيمُ القِسْمِ[١] الأوّلِ منهُ إلىٰ: اسمِ جِنسٍ ومَصْدَرٍ، وإلىٰ: مُشْتَقٍّ وفِعْلٍ[٢].

وتقسيمُ الثاني[٣] إلىٰ: العلَمِ والحرفِ والضَّميرِ واسمِ الإشارةِ والموصولِ، علىٰ وَجْهٍ يَنْضَبِطُ بهِ تلك الأقسامُ؛ فإنَّ تحقيقَها من مَزالِقِ[٤] الأقدامِ.

(**اللَّفظُ**) أيِ: الموضوعُ (**مدلولُهُ**) أيِ: المعنىٰ الموضوعُ لهُ؛ فإنَّ الحاصِلَ في العقلِ من حيثُ حُصولُهُ فيهِ يُعَبَّرُ عنهُ بهذهِ العبارةِ[٥]، ومن حيثُ انفهامُهُ [مطلقاً[٦] يُسَمَّىٰ مفهوماً، ومن حيثُ انفهامُهُ][٧] بانفهامِ غيرِهِ مدلولاً[٨]، ومن حيثُ وَضْعُ اللَّفْظِ بإزائِهِ موضوعاً لهُ[٩]، ومِن حيثُ القَصْدُ إليهِ مِنَ اللَّفْظِ إفادةً[١٠] معنىً[١١]، (**إمَّا كُلّيٌّ أوْ**

---

(١) سقط من هـ.

(٢) السِرُّ في إعادةِ (إلىٰ) هنا الإشارةُ إلىٰ مخالفةِ الأوَّلَينِ للأخيرَينِ، فإنَّ مدلولَ الأوَّلَينِ بسيطٌ، والأخيرَينِ مركَّبٌ. ح: ٥٩

(٣) في ج و ط بزيادة: منه.

(٤) في د و هـ و ط ـ: مزال.

(٥) أي: يُعبَّرُ عنهُ بالمعنىٰ الحاصِلِ في العقلِ، ويُسَمَّىٰ من هذهِ الحيثيةِ معلوماً أيضاً. ح: ٥٩

(٦) أي: انفهاماً غيرَ مقيَّدٍ بملاحظةِ الدالِّ. ح: ٥٩

(٧) سقط من أ، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٨) أي: بسببِ انفهامِ غيرِهِ، وهُوَ الدالُّ عليهِ. د: ٦٠

(٩) سقط من هـ.

(١٠) في هـ: الذي أفاده، وفي ز: إفادة منه معنىٰ.

(١١) والحاصِلُ: أنَّ هذهِ الخمسةَ مُتَّحِدةٌ بالذاتِ مختلفةٌ بالاعتبارِ. د: ٦٠

مُشَخَّصٌ)[١]؛ لأنَّ مدلولَهُ[٢] إمَّا أنْ يَمْتَنِعَ من فَرْضِ[٣] صِدْقِهِ، وحَمْلِهِ علىٰ مُتَعَدِّدٍ وهُوَ[٤] المُشَخَّصُ/ ٥ـ ب/ ، ويُسَمَّىٰ جُزْئِيّاً حقيقيّاً[٥]، أو لا يَمتنِعُ كذلك وهُوَ[٦] الكُلِّيُّ.

---

(١) **قلت**: لعلَّ العَضُدَ عَدَلَ عنِ الجُزْئِيِّ إلى المشخص ليكون الكلي بمعنى غير المشخص، فيصدق على الكلي المنطقي وغيره من الكليات كالصنف نحو (رجل وامرأة) من العوارض للماهية، فيكون مدلول اللفظ إما غير مشخص خارجاً وذهناً، وإما مشخص خارجاً وذهناً، وسواء كان غير المشخص ممتنعاً كـ(شريك الباري) أو ممكناً كـ(العنقاء) أو واحداً كـ(الواجب) أو متعدداً محصوراً (كالكواكب السبع) أو غير محصور كـ(الإنسان)، وأما المشخص فهو إما مشخص بصورته الشخصية مثل (زيد) أو بصورته النوعية مثل (أسامة)؛ فعلم الجنس مشخص نوعاً لا فرداً، ولذا عدل عن الجزئي إلى المشخص، وعلم أن المراد بالكلي غير المشخص شخصاً ولا نوعاً بقرينة المقابلة، ومما ينبغي التنبيه له أن الكلية والجزئية أو عدم التشخص والتشخص في هذا المقام لا علاقة له بمفهوم المعرفة والنكرة عند النحويين؛ لأن كليهما موضوعان لجزئي إلا أن الجزئي في المعرفة معين وفي النطرة غير معين ومشخص.

(٢) سقط من ب.

(٣) أَتَىٰ بلفظِ (الفَرْضِ) معَ إمكانِ الاستغناءِ عنهُ؛ للإشارةِ إلىٰ أَنَّهُ لا يُشتَرطُ أنْ يكونَ للكُلِّيِّ أفرادٌ خارجيَّةٌ، بل الشَّرْطُ أنْ يكونَ لو فُرِضَ لهُ أفرادٌ في الخارجِ لَصَدَقَ عليها، والفَرْضُ قسمانِ: **انتزاعِيٌّ** كاستحضارِ صِدْقِ (الحيوانِ) علىٰ أفرادِهِ، **واختراعيٌّ** كاستحضارِ صدقِ (ذات زيدٍ) علىٰ كثيرينَ، والفَرْضُ الأوَّلُ صحيحٌ ومرادٌ في هذا المقامِ، والثاني كاذِبٌ؛ فلا يَتِمُّ القولُ بأَنَّهُ لو كانتِ الكُلِّيَّةُ علىٰ مُجَرَّدِ الفَرْضِ المذكورِ، فالجزئِيُّ يُمكِنُ فيه ذلك الفَرْضُ، ويكونُ كلِّيّاً. ح: ٦٠

(٤) في ب و د وهـ و ز: فهو.

(٥) أي: لا إضافيّاً؛ لأنَّهُ قد يكونُ كُلِّيّاً، فبينَ الجُزْئِيِّ الحقيقيِّ والإضافيِّ عمومٌ وخصوصٌ مطلَقٌ، فـ(الإنسانُ) جزئيٌّ إضافيٌّ فقط؛ لاندراجِهِ تحتَ كُلِّيٍّ، و(زيدٌ) حقيقيٌّ وإضافيٌّ، فالإضافيُّ: هُوَ كلُّ ما اندرَجَ تحتَ كُلِّيٍّ، ولو كُلِّيّاً. د: ٦١ قلت: لو كان المراد بالمشخص الجزئي الحقيقي لكان نحو أسامة غير مشخص، بل المراد الجزئي المشخص فرداً أو نوعاً فيدخل علم الجنس، بخلاف اسم الجنس مثل رجل فإنه فرد شائع أو ماهية تصدق على كثيرين من دون ملاحظة تعينها في الذهن.

(٦) في هـ: فهو.

فإنْ قيلَ: هذا التقسيمُ فاسِدٌ؛ لأنَّ الألفِ واللاَّمَ في (اللفظِ) هَهُنا للاستغراقِ، فمعناهُ حينئذٍ: كلُّ لفظٍ موضوعٍ لـمعنىً [إمَّا][1] مدلولُهُ كُلِّيٌّ أوْ مُشَخَّصٌ[2]، ولا شكَّ أنَّ مَورِدَ القسمةِ اللَّفْظُ[3] الموضوعُ لمعنىً.

فنقولُ: مَوردُ القِسمَةِ هُوَ اللَّفْظُ الموضوعُ[4]، وكلُّ لفظٍ كذلك، فمدلولُهُ إمَّا كُلِّيٌّ أوْ مُشَخَّصٌ، فموردُ القسمةِ إمَّا منَ القِسْمِ الأوَّلِ أوْ منَ الثاني، فإنْ كانَ الأوَّلَ لا[5] يَشمَلُ الثانيَ، وإنْ كانَ الثانيَ لا يَشْمَلُ الأوَّلَ[6].

قُلنا: معنىٰ قولِنا: كلُّ لفظٍ إمَّا كذا أوْ كذا: أنَّ كلَّ فردٍ من أفرادِهِ مُتَّصِفٌ بأحَدِ هذَينِ الوَصْفَينِ علىٰ سبيلِ الانفصالِ، فمَوْردُ القسمةِ غيرُ مُندَرِجٍ في هذهِ القسمةِ؛ لأنَّهُ نفسُ مفهومِ [هذا][7] اللَّفْظِ[8].

---

(١) سقط من أ، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٢) إشارةٌ إلىٰ أنَّ كلامَ المُصَنِّفِ كبرىٰ قياسٍ حُذِفَتْ صغراهُ، تقديرُها: (مَوردُ القسمةِ اللفظُ الموضوعُ. د: ٦١

(٣) في ط و ز: هو اللفظ.

(٤) في ب و هـ بزيادة: معنىٰ.

(٥) في هـ في الموضعين: فلا.

(٦) حاصلُ الاعتراضِ: أنَّ التقسيمَ فاسِدٌ؛ لاستلزامِهِ تقسيمَ الشَّيْءِ إلىٰ نفسِهِ وغيرِهِ، وهُوَ باطِلٌ. د: ٦٢

(٧) سقط من أ.

(٨) حاصلُ الجوابِ: أنَّ موردَ القسمةِ اللَّفظُ الموضوعُ، وكلُّ لفظٍ إمَّا مُشَخَّصٌ أوْ كُلِّيٌّ، فالنتيجةُ: أنَّ موردَ القسمةِ إمَّا مُشَخَّصٌ أوْ كُلِّيٌّ، فيلزَمُ تقسيمُ الشَّيْءِ إلىٰ نفسِهِ وغيرِهِ، والجوابُ: أنَّ موضوعَ الصُّغرىٰ هُوَ اللَّفْظُ الموضوعُ باعتبارِ طبيعتِهِ وحقيقتِهِ، وموضوعَ الكبرىٰ اللَّفْظُ باعتبارِ أفرادِهِ، فلا يندرجُ موضوعُ الصُّغرىٰ تحتَ موضوعِ الكُبرىٰ، فليسَ الفسادُ ناتِجاً من التقسيمِ، وإنَّما لِعَدَمِ استكمالِ شرائِطِ الإنتاجِ، فالتقسيمُ صحيحٌ. د: ٦٢

وما قيلَ[١] في أمثالِ هذا المَقامِ: من أنَّ الانقسامَ إلىٰ الأقسامِ لازِمٌ للمَقْسِمِ، والمَقْسِمُ لازِمٌ للأقسامِ[٢]، ولازِمُ اللاَّزِمِ لازِمٌ[٣]، فيلزَمُ لزومُ الانقسامِ إلىٰ الأقسامِ لكُلٍّ منها[٤]، ويلزَمُ انقسامُ[٥] الشَّيْءِ إلىٰ نفسِهِ ومقابِلِهِ، وأنَّهُ باطِلٌ، فيكونُ هذا التقسيمُ باطلاً كأمثالِهِ.

فالجوابُ عنهُ: أنَّ الانقسامَ المذكورَ لازِمٌ للمَقْسِمِ بحَسَبِ وجودِهِ الذِّهْنِيِّ، والمَقْسِمُ لازِمٌ لأقسامِهِ، لا من تلك الحيثيَّةِ، بل من حيثُ[٦] حُصولُهُ العينيُّ، [ولازِمُ][٧] الشَّيْءِ باعتبارٍ لا يلزَمُ أنْ يكونَ لازِماً لمَلزومِهِ باعتبارٍ آخَرَ كـ(الكُلِّيَّةِ) اللاَّزِمَةِ لمفهومِ (الحيوانِ) اللاَّزِمِ لـ(زيدٍ) مثلاً[٨].

(والأوَّلُ) أي: اللَّفْظُ الذي مدلولُهُ كُلِّيٌّ **(إمَّا ذاتٌ)** أي: إمَّا مدلولُهُ ذاتٌ[٩]، أو يقالُ[١٠]/ ٦ـأ/ بالتجوُّزِ بإطلاقِ اسمِ الذاتِ والحَدَثِ علىٰ ما يدُلُّ عليهما من

---

(١) قلت: أوردَ نفسَ الاعتراضِ بطريقَينِ، أُولاهُما بقياسٍ يلزَمُ من ذاتِ الأقوالِ قولٌ آخَرُ، وثانيهما بقياسٍ قائمٍ علىٰ مقدِّمةٍ أجنبيَّةٍ، لأنَّ حَذْفَ الصُّغرىٰ ممَّا يحتاجُ إلىٰ دليلٍ.

(٢) لأنَّ كلَّ قسمٍ عبارةٌ عن المقسمِ معَ زيادةِ قيدٍ، فالمقسمُ جزءٌ من كلِّ قسمٍ. د: ٦٣

(٣) اللاَّزمُ هُوَ الانقسامُ إلىٰ الأقسامِ اللاَّزمُ للمقسمِ اللاَّزمُ للأقسامِ. د: ٦٣، وفي ز بزيادة: لذلك الشيء.

(٤) فيلزَمُ كونُ الكلِّيِّ منقسماً إلىٰ كُلِّيٍّ وجزئيٍّ، وكذا الجزئيُّ. د: ٦٣، وفي ب و ز: منهما.

(٥) في ب: تقسيم.

(٦) في ب: حيثية.

(٧) في أ: فلازم.

(٨) أي: أنَّ الانقسامَ اللاَّزمَ للمقسمِ باعتبارِ الذِّهْنِ، لا يلزَمُ أنْ يكونَ لازماً لملزومِ المقسمِ وهُوَ الأقسامُ باعتبارِ الخارجِ؛ فإنَّ لزومَ (الكليَّةِ) للحيوانِ من حيثُ صدقُهُ علىٰ كثيرينَ، ولزومَ الحيوانيَّةِ لـ(زيدٍ) من حيثُ إنَّها جزؤُهُ، والحاصلُ أنَّ جهةَ اللُّزومِ مختلفةٌ، وشرطُ إنتاجِ (قياسِ المساواةِ) اتِّحادُ جهةِ اللُّزومِ. ح: ٦٣ ـ ٦٤

(٩) قدَّرَهُ لأجلِ صحَّةِ حَمْلِ الذاتِ وما عُطِفَ عليهِ علىٰ الأوَّلِ. ح: ٦٤

(١٠) أي: المجازُ المُرسَلُ، من إطلاقِ اسمِ المدلولِ علىٰ الدَّالِّ، والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ في الكلامِ

اللَّفْظِ، وحينئذٍ[١] يستقيمُ قولُهُ: (وهُوَ اسمُ [الجنسِ][٢] كـ(رَجُلٍ)[٣]، (أَوْ حَدَثٌ وهُوَ المصدرُ)، إنَّما[٤] خَرَّجَ[٥] (المصدَرَ) عنِ اسمِ الجنسِ[٦]؛ ليبنيَ التقسيمَ إلىٰ: الفِعْلِ والمشتقِّ عليهِ.

فكأنَّهُ قالَ: اللَّفْظُ الذي مدلولُهُ كُلِّيٌّ مدلولُهُ إمَّا: حَدَثٌ وحدَهُ، أَوْ غيرُ حَدَثٍ وحدَهُ، أَوْ مُرَكَّبٌ منهما[٧].

والمرادُ بـ(الذَّاتِ) ههنا: ما لا يكونُ حَدَثاً ولا مُرَكَّباً[٨] منهُ ومن غيرِهِ، منسوباً أَحَدُهما إلىٰ الآخَرِ.

وبـ(الحَدَثِ): أَمْرٌ قائِمٌ بغيرِهِ[٩]، يُعَبَّرُ عنهُ بالفارسيَّةِ بما آخِرُهُ دالٌ ونونٌ كـ(الضَّرْبِ)،

مجازاً بالحذفِ، ولم يتَجَوَّزْ بلفظِ (الأوَّلِ) بتقديرِ مدلولٍ؛ لأنَّ التقسيمَ بالذاتِ للَّفْظِ دونَ المعنىٰ. د: ٦٤

(١) والحاصِلُ: أنَّ صِحَّةَ حَمْلِ اسمِ الجنسِ علىٰ ضميرِ الأوَّلِ: (وهُوَ) متوقِّفةٌ علىٰ صِحَّةِ الإخبارِ، وإذا لم يُرتَكَبْ تصحيحُ الحَمْلِ فلا بدَّ من تقديرٍ، أي: وهُوَ مدلولُ اسمِ الجنسِ. د: ٦٥

(٢) في أ: وهو جنس.

(٣) فيهِ أنَّهُ نكرةٌ، ومدلولُها الفردُ المُنتشِرُ، واسمُ الجنسِ اسمُ الحقيقةِ مدلولُهُ الماهيَّةُ، وأُجيبَ: بأنَّ اللَّفْظَ فيهما واحِدٌ، لكنْ إنْ لُوحِظَ وَضْعُهُ للماهيَّةِ من حيثُ هيَ فاسمُ الجنسِ، وإنْ لُوحِظَ وَضْعُهُ للفَرْدِ المُنتَشِرِ فنكِرَةٌ، وإنِ اشتَهَرَ أنَّ (أسداً) اسمُ جنسٍ و(رجلاً) نكرةٌ. د: ٦٥

(٤) في هـ: وإنما.

(٥) في كافة النسخ: أخرج، وأثبتناه من أ.

(٦) معَ أنَّ (المصدرَ) من أفرادِ (اسمِ الجِنْسِ)؛ لأنَّهُ اللَّفْظُ الموضوعُ للماهيَّةِ من حيثُ هِيَ. د: ٦٥

(٧) فالحَدَثُ وَحْدَهُ هُوَ المصدرُ، وغيرُ حَدَثٍ وحدَهُ وهُوَ اسمُ الجنسِ، ومركَّبٌ منهما وهُوَ الفِعْلُ والمشتقُّ. د: ٦٥

(٨) وهذا المعنىٰ شاملٌ للبياضِ والسَّوادِ ونَحْوِهِما، وليسَ المرادُ هنا بـ(الذاتِ): ما قامَ بنفسِهِ؛ لخُرُوجِهِما عنهُ، مع أنَّ الغَرَضَ إدخالُهُ. د: ٦٥

(٩) هذا جنسٌ في التعريفِ شامِلٌ للصِّفَةِ كـ(السَّوادِ)، ولذا أَخرَجَهُ بقولِهِ (يُعَبَّرُ)، فهُوَ من قبيلِ الذاتِ. د: ٦٦

أَوْ تاءٌ ونونٌ كـ(القَتْلِ)[١]، فيَخْرُجُ[٢] معنىٰ السَّوادِ والبَياضِ؛ لِعَدَمِ [التعبيرِ][٣]، ومَعْنىٰ (الجِيدِ والمِنْوالِ)؛ لعَدَمِ القيامِ بالغيرِ[٤].

ومعناهُ: اختِصاصُ النَّاعِتِ بالمنعوتِ[٥] أوِ التَّبَعِيَّةُ في التَّحَيُّزِ[٦]، أيِ: [الاتِّحادُ في][٧] الإشارةِ الحِسِّيَّةِ كما في الماديَّاتِ، [أوِ][٨] العقليَّةِ كما في المُجَرَّداتِ[٩].

ولـمَّا كانَ اعتبـارُ التركيبِ [بينَهُما][١٠] مـن غيـرِ اعتبارِ النِّسبةِ لا يُفيدُ، اختصَّ ذلك المُرَكَّبُ بما اعتُبِرَ فيهِ معَ الطَّرَفَينِ نِسْـبةٌ، فعَبَّرَ عنهُ بقولِهِ: (**أَوْ نِسْـبةٌ بينَهُمـا**)[١١]؛

---

(١) والحاصلُ: أنَّ (الدَّالَ والنُّونَ والتَّاءَ والنُّونَ) علامتانِ للمَصْدَرِ في تلك اللُّغَةِ. د: ٦٦

(٢) في ب و ج بزيادة: عنه.

(٣) بل عُبِّرَ عنهما بـ(سياه وسفيد). د: ٦٦، وفي أ: تعبير.

(٤) ومعنىٰ الجيدِ: العُنُقُ، والمنوالِ: خشبةٌ يَلُفُّ عليها الحائِكُ الثوبَ، فهما ذاتانِ قائمانِ بنفسَيهِما، خارجانِ عنِ الجنسِ. د: ٦٦، وفي ج: بغيره.

(٥) أي: ومعنىٰ القيامِ بالغيرِ: الاختصاصُ، وهُوَ التَّعَلُّقُ علىٰ وَجْهٍ مخصوصٍ، لا حلولُ الشَّيْءِ في الشَّيْءِ كـ(اختصاصِ) زيدٍ بالضَّرْبِ، فهُوَ عبارةٌ عن تَعَلُّقِهِ به، لا حُلُولِهِ فيهِ. د: ٦٧

(٦) فالتبعيَّةُ معناها: الاتِّحادُ، والتحيُّزُ معناهُ: الإشارةُ الحِسِّيَّةُ، أي: كونُ الشَّيْءِ مُتَّحِداً معَ غيرِهِ في الإشارةِ الحِسِّيَّةِ. د: ٦٧

(٧) سقط من أ و ج و ز.

(٨) في أ: والعقلية.

(٩) فإذا أُشيرَ إلىٰ (زيدٍ) إشارةٌ حِسِّيَّةٌ كانتِ الإشارةُ إلىٰ جِرْمِهِ معَ سائرِ صفاتِهِ، وكذا الإشارةُ إلىٰ العقولِ والنُّفوسِ إشارةٌ إلىٰ أوصافِها تبعاً، والمرادُ بـ(الإشارةِ العقليَّةِ) ملاحظتُها بالعقلِ؛ لأنَّها غيرُ مُشاهَدةٍ بحاسَّةِ البَصَرِ. د: ٦٧

(١٠) في أ: عنهما.

(١١) مُرادُهُ بقولِهِ: (أَوْ نسبةٌ بينهما): المُرَكَّبُ منَ الذاتِ والحَدَثِ، وإنَّما أَطْلَقَ (النِّسبَةَ) علىٰ المُرَكَّبِ المذكورِ؛ لأنَّها سَبَبٌ في إفادتِهِ، فهُوَ من إطلاقِ السَّبَبِ وإرادةِ المُسَبَّبِ. د: ٦٨

لأنَّها السَّبَبُ في وَضْعِ اللَّفْظِ بإزاءِ ذلك الـمُرَكَّبِ[١].

(وذلك) أيِ: النِّسْبَةُ، والتَّذكيرُ باعتبارِ المذكورِ أوِ المُرَكَّبِ المُشتمِلِ عليها **(إمَّا أنْ تُعتبَرَ النِّسبةُ[٢] مِن طَرَفِ الذَّاتِ[٣] وهُوَ الـمُشتَقُّ، أوْ)** تُعتبَرَ **(مِن طَرَفِ الحَدَثِ[٤] وهُوَ الفِعْلُ)**.

فإنْ قيلَ[٥]: المرادُ منَ الذَّاتِ غيرُ الحَدَثِ وَحدَهُ كما مرَّ، وهُوَ يَتناوَلُ القِسْمَ الثَّالثَ، قُلْنا: قيدُ (وحدَهُ) مُتَعَلِّقٌ بغيرِ الحَدَثِ، لا بالحَدَثِ الدَّاخِلِ عليهِ لفظُ (غيرِ)، فلا إشكالَ حينئذٍ، والانقسامُ إلىٰ الأربعةِ[٦] استقرائيٌّ/ ٦ـ ب/ [لا عقليٌّ][٧]، وإنْ كانَ مُرَدَّداً[٨] بينَ النَّفْيِ والإثباتِ بحَسَبِ المآلِ، وراجعاً إلىٰ تقسيماتٍ ثلاثةٍ[٩] فلا يَضُرُّ

---

(١) هذا مسلَّمٌ في المشتَقِّ الموضوعِ بإزاءِ الحَدَثِ والذاتِ مُعتبَراً بينَهما نسبةٌ دونَ الفِعْلِ؛ لأنَّهُ موضوعٌ للحدثِ والزَّمَنِ والنِّسبةِ دونَ الذَّاتِ؛ لأنَّ دلالتَهُ علىٰ الفاعِلِ بالالتزامِ، وأُجيبَ: بأنَّ المرادَ بـ(الذاتِ): ما يَشمَلُ الزَّمَنَ. د: ٦٨

(٢) في ب و د: يعتبر نسبته.

(٣) أي: بأنْ يُلاحِظَ الذاتَ أوَّلاً ثُمَّ يُنسَبُ لها الحَدَثُ، فالمشتقُّ موضوعٌ بإزاءِ ذاتٍ وحَدَثٍ معتبراً بينهما نسبةٌ، لكنَّ الذاتَ ملاحظةٌ للواضِعِ أوَّلاً، ثُمَّ يُنسَبُ لها الحَدَثُ. د: ٦٩

(٤) أي: بأنْ يُلاحِظَ الحَدَثَ أوَّلاً ثُمَّ يَنسَبُ للذاتِ. د: ٦٩

(٥) حاصلُهُ: أنَّ قولَ المُصَنِّفِ (أوْ نسبةٌ) الأَوْلىٰ حَذْفُها؛ لأنَّ المُرَكَّبَ داخِلٌ في الذاتِ؛ إذِ التقديرُ: اللفظُ الكليُّ مدلولُهُ إمَّا غيرُ حَدَثٍ وحدَهُ أوْ حَدَثٌ وحدَهُ، وهُوَ صادِقٌ بالذاتِ والمُرَكَّبِ، وحاصِلُ الجوابِ: أنَّ (وحدَهُ) قيدٌ للنَّفْيِ (غير) دونَ المَنْفِيِّ (وحدَهُ)، والمعنىٰ: غيرُ الحدثِ حالَ كونِ ذلك الغيرِ مُنفرِداً لم يُصاحِبْهُ شيءٌ، ولا شكَّ أنَّ هذا إنَّما يَصدُقُ بالذاتِ فقط. د: ٦٩

(٦) في ب: أربعة.

(٧) لأنَّ العقلَ يُجَوِّزُ أقساماً كثيرةً، وإنْ لم تَكُنْ موجودةً. د: ٦٩، في أ و ج و د و ز: بإسقاط العقلي.

(٨) في هـ مترددا.

(٩) وذلك بأنْ يقالَ: اللفظُ الذي مدلولُهُ كلِّيٌّ إمَّا ذاتٌ وحدَهُ أوْ لا، الأوَّلُ: اسمُ الجنسِ، والثاني مدلولُهُ إمَّا

إرسالُ القسمِ الأخيرِ[(١)]، واحتِمالُ انقسامِ بعضِ الأقسامِ إلىٰ أقسامٍ مُندَرِجَةٍ تحتَهُ لا يَمْنَعُ الانحصارَ كـ(الفِعْلِ والمشتقِّ)[(٢)]، فالمُشتقُّ[(٣)] يَنقَسِمُ بأنْ يقالَ:

ـ المشتقُّ إمَّا أنْ يُعتبَرَ[(٤)] قيامُ ذلك الحدثِ بهِ من حيثُ الحدوثُ، وهُوَ: اسمُ الفاعلِ.

ـ أوِ الثُّبوتُ وهُوَ: الصِّفَةُ [المشبَّهةُ][(٥)].

ـ أوْ وقوعُ الحدثِ عليهِ وَهُوَ: اسمُ المفعولِ.

ـ أوْ كونُهُ آلةً لحصولِهِ وهُوَ: اسمُ الآلةِ.

ـ أوْ مكاناً وَقَعَ فيهِ وَهُوَ: ظَرْفُ المكانِ.

ـ أوْ زماناً وهُوَ: ظَرْفُ الزَّمانِ[(٦)].

حَدَثٌ وحدَهُ أوْ لا، الأوَّلُ: المصدرُ، والثاني إمَّا مُرَكَّبٌ منهما ومن نِسْبَةٍ تُعتَبَرُ من طَرَفِ الذاتِ أوْ لا، الأوَّلُ: المشتقُّ والثاني الفِعْلُ، فالأقسامُ أربعةٌ والتقسيماتُ ثلاثةٌ. د: ٧٠

(١) وهُوَ الفِعْلُ الذي أُرسِلَ وحُبِسَ عنِ التقسيمِ لا يَضُرُّ إذا كانَ استقرائياً؛ لأنَّ الاستقرائيَّ لا يستدعِي حَصْرَ جميعِ الأقسامِ، بخلافِ العقليِّ. د: ٧٠

(٢) والحاصلُ: أنَّ لنا أقساماً أَوَلِيَّةً وثانويَّةً، وما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ منَ التقسيمِ الأَوَّلِيِّ، وهُوَ حاصِرٌ لجميعِ أنواعِ الأقسامِ الثانويَّةِ؛ لأنَّها راجِعةٌ للمشتقِّ والفِعْلِ، وهُما مذكورانِ في الأَوَّلِيِّ. د: ٧٠، وفي ز بزيادة: فإن كلا منهما ينقسم.

(٣) في ج: فإن المشتق.

(٤) في ب و د و ز بزيادة: فيه.

(٥) سقط من أ.

(٦) وجَعْلُ اسمِ الآلةِ والزَّمانِ والمكانِ منَ المُشتقِّ هُوَ إحْدىٰ طريقتَينِ، والأُخرىٰ أنَّها منَ الجوامِدِ، وسَبَبُ الخلافِ اختلافُهُم في المشتقِّ: أَهُوَ ما أُخِذَ من المصدرِ للدلالةِ علىٰ ذاتٍ مُتَّصِفَةٍ بحدثٍ، أوْ للدلالةِ علىٰ ذاتٍ وحَدَثٍ، فعلىٰ الثاني مشتقَّةٌ وعلىٰ الأوَّلِ جامدةٌ؛ لأنَّ (مفتاح) لا يدلُّ علىٰ ذاتٍ موصوفةٍ بالفتحِ كـ(فاتِحٍ)، بل علىٰ ذاتٍ حَصَلَ بها الفتحُ. د: ٧٠ ـ ٧١

ـ أَوْ يُعتبَرُ[١] قيامُ الحَدَثِ بِهِ علىٰ وصفِ الزِّيادةِ[٢] علىٰ غيرِهِ وَهُوَ: اسمُ التفضيلِ.

ـ وكذلك الفِعْلُ [يَنْقَسِمُ][٣] باعتبارِ الزَّمانِ إلىٰ: الماضِي والمُستقبَلِ[٤] والحالِ.

ـ وباعتبارِ الطَّلَبِ إلىٰ: الأَمْرِ وغيرِهِ.

(**والثاني**) أيِ: اللَّفظُ الموضوعُ لمعنىً مُشَخَّصٍ، (**فالوَضْعُ**) أي: وَضْعُ اللَّفظِ لذلك المُشَخَّصِ:

(**إمَّا مُشَخَّصٌ**) أيضاً، بأنْ يكونَ الموضوعُ لهُ مُشَخَّصاً واحداً لُوحِظَ بخصوصِهِ[٥]، أي: بما[٦] يُعَيِّنُهُ.

(**أَوْ كُلِّيٌّ**) أي: عامٌّ[٧]، بأنْ يكونَ الموضوعُ لهُ كُلاً من مُشخَّصاتٍ، لوحِظَتْ إجمالاً بأَمْرٍ كُلِّيٍّ يَعُمُّها صِدْقاً[٨].

(**والأوَّلُ**) أيِ: اللَّفظُ الموضوعُ لمُشخَّصٍ وَضْعاً خاصّاً (**العَلَمُ**) أيِ: الشَّخْصِيُّ[٩]،

---

(١) في ب: فيه.

(٢) في ط: قيام الحدث به وضعاً لزيادةٍ علىٰ غيره.

(٣) في أ و ب: يقسم.

(٤) في ب: والاستقبال.

(٥) أي: لُوحِظَ ذلك المُشَخَّصُ حالةَ كونِهِ مُلتَبِساً بالأمرِ الخاصِّ بِهِ، فذاتُ (زيدٍ) مثلًا لوحِظتْ وتُصُوِّرَتْ ملتبسةً بالأمرِ الخاصِّ بها، من طُولٍ وقِصَرٍ أَوْ بياضٍ أَوْ سوادٍ... الخ. د: ٧١

(٦) في ج بزيادة: هو.

(٧) سقط من ب.

(٨) بحيثُ يُحمَلُ علىٰ كلِّ واحدٍ منها، كأنْ يقالَ مَثَلًا: زيدٌ مشارٌ إليهِ مفردٌ مذكَّرٌ. د: ٧١

(٩) التخصيص بالشَّخصيِّ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (علَمَ الجِنسِ) موضوعٌ للماهيَّةِ من حيثُ هِيَ، والتحقيقُ: أنَّهُ موضوعٌ للماهيَّةِ المعيَّنةِ في الذِّهْنِ، وحينئذٍ يكونُ مدلولُهُ شَخصيّاً كـ(عَلَمِ الشَّخْصِ)، غايةُ ما في الأَمْرِ أنَّ التَّشَخُّصَ نوعانِ: خارجيٌّ وذهنيٌّ. د: ٧٢، في ج: بزيادة العلَم.

وأمَّا علَمُ الـجنسِ[١] فخارِجٌ عن مَوْرِدِ القِسْمَةِ؛ إذْ معناهُ كُلِّيٌّ.

(والثَّاني) أيِ: اللَّفْظُ الموضوعُ لـمُشَخَّصٍ وَضْعاً عامّاً أقسامٌ[٢] أَرْبَعَةٌ[٣]: (الحرفُ والضَّميرُ واسمُ الإشارةِ والموصولُ).

وَجْهُ[٤] الحَصْرِ في هذه الأقسامِ[٥] أنَّ: (مدلولَهُ إمَّا أنْ يكونَ معنىً في غيرِهِ) أي: حاصِلاً في متعلَّقِهِ[٦]، (يَتَعَيَّنُ بانضمامِ ذلك الغيرِ إليهِ)/ ٧ـ أ/، بمعنىٰ: أنَّهُ لا يَتَحَصَّلُ[٧] في الذِّهْنِ ولا في الخارِجِ بنفسِهِ، بل يَتحقَّقُ بانضمامِ متعلَّقِهِ إليهِ ويُتعقَّلُ بتعقّلِهِ[٨]، (وهُوَ الحَرْفُ) كـ(مِنْ وإلىٰ)، (أَوْ لا) يكونُ كذلك، بأنْ يكونَ معنىً حاصِلاً

---

(١) في ب و ج: وأما الجنسي، ود و ه و ط و ز: وأما العلم الجنسي.

(٢) في ب: أقسامه.

(٣) مذهبُ المُصَنِّفِ: أنَّ هذه الأربعةَ موضوعةٌ لمُشَخَّصٍ وَضْعاً عامّاً، ومذهبُ السَّعْدِ: أنَّها موضوعةٌ للكُلِّيِّ. د: ٧٢، قلت: وكونُها موضوعةً للكُلِّيِّ لا يَعنِي أنَّها نكرةٌ وَضْعاً، كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة؛ لأن النكرة موضوعة لجزئي غير مشخص كما هو الراجح، بل المرادُ الكُلِّيُّ المُشَخَّصُ؛ لأنَّ المعارفَ لا بد فيها من التشخص والتعين الشخصي أو النوعي؛ سواء كان مدلولها كلياً أم جزئياً، فلا تعارُضَ بينَ الكُلِّيَّةِ والتَّشَخُّصِ المأخوذِ في مفهومِ المعرفةِ، و(المُبْهَماتُ) عند السعد كليَّاتٌ وَضْعاً وجزئيّاتٌ استعمـالاً؛ فهي معرفة على صعيد الوضع والاستعمال حالُها في ذلك حالُ (ذو) الموضوعةِ لمعنىً كُلِّيٍّ وإنْ كانتْ لا تُستعمَلُ إلاَّ في جُزْئِيٍّ حقيقيٍّ أَوْ إضافِيٍّ، سوىٰ أنَّ الفرقَ بينَهما أنَّ (ذو) نكرةٌ، والمبهمـاتُ معارفُ وَضْعاً واستعمالاً، ولا تنافيَ بينَ تعريفِها الوَضْعِيِّ ومدلولِها الكُلِّيِّ.

(٤) في د وه و ط و ز: ووجه.

(٥) في هامش أ و ب بزيادة: الأربعة.

(٦) فإذا قلتَ: (سِرْتُ من البصرةِ إلىٰ الكوفةِ)، فمعنىٰ (مِنْ) الابتداءُ الجزئِيُّ، وهذا الرَّبْطُ لم يُوجَدْ له تحقُّقٌ خارجيٌّ ولا ذهنيٌّ إلاَّ بـ(البصرةِ والسَّيرِ)، فمرادُهُ بـ(الغيرِ): المُتَعَلَّقُ: السَّيرُ والبصرةُ. د: ٧٢

(٧) في ه: يحصل.

(٨) قلت: لفٌّ ونشرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ؛ إذ (يَتَحَقَّقُ) ناظِرٌ لقولِهِ: (في الخارج)، و(يُتَعَقَّلُ) لقولِهِ: (في الذِّهْنِ).

في نفسِهِ، مُتَحَصِّلاً بدونِ انضمامِ أَمْرٍ[١] إليهِ[٢].

[وإذا][٣] قد عَرَفْتَ أنَّ الألفاظَ الموضوعةَ لِمُشَخَّصاتٍ وَضْعاً عامّاً، يُحتاجُ[٤] حينَ استعمالِها إلىٰ قرينةٍ لإفادةِ التعيُّنِ[٥].

(فالقرينةُ إنْ كانتْ في الخِطابِ) يَعني: المُخاطَبَةَ[٦]، فيتناولُ ضميرَيِ المُتَكَلِّمِ والغائبِ أيضاً[٧]، (فالضَّميرُ) كـ(أنا وأنتَ وهُوَ)، فإنَّ ما يُفيدُ إرادةَ المعنىٰ[٨] منهما منَ القرينةِ، إنَّما هُوَ الخِطابُ، الذي هُوَ: توجيهُ الكلامِ إلىٰ حاضِرٍ.

(وإنْ كانتْ) تلك القرينةُ (في غيرِهِ) أي: غيرِ[٩] الخِطابِ، (فإمَّا حِسِّيَّةٌ)، بأنْ يُشارَ إلىٰ المرادِ بذلك اللَّفظِ بعُضْوٍ منَ الأعضاءِ المحسوسةِ، (وهُوَ اسمُ الإشارةِ) كـ(هذا وذلك)، فإنَّ المُعَيِّنَ لِمَا يُرادُ منهما[١٠] من المعنىٰ المُعَيَّنِ إنَّما هُوَ هذهِ.

(أوْ عقليَّةٌ)، بأنْ[١١] يشارَ إلىٰ المرادِ باللَّفْظِ، الذي هُوَ مُعَيَّنٌ عندَ المُخاطَبِ،

---

(١) في ب: الغير إليه.

(٢) كـ(الذي وهُوَ وهذا)، وكلٌّ منها موضوعٌ لذواتِ زيدٍ وعمرٍو..، وهذهِ الذواتُ مُستقلَّةٌ بنفسِها، لا يتوقَّفُ تَعقُّلُها علىٰ تَعقُّلِ غيرِها، لكنَّها مُبهَمَةٌ، تتوضَّحُ بالصِّلَةِ و الخطابِ والإشارةِ الحِسِّيَّةِ. د: ٧٢ ـ ٧٣

(٣) في أ و ز: وإذا.

(٤) في هـ و ط: تحتاج.

(٥) أي: لا لِصِحَّةِ الاستعمالِ، كما في قرائنِ المجازِ. د: ٧٣، وفي: د وهـ و ط و ز: التعيين.

(٦) وهِيَ: توجيهُ الكلامِ للغيرِ للإفهامِ، وليسَ المرادُ بـ(الخطابِ): ما قابَلَ التكلُّمَ والغَيبةَ؛ لقُصُورِه. د: ٧٣

(٧) كما يتناولُ ضميرَ المُخاطَبِ، لأنَّ المخاطبةَ: توجيهُ الكلامِ إلىٰ حاضِرٍ، سواءٌ كانَ مُحقَّقاً أوْ مُقدَّراً، فدَخَلَ: الغائبُ باعتبارِ سَبْقِ ذِكْرِه، أوْ حُصُولِهِ في العَقْلِ. ح: ٧٣، وسقط أيضا من ج و د وهـ و ط و ز.

(٨) في ز: التعيين، وفي ط: المعيّن.

(٩) في ط: أي في غير.

(١٠) في ج: بزيادة: أي.

(١١) بيانٌ للإشارةِ العقليَّةِ، فلفظُ (الذي) وُضِعَ لـ(زيدٍ وعمرٍو) ونَحوِهما منَ الأفرادِ، لكنْ يَتَعَيَّنُ المرادُ منهُ عندَ

باعتبارِ تَعَيُّنِهِ بِنِسْبةِ مضمونِ جملةٍ إليهِ، مَعهودٍ بينَ المُتكلِّمِ والمُخاطَبِ انتسابُهُ إليهِ، (وهُوَ الموصولُ)[١] كـ(الذي والتي)، فإنَّ المُعيَّنَ المرادِ من كُلٍّ منهما انتِسابُ مضمونِ صِلَتِهِ[٢] إليهِ، المعلومُ قبلَ اقترانِها بِهِ، المَعْهودُ [لَهُما][٣]، كقولِكَ لِمَنْ سَمِعَ أنَّهُ جاءَ واحِدٌ من بغدادَ: (الذي جاءَ من بغدادَ رَجُلٌ فاضِلٌ)، مُشيراً بِنِسْبَةِ مضمونِ هذهِ الجُمْلَةِ إلىٰ هذا المُعَيَّنِ عندَ المُخاطَبِ باعتبارِ تَعَيُّنِهِ عندَهُ.

ولا يَخفىٰ أنَّ هذهِ الإشارةَ لا تُوجِبُ التعيينَ إلاَّ بانضمامِ أمْرٍ خارِجِيٍّ[٤] معَ تلكَ/ ٧ـ ب/ النِّسبةِ، كانحصارِ مضمونِ الصِّلَةِ مثلاً فيما أُشيرَ إليهِ بهذهِ النِّسبةِ كما سَيَجيْءُ تحقيقُهُ[٥].

ولِقائِلٍ أنْ يقولَ: كونُ الحرفِ وضميرَيِ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ موضوعةً لِمُشَخَّصٍ ظاهِرٌ، وأمَّا ضميرُ الغائِبِ فقد يعودُ إلىٰ [مفهوم كُلِّيٍّ][٦]، ولَفْظُ (هذا) قد يُشارُ بهِ إلىٰ الجِنْسِ[٧]، وكذا (الذي) مَثَلاً قد[٨] يُرادُ بِهِ كُلِّيٌّ[٩]، وقد أُجيبَ عنِ الإشارةِ إلىٰ الجنسِ بأنَّها: مبنيَّةٌ علىٰ جَعْلِهِ بمنزلةِ المُشَخَّصِ المُشاهَدِ، وكذا في الموصولِ[١٠]، وأمَّا

الاستعمالِ بالصِّلَةِ؛ لكونِ مضمونِها معلومَ الانتسابِ لذلك المرادِ بينَ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ. د: ٧٤

(١) في ج: بزيادة: اسم.

(٢) وإنَّما كانَ ثبوتُ المضمونِ قرينةً عقليَّةً؛ لأنَّهُ أمرٌ معنويٌّ يُدرَكُ بالعقلِ. د: ٧٤

(٣) سقط من أ.

(٤) في ب: خارج.

(٥) أي: في التنبيهِ الثاني منَ الخاتِمةِ. د: ٧٥

(٦) كقولِك: (الإنسانُ أكْرَمْتُهُ). د: ٧٥، في أ: إلىٰ المفهوم الكلي.

(٧) كقوله ﷺ: (إنَّكم لتختضبونَ بهذا السَّوادِ) أي: جنسِ الصَّبْغِ الأسودِ. د: ٧٥

(٨) سقط من ب و ج و ط.

(٩) كقولِكَ: (الذي يصدُقُ علىٰ كثيرينَ مفهومُ الإنسانِ). د: ٧٥

(١٠) حاصِلُهُ: أنَّ الإشارةَ إلىٰ الجنسِ واستعمالَ الموصولِ في الكُلِّيِّ مجازٌ، والكلامُ في المدلولِ

ضميرُ(١) الغائِبِ فالظَّاهِرُ أنَّ لفظةَ (هُوَ) مَثَلاً(٢) موضوعةٌ للجزئيَّاتِ المُندرجةِ تحتَ مفهومِ الغائِبِ المفردِ المُذَكَّرِ، سواءٌ كانتْ جزئياتٍ(٣) حقيقيَّةً أوْ إضافيَّةً كما يَجِيْءُ تحقيقُهُ(٤).

واعتُرِضَ(٥): بأنَّ [هذهِ القِسْمَةَ](٦) أي: قِسْمَةَ اللَّفْظِ الموضوعِ لمُشَخَّصٍ وَضْعاً عامًّا إلىٰ تلك الأقسامِ الأربعةِ غيرُ حاصِرَةٍ؛ لجوازِ أنْ يكونَ ههنا لَفْظٌ وُضِعض بأمرٍ عامٍّ لكُلٍّ من أفرادِهِ الـمُشَخَّصَةِ، ولـم تكُنِ القرينةُ إحدىٰ الثَّلاثِ المذكورةِ، كأسماءِ حُرُوفِ المباني كـ(الألفِ والباءِ)، وكذا لفظُ (التَّعَيُّنِ)(٧)،..........................

الحقيقيِّ. د: ٧٥

(١) في د وهـ: في ضمير.

(٢) سقط من ب وج ود وهـ وط وز.

(٣) في هـ: تلك الجزئيات.

(٤) في التنبيه العاشر.

(٥) في ب وهـ بزيادة: عليه.

(٦) في أ: هذا التقسيم.

(٧) فلفظُ (البـاءِ) مَثَلًا: اسمُ موضوعٌ لكُلِّ فردٍ منَ الأفرادِ التي استحضَرَها الواضِعُ بقانونٍ كُلِّيٍّ، وهُوَ حَرْفٌ شَفَوِيٌّ، ولفظُ التعيُّنِ: وَضَعَهُ الواضِعُ لكُلِّ فَـرْد يصدُقُ عليهِ كونُ الشَّيْءِ مُعَيَّنًا، مثلُ كونِ (زيـدٍ) مُعَيَّناً و(عمرٍو) مُعَيَّناً، واستحضَرَها الواضِعُ بقانونٍ كُلِّيٍّ، وهُوَ: كونُ الشَّيْءِ مُعَيَّنًا، ووَضَعَ لها لفظَ (التعيُّنِ)، وأسماءُ الكتبِ كـ(الكافيةِ والشّافيةِ) موضوعةٌ لكُلِّ فردٍ، ممَّا يَصدُقُ عليهِ ألفاظٌ مخصوصةٌ منسوبةٌ لابنِ الحاجِبِ، دالَّةٌ علىٰ معـانٍ مخصوصةٍ، وتلك الأفرادُ الألفاظُ المدلولةُ لهذه النُّسخَةِ والمدلولةُ لـهذه النُّسْخَةِ... وهكذا، واستُحضِرَتْ تـلك الأفرادُ بقانونٍ كُلِّيٍّ، وهُوَ ألفاظٌ مـخصوصةٌ منسوبةٌ لابنِ الـحاجِبِ دالَّةٌ علىٰ معانٍ مـخصوصةٍ، وُضِعَ لها ذلك الاسمُ، وأُجيبَ عن الأوَّلَين: بأنَّ حروفَ الـمباني ولفظَ التعيُّنِ ليسا موضوعَينِ للجزئيَّاتِ، حتَّىٰ يَرِدَ نقضُ الـحَصْرِ بها، بل هِيَ موضوعةٌ للأَمْرِ الكُلِّيِّ، فالـموضوعُ لهُ عامٌّ والوَضْعُ عامٌّ أيضاً. د: ٧٥ ـ ٧٦، وفي ب و د وهـ و ط و ز: التعيين.

وأسماءُ[١] الكُتُبِ كـ(الكافيةِ والشَّافيةِ)[٢].

ولـمَّا كانتِ الأقسامُ تَشتَرِكُ[٣] في شَيْءٍ وتـمتازُ في شَيْءٍ آخَرَ، أرادَ أنْ يُنبِّه[٤] [علىٰ][٥] ما بِهِ الاشتراكُ وما بِهِ الامتيازُ، فوَضَعَ الخاتمةَ لأجلِ هذا[٦]، وقالَ[٧]:

(الخاتمةُ

تَشْتَمِلُ) الظَّاهِرُ أنْ يقولَ[٨]: (وتَشْتَمِلُ) بالعَطْفِ؛ ليكونَ[٩] مبتدأً محذوفَ الخبرِ، أيِ: الخاتمةُ[١٠] هذهِ التي نَذْكُرُها أوْ بالعَكْسِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ (تَشْتَمِلُ) حالًا مِنَ المبتدأِ، أوْ من ضميرِهِ في الخَبَرِ، ولا[١١] ....

---

(١) في ب وج ود وز: أسامي.

(٢) وأُجيبَ عنهُ: بأنَّ (أسماءَ الكُتُبِ) إمَّا من قبيلِ عَلَمِ الجنس أوْ عَلَمِ الشَّخصِ، فهِيَ من قبيلِ الموضوعِ لهُ الخاصِّ باعتبارِ وَضعٍ خاصٍّ، علىٰ القولِ بأنَّ عَلَمَ الجنسِ كـ(عَلَمِ الشَّخصِ) في الوَضعِ لمُشَخَّصٍ، وما قيلَ في أسماءِ الكُتُبِ يقالُ في أسمـاءِ العلومِ كـ(النَّحْوِ والصَّرْفِ)، والخلافُ في كونِها أعلاماً جنسيَّةً أوْ شخصيَّةً مبنيٌّ علىٰ خلافٍ آخَرَ، وهُوَ أنَّ الشَّيْءَ هل يَتَعَدَّدُ بتَعَدُّدِ مَحَلِّهِ أوْ لا؟ فمَنْ رأىٰ التعَدُّدَ قال: جنسيَّةٌ، أي: عَلَمٌ لنوعِ الألفاظِ الذهنيَّةِ المخصوصةِ، ومَنْ رأىٰ عَدَمَهُ، قال: شخصيَّةٌ، أي: عَلَمٌ علىٰ الألفاظِ الذهنيَّةِ المُستَحضَرَةِ في ذِهْنِ المُصَنِّفِ. د: ٧٦

(٣) في ج: مشاركة.

(٤) في ج ود وهـ وز: يشير.

(٥) في أ: إلىٰ، وأثبتناه من ب.

(٦) في هـ: ذلك.

(٧) في ب وج ود وهـ وط وز: فقال.

(٨) في ب: يقال.

(٩) في ب ود وز: لتكون.

(١٠) سقط من ب وج ود وز.

(١١) في ب ود وهـ: فلا.

يحتاجُ إلىٰ (الواوِ) معَ بقاءِ النِّظامِ[١].

[وقولُهُ][٢] (علىٰ تنبيهاتٍ) يَحتَمِلُ أنْ يُرادَ بها/ ٨ ـ أ/ الألفاظُ، أي: الخاتمةُ تَشتَمِلُ علىٰ كلٍّ منها[٣]، ويَحتَمِلُ أنْ يُرادَ بها المعاني؛ لتكونَ[٤] الألفاظُ مُشتملةً عليها اشتمالَ[٥] الظَّرْفِ علىٰ المظروفِ، فلا يلزَمُ اشتمالُ الشَّيْءِ علىٰ نفسِهِ، ولمّا كانَ ما فيها منَ الأحكامِ عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ أَطْلَقَ التَّنبيهاتِ[٦] [عليها][٧]:

(الأوَّلُ)

أي: التنبيهُ الأوَّلُ، (الثلاثةُ) أي: الضَّميرُ واسمُ الإشارةِ والموصولُ، ([مُشترِكَةٌ][٨]، في أنَّ مدلولاتِها ليسَتْ معانيَ في غيرِها)[٩]، يَعني: معاني[١٠] هذهِ الثَّلاثةِ مُشترِكَةٌ،

---

(١) المرادُ بـ(النظام): موافقةُ الخاتمةِ للمقدِّمةِ والتقسيمِ في إعرابِهما، وبذِكْرِ (الواو) يَحْصُلُ النِّظامُ، وبعَدَمِ ذِكرِها حصولُه مُحتمِلٌ، بجَعْلِ الجملةِ حاليَّةً. د: ٧٦ ـ ٧٧

(٢) سقط من أ و ج.

(٣) فلا يَرِدُ دعوىٰ اشتمالِ الشَّيْءِ علىٰ نفسِهِ؛ لأنَّ الخاتمةَ ألفاظٌ وهِيَ نفسُ التنبيهاتِ، وحاصِلُ الجوابِ: أنَّ الاشتمالَ في كلامِهِ مِن اشتمالِ المُجْمَلِ علىٰ المُفَصَّلِ. د: ٧٧

(٤) في ز: فتكون.

(٥) في هـ: كاشتمال.

(٦) فإطلاقُ التنبيهاتِ علىٰ ما ذُكِرَ ليسَ لكونِها بديهيَّةً أوَّليَّةً، بل لكونِ ما ذُكِرَ فيها عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ في التقسيمِ إجمالاً. د: ٧٧

(٧) في أ و ب و ج و د: عليه.

(٨) في أ و د: تشترك.

(٩) أي: مُتَحَصَّلَةً بسَبَبِ غيرِها، وبذلك امتازَتْ عنِ الحرفِ. د: ٧٧

(١٠) أي: أنَّ المشترَكَ حقيقةً إنَّما هُوَ المعاني لا الألفاظُ؛ لأنَّ الاستقلالَ بالمفهوميَّةِ وَصْفٌ للمعاني، لا للألفاظِ. د: ٧٧ ـ ٧٨، وفي ط: يعني أن معاني.

بأنَّ[١] كُلاً منها بتمامِهِ[٢] معنىً في نفسِهِ[٣]، مَلْحُوظٌ[٤] قَصْداً[٥]، [مُستَقِلٌّ][٦] بالمفهوميَّةِ، وصالِحٌ الحُكْم عليهِ وبِهِ.

(وإنْ كانتْ) تلك المدلولاتُ (تَتحَصَّلُ[٧] بالغير[٨]) أي: ليسَ كلٌّ[٩] من تلك المدلولاتِ مُتَحَصِّلاً في العقلِ، بِحَسَبِ فَهْمِهِ ممَّا وُضِعَ بإزائِه، إلاَّ بانضمامِ قرينةٍ إليها، منَ الخِطابِ والإشارةِ[١٠] حِسَّاً أوْ عَقْلًا، (فهيَ أسماءٌ [لا حروفٌ])[١١] أي: إذا كانتْ معانيها بتمامِها مُستَقِلَّةً بالمفهوميَّةِ[١٢] فهِيَ أسماءٌ؛ لأنَّ الاسمَ ما كانَ[١٣] تمامُ معناهُ كذلك.

---

(١) في ج وهـ: في أن.

(٢) الاسمُ معناهُ مُستَقِلٌ بالمفهوميَّةِ بخلافِ الحرفِ، وأمَّا الفعلُ فيَدُلُّ علىٰ الحدثِ والزَّمانِ، وكلٌّ منهما مُستَقِلٌّ أيضاً، فاحتاجَ إلىٰ قيدٍ لإخراجِهِ وهُوَ (بتمامِهِ)، لأنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ علىٰ نسبةِ الحَدَثِ للفاعِلِ وهِيَ غيرُ مُستقلَّةٍ، والمركَّبُ منَ المُستقِلِّ وغيرِ المُستَقِلِّ غيرُ مُستَقِلٍّ، فخَرَجَ بقيدِ (التَّمامِ): الفِعْلُ؛ لأنَّهُ باعتبارِ معناهُ التضمُّنِيِّ مُستقِلٌّ وباعتبارِ معناهُ المُطابقيِّ غيرُ مُستَقِلٍّ، فقيدُ (بتمامِهِ) خاصٌّ بالمدلولِ المُطابَقِيِّ فقط. د: ٧٨

(٣) أي: لا يحتاجُ إلىٰ انضمامِ شيءٍ آخَرَ لتَصَوُّرِهِ بخلافِ الحرفِ، وأمَّا الاحتياجُ إلىٰ القرينةِ فليسَ لتَصَوُّرِ المعنىٰ، بل لتعيينِ المرادِ منَ اللَّفْظِ. د: ٧٨

(٤) في هـ: أي ملحوظ.

(٥) بخلافِ معنىٰ الحرفِ، المُلاحَظِ لأجْلِ تعرُّفِ حالِ الطَّرَفَينِ. د: ٧٨

(٦) في أ و ب و ج: مستقلا بالنصب.

(٧) في ج: متحصلة.

(٨) المرادُ بـ(التحصيلِ بالغيرِ): التعيُّنُ والتميُّزُ، لا التحقُّقُ والوجودُ الذهنيُّ كما في الحرفِ، فلا منافاةَ. د: ٧٨

(٩) في ج: كل واحد.

(١٠) في ز: أو الإشارة.

(١١) سقط من أ.

(١٢) سقط من ب.

(١٣) في ب و د و هـ و ط و ز: ما يكون.

التَّنبيهُ (**الثاني**[١] **الإشارةُ العقليّةُ لا تُفيدُ التَّشَخُّصَ**)، هذا إشارةٌ إلىٰ الفرقِ بينَ الموصولِ و[الضَّميرِ][٢] واسمِ الإشارةِ، بأنَّ الـموصولَ مـعَ القرينةِ التي هِيَ الصِّلَةُ لا يفيدُ الجزئيَّةَ[٣].

[وعلّلَ ذلـك بقولِهِ][٤]: (**فإنَّ تقييدَ الكُلِّيِّ بالكُلِّيِّ**[٥] **لا يفيدُ الجزئيَّةَ**).

---

(١) حاصلُهُ: افتراقُ الـموصولِ عنِ الضَّميرِ واسمِ الإشارةِ، أنَّ قرينةَ الـخطابِ والإشارةِ الـحسِّيَّةِ تُفيدانِ التَّشَخُّصَ، بخلافِ الإشارةِ العقليَّةِ في الموصولِ. د: ٧٩

(٢) في أ و ج و د و ط و ز: وبين الضمير.

(٣) في ز: التشخص.

(٤) سقط من أ و ب و ج و ط.

(٥) **قلت**: لقدِ استعملَ العضُدُ مصطلحَ (الكُلِّيِّ) هنا كما في تقسيمِهِ مدلولَ اللفظِ إلىٰ: جُزْئِيٍّ وكُلِّيٍّ، بأنْ أرادَ بـ(الكُلِّيِّ): غيرَ المُعَيَّنِ، ويكونُ شرحُ عبارتِهِ هكذا: (الإشارةُ العقليَّةُ لا تفيدُ التعيينَ؛ لأنَّ تقييدَ غيرِ الـمُعَيَّنِ وإنْ كان جزئيّاً بغيرِ المُعَيَّنِ لا يفيدُ الجزئيَّةَ والتشخُّصَ أيِ: التعيينَ، بخلافِ قرينتَيِ الخطابِ والحِسِّ، فإنَّ هاتَينِ القرينتَينِ يفيدانِ التعيُّنَ والتشخُّصَ لغيرِ المعين وإن كان جزئياً، فلذلك كانـا جزئيَّينِ، أي: مُشَخَّصَينِ ومعيَّنينِ بالقرينةِ، وكانَ الموصولُ كُلِّيّاً، أي: غيرَ معيَّنٍ)، ولولا هذا التحليلُ للزِمَ أنَّ (الضميرَ واسمَ الإشارةِ) لولا القرينةُ المعيِّنةُ لكانَ مدلولُهما كُلِّيّاً، مع أنَّ مدلولَيهما جُزْئِيَّانِ وَضْعاً واستعمالاً بلا قرينةٍ، والقرينةُ إنَّما تفيدُ التعيُّنَ والتشخُّصَ، لا الجزئيَّةَ، وإنْ تقرَّرَ هذا لديكَ عَلِمْتَ ما في بعضِ عباراتِ القوشجيّ والدّسوقِيِّ منَ الإيهامِ، ومنشأ التوهم فهمهم الجزئية على أنها مساوية للتشخص والكلية على أنها الصادقة على كثيرين مع أن المراد بالكلية في إطلاقات علم الوضع: الوضع لغير مشخص، سواء كان الموضوع له صادقاً على كثيرين أو منحصراً في موضوع له لكن غير مشخص ومعين لولا القرينة، فهذا الاعتراض يقوم على أن قرينة الموصول لا تفيد التشخص وإن كان الموضوع له الموصول جزئياً لكنه عبر عنه بالكلي نظراً لتعدد المعنى في هذا القسم بسبب أن الوضع فيه لا يخص موضوعاً له بعينه لاستواء نسبة الوضع إلى المسميات كما مرّ في التنبيه، وتوهم أن المراد بالجزئية التشخص دائماً، مع أن الجزئي قد يكون متشخصاً بلا قرينة كالعلَم أو بالقرينة كأنواع القسم الثالث؛ فالقسم الثالث كلي باعتبار أنه محتاج إلى القرينة لإفادة التشخص كمدلول اسم الجنس

[أمّا][١] كونُ القيدِ كُلّيّاً [فظاهِرٌ، نَظَراً][٢] إلىٰ أنَّ مُجرَّدَ الصِّلَةِ لا يدُلُّ إلاَّ علىٰ انتسابِ مضمونِ جملةٍ[٣]، إلىٰ ذاتٍ[٤] من غيرِ تعيينٍ[٥].

وأمّا اعتبارُ كُلِّيَّةِ المقيَّدِ مع أنَّ معنىٰ الموصولِ مُشَخَّصٌ علىٰ ما قُرِّرَ، فمِنْ حيثُ إنَّ المفهومَ للعالِمِ بالوَضْعِ مِنَ الموصولِ وحدَهُ حينَ/ ٨ ـ ب/ الإطلاقِ، ليسَ إلاَّ الأمْرَ الذي هُوَ آلةٌ لملاحظةِ المُشَخَّصاتِ[٦]، ولا شكَّ أنَّهُ كُلِّيٌّ مقيَّدٌ بانتسابِ[٧] مضمونِ الصِّلَةِ الذي هُوَ كُلِّيٌّ أيضاً، فلا يَفهَمُ السَّامِعُ مُشَخَّصاً، (بخلافِ قرينةِ الخِطابِ والحِسِّ)؛ فإنَّ كلاًّ منهما يفيدُ التَّشَخُّصَ، فيفهَمُ السَّامِعُ [منهُما ما تُمنَعُ][٨] فيهِ الشِّركَةُ، (فلذلك كانا) أي: الضميرُ واسمُ الإشارةِ (جزئيَّينِ، وهذا) أي: الموصولُ (كُلِّيّاً).

المحتاج إلى قرينة كالإضافة حتى يدل على الانحصار، وإن كان القسم الثالث جزئي وضعاً واسم الجنس كلي وضعاً، والله أعلم.

(١) في أ: وأما.

(٢) في أ و ب و ج: فنظرٌ إلىٰ، وفي ط: سقط منه: فظاهر.

(٣) في هـ: الجملة.

(٤) في ج و د وهـ و ط و ز: ذات ما.

(٥) فجملةُ (قامَ أبوهُ) من قولِكَ: (زيدٌ قامَ أبوهُ)، إنَّما يَدُلُّ علىٰ ثبوتِ قيامِ الأبِ لذاتٍ مّا، وانتسابَ مضمونِ هذهِ الجملةِ إلىٰ ذاتٍ مّا كُلِّيٌّ؛ لصِدْقِهِ بالانتسابِ إلىٰ (زيدٍ وعمرٍو)... الخ. د: ٧٩

(٦) الذي يقتضيهِ العِلْمُ بالوَضعِ إنَّما هُوَ كَوْنُ الموضوعِ لهُ الجزئيَّ ولا كلامَ فيهِ، إنَّما الكلامُ في المعنىٰ الذي يُدرِكُهُ مِنَ اللَّفظِ عندَ سماعِهِ (الذي) بالنَّظَرِ إلىٰ ذاتِهِ، ولا شكَّ أنَّ المعنىٰ المُدرَكَ مُجَرَّداً عنِ الصِّلَةِ إنَّما هُوَ مُطلَقُ المفردِ المذكَّرِ، الذي هُوَ آلةٌ لملاحظةِ الجزئيَّاتِ، ولا يُفهَمُ منهُ جزئيٌّ؛ لعَدَمِ الصِّلَةِ. د: ٧٩ ـ ٨٠

(٧) سقط من كافة النسخ.

(٨) في أ: معه ما يمتنع. ، وفي ب: فيفهم السامع ما يمتنع، وفي ط و ز: ما يمتنع فيه الشركة.

وفيهِ بَحْثٌ[(١)]، إذِ الموصولُ موضوعٌ للمُشَخَّصِ علىٰ ما حُقِّقَ[(٢)]، وعَدَمُ فَهْمِ السَّامِعِ المعيَّنَ[(٣)] لا يُوجِبُ الكُلِّيَّةَ[(٤)].

اللَّهُمَّ[(٥)] إلاَّ أنْ يقالَ: المرادُ أنَّ الموصولَ عُدَّ كُلِّيّاً؛ نَظَراً إلىٰ فَهْمِ السَّامِعِ من مُجَرَّدِ قرينةِ الصِّلَةِ والإشارةِ العقليَّةِ، معَ قَطْعِ النَّظَرِ عنِ الانحصارِ الخارجِيِّ، لا علىٰ[(٦)] أنَّ الموصولَ كُلِّيٌّ حقيقةً، وإلاَّ فلا يَستقيمُ معنىٰ[(٧)] كلامِهِ؛ إذِ القرينةُ المفيدةُ للتشخُّصِ المُحتاجُ إليها في الاستعمالِ، [إنِ][(٨)] اعتُبِرَتْ فلا فَرْقَ[(٩)]، وإنْ لم تُعتَبَرْ فلا فَرْقَ أيضاً؛ لعَدَمِ إفادةِ الجزئيَّةِ في الكُلِّ.

لكنْ لمَّا كانَ المُعتَبَرُ ظاهِراً منَ القرينةِ هُوَ مضمونُ الصِّلةِ، حَكَمُوا بأنَّ قرينةَ الموصولِ هِيَ الصِّلَةُ والإشارةُ العقليَّةُ المفهومةُ منها[(١٠)]، والمُصَنِّفُ بَنَىٰ هذهِ التَّفرِقَةَ علىٰ ذلك[(١١)].

---

(١) لأنَّ المُصَنِّفَ تقدَّمَ له في التقسيمِ، أنَّ الموصولَ موضوعٌ لمُشَخَّصٍ، فكيفَ يَجْعَلُهُ هنا كُلِّيّاً؟ د: ٨٠، قلت: قد عَرَفْتَ حقيقةَ مرادِهِ فيما سَبَقَ فلا تناقُضَ.

(٢) في ز: حققه.

(٣) في هـ: المعنىٰ.

(٤) بدليلِ الأعلامِ المُشتركةِ لا يُفهَمُ منها مُعَيَّنٌ، معَ أنَّ مدلولاتِها جزئيَّةٌ اتِّفاقاً. د: ٨٠

(٥) حاصلُهُ: أنّ جَعْلَ الموصولِ كُلِّيّاً علىٰ سبيلِ المجازِ باعتبارِ بعضِ ملاحظاتِهِ، وهُوَ ملاحظةُ الصِّلَةِ معَ قَطْعِ النَّظَرِ عنِ الانحصارِ الخارجِيِّ، لا أنَّهُ جَعَلَهُ كُلِّيّاً حقيقةً. د: ٨٠

(٦) في ج و ط: إلىٰ، وسقط من ب و د و ز أصلا.

(٧) سقط من كافة النسخ.

(٨) في أ: إذا.

(٩) في هامش أ: أي بين الثلاثة، وهي في المتن من ه و ط.

(١٠) في هـ و ط بزيادة: أي من انتسابها.

(١١) جوابٌ عمَّا يقالُ: هلَّا جُعِلَ الضميرُ واسمُ الإشارةِ كُلِّيَّينِ مجازاً كـ(الموصولِ)؛ إذِ الثلاثةُ مُشتركَةٌ

التَّنبيهُ[١] (الثَّالِثُ عَلِمْتَ من هذا) أي: ممَّا سَبَقَ في مباحثِ التقسيمِ (الفَرْقَ بينَ العَلَمِ [والمُضْمَرِ][٢])، حيثُ صَرَّحَ بخصوصِ المعنىٰ والوَضْعِ في العلَمِ، وتعدُّدِ المعنىٰ[٣] وعمومِ الوَضعِ في المُضْمَرِ[٤].

(وَ) عَلِمْتَ أيضاً (فسادَ تقسيمِ الجُزئِيِّ إليهما دونَ اسمِ[٥] الإشارةِ)، كما فَعَلَ[٦] بعضُهُم[٧] (ظَنّاً) أي: بناءً علىٰ ظَنٍّ[٨] (أنَّ ذلك) أي: اسمَ الإشارةِ موضوعٌ لأمرٍ عامٍّ، إلاّ

في كونِها جزئيَّةً إنْ لُوحِظَتِ القرينةُ، وكليَّةً إنْ لم تُلاحَظْ، فجَعْلُ الموصولِ كُلِّيّاً دونَ أَخَوَيهِ تَحَكُّمٌ، وحينئذٍ فالتفرقةُ فاسدةٌ، وحاصِلُ الـجوابِ: أنَّ قرينةَ (الإشارةِ والضميرِ) معيِّنةٌ قَطْعاً بخلافِ قرينةِ الموصولِ، فإنَّ الظَّاهِرَ المتبادَرَ منها أنَّها الصِّلَةُ فقط دونَ الانحصارِ الـخارجيِّ، وإنْ كانَ في الواقِعِ أنَّها مجموعُ الأمرَينِ، فقرينةُ الموصولِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لا تفيدُ التعيينَ، فصَحَّتِ التفرقةُ علىٰ القرينةِ الظَّاهِرِيَّةِ، لا علىٰ القرينةِ التي هِيَ مجموعُ الصِّلَةِ والانحصارِ الخارجيِّ. د: ٨١

(١) قلت: غايتُهُ الـرَّدُّ علىٰ مَنْ قسَّمَ اللفظَ الذي مدلولُهُ جزئيٌّ إلىٰ العَلَمِ والضَّميرِ دونَ اسمِ الإشارةِ، وجَعَلَ اسمَ الإشارةِ مِنَ المداولِ الكُلِّيِّ.

(٢) في أ: الضمير.

(٣) في ج: وتعدده، وفي ط: المعنىٰ الخاص. قلت: فهو وإن كان موضوعاً لجزئي لكنه متعدد غير مشخص؛ لأن الوضع له لا يخصه بعينه كما توضح في (التنبيه).

(٤) فكلٌّ من العَلَمِ والضَّميرِ موضوعٌ لجُزْئِيٍّ ويُستعمَلُ فيهِ، والخلافُ من جهةِ أنَّ الوضعَ في الأوَّلِ جزئيٌّ وفي الثاني كُلِّيٌّ، ومعنىٰ الأوَّلِ مخصوصٌ والثاني متعدِّدٌ محتاجٌ للقرينةِ المعيِّنَةِ. د: ٨٢

(٥) في ب: أسماء.

(٦) في كافة النسخ: فعله.

(٧) عرَّضَ المُصَنِّفُ بِمَنْ قسَّمَ الجزئيَّ إلىٰ العَلَمِ والضَّميرِ فقط، دونَ اسمِ الإشارةِ وبقيَّةِ الأقسامِ مِنَ الموصولِ والحَرْفِ، معَ أنَّهُ لا فَرْقَ بينَها. د: ٨٢

(٨) حيثُ ظنَّ اسمَ الإشارةِ موضوعاً للقَدْرِ الـمُشترَكِ والضَّميرَ للجزئيَّاتِ، وجَعَلَ التعيينَ في الأوَّلِ مستفاداً مِنَ القرينةِ، وفي الثاني بمقتضىٰ الوَضْعِ. د: ٨٢

أنّهُ/ ٩ـ أ/ [(١)] (يتعيّنُ بقرينةِ الإشارةِ الحِسِّيّةِ) في استعمالِهِ في معنىً معيَّنٍ[(٢)] دونَ أصْلِ الوَضعِ، (ومدلولُ الضَّميرِ) يَتعَيَّنُ (بالوَضعِ)، الذي هُوَ مناطُ الجُزئيَّةِ.

وَوَجْهُ الفسادِ ما مرَّ من أنَّ التعيُّنَ[(٣)] فيهِ أيضاً وَضعِيٌّ كـ(العَلَمِ والـمُضمَرِ)[(٤)].

قولُهُ: (دونَ اسمِ الإشارةِ) حالٌ من ضميرِ: (إليهما) أي: مُتجاوِزَينِ إيّاه، حيث لـم يَشْمَلْهُ التقسيمُ، وقولُهُ: (ظنّاً) مفعولٌ لهُ لـ(تقسيم).

التَّنبيهُ (الرَّابعُ تبيَّنَ لكَ من هذا) أي: منَ التقسيمِ المذكورِ (أنَّ مَعْنىٰ قولِ النُّحاةِ: الحرفُ[(٥)] يَدُلُّ[(٦)] علىٰ معنىً في غيرِه: أنَّهُ لا يَسْتَقِلُّ بالمفهوميَّةِ)[(٧)]، بأنْ[(٨)] لا يكونَ ملحوظاً قَصْداً وبالذاتِ، بل يكونُ ملحوظاً [تَبعاً][(٩)]، وعلىٰ أنَّهُ وسيلةٌ إلىٰ مُلاحظةِ غيرِهِ[(١٠)]،

---

(١) في ج بزيادة: إنما.

(٢) في ب و ج و د: في معين.

(٣) في ط و ز: التعيين.

(٤) قلت: فالاعتبار في التشخص وعدمه النظر إلى الوضع دون الاستعمال ودون ما يفهمه السامع من الكلام؛ سواء كانت القرينة وحدها كافية في التشخص أو ناقصة كما في الموصولات.

(٥) (في ط: إن الحرف.

(٦) في ب: ما دلّ، وفي ج و د وهـ: ما يدل.

(٧) أي: أنَّ معنىٰ الحرفِ: لا يُستقَلّ بفَهْمِهِ من لفظِ الحرفِ الموضوعِ لهُ، بل لا بدَّ منِ انضمامِ المتعلِّقِ إليه، وليس معناهُ: أنَّ معنىٰ الحرفِ ثابتٌ في الغيرِ الذي هُوَ المتعلَّقُ، كما هو ظاهرُ العبارةِ. د: ٨٣

(٨) قلت: الباء للسببية لأن عدم الاستقلال بالفهم مسبب عن عدم الملاحظة القصدية لا للتصوير.

(٩) في أ: بالتبعية.

(١٠) فيهِ شائبةُ الدَّوْرِ؛ لأنَّ معنىٰ الحرفِ مُتَوَقِّفٌ علىٰ المُتَعَلِّقِ ذهناً وخارجاً، وحينئذٍ يكونُ معنىٰ الحرفِ مُتأخِّراً عنِ المُتعَلِّقِ، وكونُهُ وسيلةً لملاحظةِ المتعلَّقِ مقتضٍ تقدُّمَهُ عليهِ، وأُجيبَ: بأنَّ في كلامِ الشَّارحِ حذفَ مضافٍ، والتقديرُ: (علىٰ أنَّهُ وسيلةٌ لملاحظةِ حالِ المتعلَّقِ)، فمعنىٰ الحرفِ يتوقَّفُ وجودُهُ علىٰ ذاتِ المتعلِّقِ، ووَصْفُ المتعلَّقِ وحالُهُ يتوقَّفُ ملاحظتُهُ علىٰ معنىٰ الحرفِ، فمعنىٰ (مِنْ) في: (سِرْتُ

وهذا المعنىٰ لا يَتَّضِحُ غايةَ الاتِّضاحِ إلاَّ بتمهيدِ مُقدِّمةٍ، فنقولُ:

إنَّ المعانيَ قد تكونُ ملحوظةً قَصْداً وبالذَّاتِ، وقد تكونُ ملحوظةً تَبَعاً غيرَ مقصودةٍ بذواتِها، بل علىٰ أنَّها آلةٌ لملاحظةِ غيرِها[١] ومرآةٌ لمُشاهدةِ ما سِواها، وهِيَ بالاعتبارِ الأوَّلِ مُستقِلَّةٌ بالمفهوميَّةِ والتعقُّلِ، وصالِحةٌ لأنْ يُحكَمَ عليها وبها[٢]، وبالاعتبارِ الثَّاني غيرُ مُستقِلَّةٍ [بالمفهوميَّةِ][٣]، وغيرُ صالِحةٍ للحُكْمِ[٤] عليها وبها.

واستوضِحْ ذلك من قولِكَ: (قامَ زيدٌ)، وقولِكِ: (نِسْبَةُ القيامِ إلىٰ زيدٍ)، فأنتَ في الحالتَينِ مُدرِكٌ لِنسْبَةِ[٥] القيامِ [إليهِ][٦]، لكنَّها في الحالةِ الأُولىٰ مُدْرَكَةٌ، من حيثُ إنَّها حالَّةٌ بينَ (زيدٍ والقيامِ)، وآلةٌ لتَعَرُّفِ حالِهِما، فكأنَّها مِرآةٌ لمُشاهدَتِهما، ولذلك لا يُمْكِنُ لكَ أنْ تَحْكُمَ عليها أوْ بها[٧] /٩ـ ب/ .

وأمَّا في الحالةِ الثانيةِ فهِيَ ملحوظةٌ بالذاتِ ومُدْرَكَةٌ بالقَصْدِ، ويُمْكِنُكَ[٨] إجراءُ الأحكامِ عليها، بأنَّها من بابِ النِّسَبِ[٩]..................................

منَ البصرةِ) هُوَ الابتداءُ الجزئيُّ، لم يُلاحَظْ لذاتِهِ، بلِ اعتُبِرَ وسيلةً لملاحظةِ حالِ السَّيْرِ، وهُوَ كونُهُ مبتدأً منَ البصرةِ، لا لملاحظةِ ذاتِ السَّيْرِ. د: ٨٣

(١) في ط بزيادة: أي حال غيرها.

(٢) في ط بزيادة: أو بها.

(٣) سقط من أ.

(٤) في ج وهـ: لأن يحكم.

(٥) في ز: نسبة.

(٦) في أ و ج: إلىٰ زيد.

(٧) لأنَّ صِحَّةَ الحُكْمِ علىٰ الشَّيْءِ أوْ بِهِ فَرْعٌ عنِ قَصْدِ تَصَوُّرِهِ، وهِيَ في هذه الحالةِ غيرُ مقصودةٍ. د: ٨٤

(٨) في كافة النسخ: يمكنك.

(٩) بأنْ تقولَ: (نِسْبَةُ القيامِ إلىٰ زيدٍ إضافيةٌ). د: ٨٤

[والإضافاتِ](١)(٢)، فهِيَ علىٰ الأوَّلِ غيرُ مُستقِلَّةٍ بالـمفهوميَّةِ، وعلىٰ الثاني مُستقِلَّةٌ [بها](٣).

وهذا كما أنَّ المُبْصَرَ قد يكونُ مُبْصراً بالذَّاتِ مَقْصُوداً بالإبْصارِ، وقد يكونُ مُبْصَراً تَبَعاً علىٰ أنَّهُ آلةٌ لإبْصارِ غيرِهِ كـ(المرآةِ)؛ فإنَّكَ إذا نَظَرْتَ إليها وشاهَدْتَ ما ارتَسَمَ فيها منَ الصُّورةِ، فإنْ قَصَدْتَ إلىٰ مشاهدةِ الصُّورةِ(٤) فالمرآةُ في تلك الحالةِ مُبْصَرَةٌ أيضاً، لكنَّها غيرُ مُبْصَرَةٍ قَصْداً بل تَبعاً، ولا يُمْكِنُ لك أنْ تَحْكُمَ عليها أوْ بِها(٥)، كما يُمْكِنُ [لك](٦) للصُّورَةِ.

وإنْ قَصَدْتَ إلىٰ مشاهدةِ المرآةِ نفسِها تكونُ صالحةً لأَنْ يُحكَم عليها أوْ بها، وتكونُ الصُّورةُ حينئذٍ مُبْصَرَةً تَبعاً، غيرَ محكوم عليها أوْ بها، فنِسْبَةُ البصيرةِ إلىٰ مُدركاتِها كنِسْبَةِ البَصَرِ إلىٰ محسوساتِهِ.

وإذا تَمَهَّدَ هذا فنقولُ: (معنىٰ الابتداءِ) معنىً لهُ تَعَلُّقٌ بغيرِهِ(٧) كـ(السَّيْرِ) مثلاً(٨)،

---

(١) في أ و ب و ج: الإضافة.

(٢) وهِيَ الأمورُ الاعتباريَّةُ التي لا وجودَ لها في الخارجِ، فَتَحَصَّلَ أنَّ نِسْبَةَ القيامِ إلىٰ زيدٍ إنْ لُوحِظَتْ قَصْداً عُبِّرَ عنها بـ(نسبةِ القيامِ لزيدٍ)، وإنْ لُوحِظَتْ تَبَعاً عُبِّرَ عنها بـ(قيامِ زيدٍ). د: ٨٤ قلت: فهي في الأول من فئة الأسماء وفي الثاني من فئة الحروف؛ سواء وضع لها لفظ حرفيٌّ أم لا.

(٣) سقط من أ و ب و ج.

(٤) في ط: هذه الصورة.

(٥) بحيثُ تقولُ: (المرآةُ مبصرةٌ)؛ لأنَّها غيرُ مبصرةٍ قَصْداً، ولا أنْ تَحْكُمَ بها فتقولُ: (المبصرُ هُوَ المرآةُ)؛ لأنَّ المُبْصَرَ قَصْداً هُوَ الصُّورةُ لا المرآةُ، ولا يُحْكَمُ علىٰ الشَّيْءِ إلاَّ إذا كانَ مقصوداً لذاتِهِ. د: ٨٤

(٦) سقط من أ و ب و ج و ط و ز.

(٧) في ب و هـ: بالغير.

(٨) والمجرورِ أيضاً كـ(البصرةِ)، فالابتداءُ لهُ تَعَلُّقٌ بالأمْرينِ؛ لأنَّهُ نسبةٌ بينَهُما. د: ٨٥

فذلك المعنىٰ إذا لاحَظَهُ العقلُ قَصْداً وبالذَّاتِ، كانَ معنىً مُسْتَقِلاً بالمفهوميَّةِ، صالحاً لأَنْ يُحْكَمَ عليهِ، كما تقولُ: (الابتداءُ معنىً إضافيٌّ، وبِهِ كما تقولُ: (ما يُبْحَثُ عنهُ معنىٰ الابتداءِ)، ويَلْزَمُ [منهُ][9] إدراكُ مُتعَلَّقِهِ[10] تَبَعاً وبالعَرَضِ إجْمالًا، وهُوَ بهذا الاعتبارِ مدلولُ لفظِ (الابتداءِ)، ولكَ بعدَ مُلاحَظَتِهِ[11] علىٰ هذا الوَجْهِ أنْ تُقَيِّدَهُ بمُتَعَلَّقٍ مخصوصٍ، فتقولُ: (ابتداءُ [سَيْري منَ البصرةِ)][12] / ١٠ ـ أ/ ، ولا يُخْرِجُهُ ذلك عنِ الاستقلالِ[13].

وإذا لاحَظَهُ العقلُ من حيثُ إنَّهُ حالةٌ بينَ (السَّيْرِ والبصرةِ)، وجَعَلَهُ آلةً لمعرفةِ[14]

---

(٩) سقط من أ.

(١٠) أي: إدراكُ متعلَّقِ الابتداءِ الكُلِّيِّ، ومتعلَّقُهُ لا يكونُ إلَّا مُجْمَلًا، بأنْ يُتَعَقَّلَ مبتدأً منهُ لا بقيدِ كونهِ (البصرةَ)، ومبتدأً لا بقيدِ كونِهِ (السَّيْرَ)، ولذلك قالَ الشَّارِحُ: إجمالاً، وإنَّما لَزِمَ ذلك لأنَّ الابتداءَ معنىً نِسْبِيٌّ، لا يُتَعَقَّلُ ولا يَتعَيَّنُ إلاَّ إذا تُعُقِّلَ المنسوبُ، وإنَّما كانَ إدراكُ المتعلَّقِ تَبَعاً وبالعَرَضِ؛ لأنَّهُ شرطٌ في التعيُّنِ، لا في التحقُّقِ. د: ٨٥، وفي ط: إدراكات متعلقة.

(١١) في ط و ز: ملاحظة.

(١٢) في أ: سير البصرة، وفي ب: ابتداء السير.

(١٣) قلت: فمدار الاسمية والحرفية على القصدية بالذات وبالغير، لا على أن المعنى نسبي؛ فالمعاني النسبية قد تكون اسماً من حيث إنها لوحظت قصداً كمعنى الابتداء الإضافي الذي يستلزم تصوره تصور طرفيه عقلاً؛ فيلزم من إدراكه تصور متعلّقه؛ لأنه معنى نسبي، فالخوة مثلاً يستلزم إدراكها تصور طرفيها أعني ذاتي الأخوين، ولكن ذلك التصور لا يخرجها عن الاسمية لأنها ملاحظة قصداً وبالذات، واستلزامها تصور طرفيها لا يخدش ذلك، ولو قيدت بالإضافة مثل (نسبة القيام) و (أخوة زيد لعمرو) تكون محتاجة إلى الضمية للتعيين والتشخص لا للوجود؛ بخلاف المعني النسبي الحرفي كـ (الايتداء الجزئي) فإنه محتاج إلى المتعلق للوجود والتحقق الذهني والخارجي؛ وهكذا اتضح أن نسبية المعني ليست مدار الاسمية والحرفية، وأن احتياج المعنى النسبي الاسمي إلى ما يضاف إليه من متعلق للتعين لا للوجود بخلاف المعنى النسبي الحرفي.

(١٤) في هـ و ط: لتعرّف.

حالِهما، ومرآةً لمُشاهدَتِهما علىٰ هيئةِ الانضمامِ والارتباطِ، كانَ غيرَ[١] مُسْتَقِلٍّ بالمفهوميَّةِ، وغيرَ[٢] صالحٍ لأنْ يُحْكَمَ عليهِ أوْ بِهِ، وهُوَ[٣] بهذا الاعتبارِ مدلولُ لفظةِ[٤] (مِن).

وهذا[٥] ما ذَكَرَهُ ابنُ الحاجبِ[٦] في الإيضاحِ[٧] حيثُ قالَ: الضَّميرُ في: (ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ) يَرْجِعُ إلىٰ (معنىً)، أي: ما دلَّ علىٰ معنىً باعتبارِهِ[٨] في نفسِهِ وبالنَّظَرِ إليهِ[٩]، لا باعتبارِ أَمْرٍ خارجٍ عنهُ، ولذلكَ قيلَ: (الحَرْفُ ما دلَّ علىٰ معنىً في غيرِهِ) أي: حاصِلٍ في غيرِهِ[١٠]، أي: باعتبارِ مُتَعلَّقِهِ لا باعتبارِهِ في نفسِهِ.

فقدِ اتَّضَحَ[١١] أنَّ ذِكْرَ مُتَعَلَّقِ الحرفِ إنَّما وَجَبَ لِيَتَحصَّلَ معناهُ في الذِّهْنِ؛ إذ لا

---

(١) في ز: كان معنىٰ غير.

(٢) في ط: بلا واو.

(٣) سقط من ز.

(٤) في ط و ز: لفظ.

(٥) في د و ز بزيادة: معنىٰ.

(٦) في ب بزيادة: رحمه الله.

(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ـ ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين دمشق، ط ١، ٢٠٠٥م: ١/ ١٩.

(٨) قلت: زاد قيد الاعتبار والنظر إليه لبيان أن الفرق بين المعنى الاسمي والحرفي راجع إلى الاعتبار وقصد المتكلم؛ فهو إن لاحظ المعنى مقصوداً لذاته يكون مستقلاً بالفهم ويعبر عنه بلفظ الأسماء وإن لاحظ المعنى مقصوداً لغيره لا يكون مستقلاً بالفهم ومحتاجاً إلى الغير ليتحصل معناه؛ فقوله (في نفسه) في تعريف الاسم و (في غيره) في تعريف الحرف متعلق بالاعتبار والنظر من المتكلم للمعنى المعبر عنه بالدوال.

(٩) في ز بزيادة: في نفسه.

(١٠) سقط من ط: في غيره.

(١١) حاصلُهُ: أنَّ معنىٰ (مِنْ) في قولِكَ: (سِرْتُ منَ البصرةِ) الابتداءُ الجزئيُّ، وهذا لا يَتَحَصَّلُ في الذِّهْنِ

يُمْكِنُ إدراكُهُ إلاَّ بإدراكِ مُتَعَلَّقِهِ، وهُوَ آلةٌ لمُلاحظتِهِ[١]، لا[٢] لأنَّ الواضِعَ اشترَطَ في دلالتِهِ[٣] علىٰ معناهُ الإفراديِّ ذِكْرَ مُتَعَلَّقِهِ، ولو لـم يَشْتَرِطْ [ذلك][٤] لأَمْكَنَ فَهْمُ معناهُ [بدونِ ذِكْرِهِ][٥]، والحُكْمُ عليهِ وبهِ في نفسِهِ، فإنَّهُ لا يَرْجِعُ إلىٰ طائِلٍ.

وأيضاً فحيثُ لا دليلَ علىٰ هذا الاشتراطِ في الـحروفِ سِوىٰ التزامِ ذِكْرِ الـمُتَعَلِّقِ

إلاَّ إذا ذُكِرَ (السَّيْرُ والبصرةُ)، فذاتُ الطَّرَفينِ مُتَقَدِّمَةٌ عليهِ في الوجودِ، وإنْ كانَ حالُهُما مُتأخِراً عن معنىٰ الحرفِ. د: ٨٥

(١) قلت: أي لملاحظة حاله؛ فجهة التوقف متغايرة كما مرّ.

(٢) القَصْدُ بهذا الرَّدُّ علىٰ ابنِ الحاجبِ، الذي قالَ: إنَّما وَجَبَ ذِكْرُ مُتَعَلَّقِ الحرفِ؛ لكونِ الواضِعِ اشترَطَ في دلالتِهِ علىٰ معناهُ ذِكْرَ مُتَعَلَّقِهِ، ولو لم يَشْتَرِطْ لأَمْكَنَ فَهْمُ معنىٰ الحرفِ منهُ بدونِ المتعلَّقِ، بخلافِ الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ كـ(ذو)؛ فإنَّ الواضِعَ لم يَشْتَرِطْ في دلالتِها ذِكْرَ المُتَعَلِّقِ وهُوَ المضافُ إليهِ، بل التَزَمَ ذِكْرَهُ لأَجْلِ التَّوَصُّلِ إلىٰ الوَصْفِيَّةِ بأسماءِ الأجناسِ، ويَرِدُ عليهِ: أنَّهُ لا فائدةَ في الاشتراطِ المذكورِ؛ لأنَّهُ إذا أَمْكَنَ فَهْمُ معنىٰ الحَرْفِ بدونِ المُتَعَلَّقِ علىٰ تقديرِ عَدَمِ الاشتراطِ، فلا فائدةَ حينئذٍ في الاشتراطِ. د: ٨٥ ـ ٨٦ قلت: غاية ابن الحاجب التفرقة بين احتياج الحرف إلى الضميمة واحتياج الأسماء الملازمة للإضافة إليها؛ بأن توقف فهم معنى الحرف على الضميمة لاشتراط الواضع ذكر المتعلّق، ولا يتوقف فهم معناه الوضعي على ذكره، فالتوقف ليس توقف وجود ذاتي كما صرح به القوشجي بل توقف وجود اشتراطي، ولا يخفى أن إثبات ابن الحاجب لذلك الاشتراط لا يكون إلا بالاتكاء على الاستعمال اللغوي الذي يتلازم فيه الحرف مع الضميمة؛ فيرد عليه أن هذا التلازم في كل من الحرف و (ذو) على مستوى الاستعمال مشترك؛ فعلام كان في الحرف لتحصيل معناه وفي (ذو) للتوصل به إلى الوصف باسم الجنس، فالصواب أن احتياج الحرف إلى الضميمة من أجل الوجود الذاتي الوضعي، واحتياج (ذو) الى المتعلق للتعين والتشخص لا للوجود؛ إذ معنى (صاحب) لا يتوقف على المتعلق؛ واحتياج (ذو) إلى المتعلق عارض في الاستعمال.

(٣) في ب: بدلالته.

(٤) سقط من أ.

(٥) سقط من أ و ب و ج و د و ط و ز.

في الاستعمالِ، وهُوَ مُشتَرَكٌ بينَها وبينَ الأسماءِ اللاَّزِمَةِ الإضافةِ[١]، فالفَرْقُ الذي ذَكَرُوهُ[٢] ـ بأنَّ ذِكرَ المُتَعَلَّقِ في الحروفِ لأَجْلِ الدِّلالةِ، وفي تلك الأسماءِ لتحصيلِ الغايةِ التي هِيَ التَّوَصُّلُ ـ تَحَكُّمٌ بَحْتٌ[٣].

وأمَّا بيانُ عمومِ الوَضْعِ في كلمةِ (مِن) فهُوَ أنَّ الواضِعَ تَعَقَّلَ معنىٰ: الابتداءِ مُطلقاً، وهُوَ أَمْرٌ[٤] مُشتَرَكٌ بينَ الابتداءاتِ الـمُشَخَّصَةِ/ ١٠ـ ب/، التي كُلٌّ منها مَلْحُوظٌ[٥] تَبَعاً، ووَضَعَ لفظةَ (مِـنْ) لهُ أي: لِكُلٍّ منها، وقِسْ علىٰ هـذا سائِرَ الحروفِ[٦]، (**بخلافِ الاسمِ والفِعْلِ**)، فإنَّ معنىٰ الاسمِ بتمامِهِ[٧] مُسْتَقِلٌّ بالمفهوميَّةِ، والفِعْلُ وإنْ كانَ تمامُ معناهُ غيرَ مُسْتَقِلٍّ بالمفهوميَّةِ[٨]، وغيرَ صالِحٍ [لِلْحُكْمِ][٩] عليهِ و[١٠] بِهِ، إلَّا أنَّ جزءَ معناهُ ـ [أَعْنِي][١١]: ....

---

(١) في ه و طـ: للإضافة.

(٢) في ط: ذكره.

(٣) ردٌّ ثانٍ علىٰ ابن الحاجبِ؛ لأنَّ ذِكرَ الـمُتَعَلَّقِ بالنِّسبةِ للحرفِ لاشتراطِ الواضِعِ ذِكرَهُ للدلالةِ علىٰ المعنىٰ، وذِكرَهُ في الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ للتوصُّلِ إلىٰ الوصفيَّةِ، ولا شَكَّ أنَّ هذا تحكُّمٌ؛ إذ مقتضىٰ كونِ الدليلِ واحداً أنْ يكونَ المقتضىٰ واحداً. د: ٨٦

(٤) سقط من ط.

(٥) في ب و ج و ط و ز: ملحوظة.

(٦) قلت: كحروف الجر والعطف والاستفهام... الخ.

(٧) قلت: سواء كان معناه الوضعي إفرادياً كالمصدر واسم الجنس أو مركباً كالمشتق؛ فعبر بالتمام ليشمل النوعين.

(٨) لِعَدَمِ استقلالِ جزءِ معناهُ وهُوَ النِّسْبَةُ، والمُرَكَّبُ منَ المستقِلِّ وغيرِهِ غيرُ مُسْتَقِلٍّ. د: ٨٧

(٩) في أ: لأن يحكم.

(١٠) في ب و ج و ط: أو.

(١١) في أ: وهو.

الحَدَثَ ـ مُسْتَقِلٌّ بالمفهوميّةِ[١].

والحاصِلُ: أنَّ (قَامَ) مثلاً يدُلُّ[٢] علىٰ حَدَثٍ وهُوَ القيامُ، وعلىٰ نِسْبَةٍ مخصوصةٍ بينَهُ وبينَ فاعلِهِ[٣]، أَعْنِي النِّسْبَةَ الحُكْمِيَّةَ [الجُزْئِيَّةَ][٤]، فإنَّها ملحوظةٌ من حيثُ إنَّها حالَةٌ بينَ الحَدَثِ وبينَ[٥] فاعِلِهِ، وآلَةٌ [لتعَرُّفِ][٦] حالِهِما، إلاَّ أنَّ أَحَدَهُما[٧] مُتَعَيِّنٌ بدلالةِ اللَّفْظِ [عليهِ][٨]، والآخَرُ وإنْ كانَ مُتَعيِّناً في نفسِهِ بوَجْهٍ [مَّا][٩][١٠]،

---

(١) الفِعْلُ يدُلُّ علىٰ: حدثٍ واقعٍ في زمنٍ من فاعلٍ، فمعناهُ مركَّبٌ من الحدثِ والزمانِ والنِّسبةِ إلىٰ فاعلٍ، فالحَدَثُ مستقِلٌّ والزمنُ والنِّسبةُ غيرُ مستقلَّينِ؛ لأنَّ كلاًّ منهما اعتُبِرَ في معنىٰ الفعلِ علىٰ أنَّهُ قيدٌ للحَدَثِ، ولم يُعتبَرْ لذاتِهِ. د: ٨٧

(٢) أي: وَضْعاً وكذا علىٰ الزَّمَنِ، وأمَّا دلالتُهُ علىٰ الفاعِلِ فبالالتزامِ كما صرَّحَ به غيرُ واحِدٍ، وبالوَضْعِ بناءً علىٰ ظاهِرِ كلامِ المُصَنِّفِ في التقسيمِ. د: ٨٧، وفي ب: يدل بنفسه علىٰ الحدث، ولينظر ص: ٧٤.

(٣) أي: المعيَّنِ، فالنِّسبةُ التي يدُلُّ عليها (قامَ): ثبوتُ القيامِ لفاعِلٍ مُعَيَّنٍ، وهِيَ نسبةٌ مخصوصةٌ، لا ثبوتُ القيامِ لمُطلَقِ فاعِلٍ. د: ٨٧

(٤) في جميع النسخ ما عداهو ط: الخبرية، ويرجحه تعليق الدسوقي عليه.

(٥) سقط من ج.

(٦) في أ: في تعرّف.

(٧) أي: هذانِ الأمرانِ أعْنِي الحَدَثَ والفاعِلَ، والمُتَعَيِّنُ بدلالةِ اللَّفْظِ الحَدَثُ، والذي لا يدُلُّ عليهِ اللَّفْظُ الفاعلُ المعيَّنُ. د: ٨٧

(٨) سقط من أ و ط.

(٩) سقط من أ و د و ز.

(١٠) وهُوَ أنَّ كُلَّ حَدَثٍ لا بدَّ له من مُحدِثٍ، وليسَ مُتَعَيِّناً بالحقيقةِ، ويُعْلَمُ أنَّ المرادَ الفاعلُ المعيَّنُ الجزئيُّ لا الكُلِّيُّ، وإلاَّ كانتِ النِّسبةُ كُلِّيَّةً، وكانَ الفاعلُ متعيِّناً بالحقيقةِ. د: ٨٧ قلت: فالفاعل المطلق متعين بجنسه لا شخصه، ولو كانت النسبة كلية كما هو رأي التفتازاني، وليست جزئية كما هو رأي العضد لكان الفاعل المطلق مدلولاً للنسبة ومتعيناً بالجنس حينئذ؛ فالنسبة على رأي العضد مدلولها الربط بين الحدث والفاعل المعين الجزئي.

ملحوظاً[١] بذلك الوَجهِ، وإلاَّ لَـمَـا أَمْكَنَ إيقاعُ تلك[٢] النِّسْبَةِ[٣]، لكنَّ اللَّفْظَ لا يَدُلُّ[٤] عليهِ، فلا يَتَحَصَّلُ هذا الجزءُ[٥] إلاَّ بِمُلاحظةِ الفاعِلِ، فلا بدَّ من ذِكْرِهِ كمـا هُوَ حالُ مُتَعَلِّقِ الـحَرْفِ[٦].

فالفِعْلُ باعتبارِ مَجْمُوعِ معناهُ[٧] غيرُ مُسْتَقِلٍّ بالمفهوميَّةِ، فلا يَصْلُحُ لأنْ يُحْكَمَ عليهِ بشَيْءٍ، نَعَمْ جُزْؤُهُ أَعْنِي: الحدَثَ وحدَهُ مأخوذٌ في مفهومِ الفِعْلِ، علىٰ أَنَّهُ مُسْنَدٌ إلىٰ شَيْءٍ آخَرَ، فصارَ الفِعْلُ باعتبارِ جُزْءِ معناهُ محكوماً بهِ، ومُمتازاً عنِ الحَرْفِ، ولـم يَبْلُغْ إلىٰ مرتبةِ الاسمِ[٨].

---

(١) في د وهـ و ز و ط: وملحوظا.

(٢) سقط من ب.

(٣) قلت: لأن النسبة تدل على شيئين فلا يمكن إيقاعها دون تصورهما ولو إجمالًا.

(٤) أي: لا وَضعاً ولا التزاماً، وإنَّما يَدُلُّ علىٰ حَدَثٍ وذاتٍ مَّا وَقَعَ منهُ الحدثُ، ويُستَدَلُّ علىٰ خصوصيَّةِ الفاعلِ بذِكْرِهِ. د: ٨٨

(٥) في ز بزيادة: أي النسبة الحكمية.

(٦) إلاَّ أنَّ ذِكْرَ مُتَعَلِّقِ الحرفِ للدلالةِ علىٰ حصولِ أَصْلِ معنىٰ الحَرْفِ ذهناً وخارجاً، وذِكْرُ الفاعلِ للدلالةِ علىٰ الخصوصِ، حتّىٰ لو لم يُذْكَرْ لاستُفيدَ منَ الفِعْلِ حدثٌ منسوبٌ لفاعِلٍ مَّا، فحَصَلَ الفَرْقُ بينَهُما. د: ٨٨، وفي ب وهـ: الحروف. قلت: ولذا منع جمهور النحويين حذف الفاعل وحذف المبتدأ والخبر، إلا أنهم أجازوا حذفهما عند وجود الدليل؛ فكأنهما غير محذوفين إلا في الصورة الشكلية؛ لأن النسبة الحرفية تقتضي وجودهما المعنوي، وحاصل ما أراده الدسوقي التفرقة بين متعلق النسبة الفعلية ومتعلق الحرف؛ فذكر متعلق الحرف يحصل ويوجد معنى الحرف وذكر الفاعل يخصص الحدث المنسوب بفاعل معين، ومحل كلام الدسوقي بيان الفرق بين الحرف والنسبة من حيث احتياجهما إلى المتعلَّق.

(٧) قلت: لا باعتبار فرد فرد من معناه.

(٨) قلت: قد يقال إذا كان الحكم على الشيء وبه متفرعاً عن الاستقلال بالفهم المتفرع عن المقصودية، فكان ينبغي أن ينتفي (الحكم عليه وبه) معاً عند ملاحظة المجموع أو يتحققا معاً عند ملاحظة الحدث وحده، والتفرقة بأنه عند النظر إلى المجموع يتعذر الحكم عليه، وعند النظر إلى الحدث يصلح أن

فإنْ قلتَ: لِـمَ جَعَلَ النِّسبَةَ التامَّةَ مَضمومةً إلىٰ المنسوبِ، وجَعَلَ المجموعَ مَدلولَ لفظِ الفِعْلِ، ولم تُضَمَّ إلىٰ المنسوبِ إليهِ كذلك/ ١١ ـ أ/ ، معَ أنَّها[١] حالّةٌ بينَهُما، ولا اختصاصَ لها بأَحَدِهِما؟ قُلنا[٢]: لَعَلَّ السَّبَبَ في ذلك أنَّ النِّسبَةَ قائمةٌ بالـمنسوبِ[٣] [ومُتعلِّقةٌ][٤] بالـمنسوبِ إليهِ كـ(الأبوَّةِ) القائمةِ بـ(الأَبِ) المُتَعَلِّقةِ بـ(الابنِ).

فإنْ قُلْتَ: كما أنَّ مجموعَ الفِعْلِ والفاعِلِ في مثلِ: (قامَ زيدٌ)، يُستفادُ منهُ نِسْبَةٌ غيرُ مُسْتَقِلَّةٍ وطرفانِ[٥]، كذلك الصِّفَةُ نَحْوُ: (قائمٍ)، فلمَ جازَ كَوْنُ[٦] الصِّفَةِ محكوماً عليها وبها دونَ الفِعْلِ[٧]؟ أُجيبَ[٨]:......................................

يكون محكوماً به تحكم، ولذا فالأولى تخلصاً من كثير من التكلفات أن يقول: عند الحكم على الشيء وبه يتوقف على قصد تصور ذلك الشيء بأجمعه؛ فكان الحكم عليه متعذراً كالحكم به، إلا أنه إن قصد جزؤه صح الحكم عليه وبه، وهو التحقيق الموافق للواقع.

(١) أي: النِّسبةُ حالّةٌ بينَ المنسوبِ (الحدثِ) والمنسوبِ إليهِ (الفاعلِ)، ولا اختصاصَ لـها بأَحَدِهِما، فجَعْلُها مضمومةً لأَحدِهما بعينِهِ تَحَكُّمٌ. د: ٨٨

(٢) في بقية النسخ: قلت.

(٣) لأنَّهم يقولونَ: ثبوتُ الحَدَثِ، فيجعلونَ (الثبوتَ) وَصْفاً للحَدَثِ، والوَصْفُ قائمٌ بموصوفِهِ، والقائمُ بـهِ الشَّيْءُ أَقْوَىٰ مِـمَّا تَعَلَّقَ بهِ؛ لأنَّ الوَصْفَ لا يُوجَدُ إلاَّ بمـا قامَ بهِ، وحينئذٍ فَضَمُّ الشَّيْءِ لـمَا قامَ بهِ أَحَقُّ من ضَمِّهِ لِمَا بِهِ نوعُ تَعَلّقٍ. د: ٨٨ قلت: والحاصل أن الفرق بين نسبتي الفعل والمشتق أن النسبة الفعلية مقصود بالذات إفادتها وتامة ومستقلة وملاحظة وجزء مدلول الفعل، في حين أن نسبة المشتق بالعكس من ذلك كله وخارجة عن مدلوله.

(٤) في أ و ب و د و ط و ز: متعلقة.

(٥) في ب: وطرفاها.

(٦) في د و ط و ز: أن تكون.

(٧) أي: معَ الفاعلِ؛ فإنَّ مجموعَهُما لا يَصلُحُ للحُكْمِ عليهِ ولا بِهِ. د: ٨٨

(٨) بالتفرقةِ بينَ نسبةِ الفعلِ والصِّفةِ، فالأولىٰ مقصودةٌ منَ التركيبِ إفادتُها، فتَقَوَّتْ علىٰ الطَّرَفَينِ، فلا تُلاحَظُ

بأنَّ النِّسبَةَ في الفِعْلِ نِسْبَةٌ تامَّةٌ، منفردةٌ بنفسِها[(١)]، غيرُ مربوطةٍ بغيرِها أصْلاً، والـمقصودُ[(٢)] مـنَ التركيبِ: إفادةُ تلك النِّسبةِ[(٣)] بخلافِ الصِّفَةِ، فإنَّ النِّسبةَ الْمُعْتَبرةَ فيها نسبةٌ تقييديَّةٌ[(٤)] غيرُ تامَّةٍ، لا تَقْتَضِي انفرادَ المعنىٰ[(٥)] عن غيرِهِ[(٦)] وعَدَمَ ارتباطِها [بِهِ][(٧)]، ولا تكونُ هِيَ أيضاً مقصودةً[(٨)] بالإفادةِ مـنَ العبارةِ[(٩)]، فلهذا جـازَ أَنْ يُلاحَظَ جانبُ الذَّاتِ تارةً، فتُجعَلُ محكوماً عليها، وتارةً جانبُ الوَصْفِ[(١٠)] فتُجعَلُ محكوماً

الذاتُ فيُحكَمُ عليهِ لأَجْلِها، ولا الحدثُ فيُحْكَمُ بِهِ لأَجْلِها، بخلافِ النِّسْبَةِ في الصِّفَةِ، فإنَّها تقييديَّةٌ كامنةٌ بينَ الذاتِ والحَدَثِ وغيرُ ظاهرةٍ، فصارَ الـمنظورُ إليهِ الطَّرَفَينِ دونَ النِّسبَةِ، فلكَ أَنْ تُلاحِظَ في الوَصْفِ الذاتَ فتحكُمُ عليهِ، أوِ الحدثَ فتحكُمُ بهِ. د: ٨٨ ـ ٨٩ قلت: ومحصل كلام الدسوقي الفرق بين نسبتي الجملة والوصف.

(١) لأنَّ النِّسبَةَ جزءُ معنىٰ الفِعْلِ، فهِيَ مفهومةٌ منهُ قبلَ تَرَكُّبِهِ معَ الفاعِلِ، وحينئذٍ فَهِيَ غيرُ مرتبطةٍ بالفاعلِ، أي: ليسَ وجودُها مرتبطاً بوجودِهِ. د: ٨٩

(٢) في د بزيادة: الأصلي.

(٣) لا إفادةُ الحدثِ أوِ الذاتِ. د: ٨٩

(٤) لأنَّ الوَصْفَ موضوعٌ لذاتٍ مّا ثَبَتَ لها الحَدَثُ، فقد اعتُبِرَتِ النِّسبةُ مُقَيِّدَةً للذاتِ بالحدثِ. د: ٨٩

(٥) في د وهـ و ز بزيادة: المعنىٰ المعتبر فيها.

(٦) أي: انفرادَ الـحَدَثِ عنِ الذاتِ، بل تقتضي الارتباطَ بينَهُمـا، فمتىٰ ذُكِرَ الوَصْفُ فُهِمَ الـحدثُ والذاتُ، بخلافِ نسبةِ الفعلِ فإنَّها تقتضي انفرادَ الـحَدَثِ عنِ الفاعِلِ المُسنَدِ إليهِ، فإذا قلتَ: (قامَ) فُهِمَ منهُ حَدَثٌ ونسبةٌ بدونِ فَهْمِ فاعلٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا دلالةَ لهُ علىٰ الفاعِلِ المُعَيَّنِ، لا بالوَضْعِ ولا بالالتزام. د: ٨٩ قلت: بخلاف الفاعل غير المعين فإنه يدل عليه بالالتزام؛ إذ كل حدث لا بد له من محدث.

(٧) سقط من أ.

(٨) في ج و د و ز بزيادة: أصلية.

(٩) وإنَّما المرادُ منها تقييدُ الذَّاتِ بالحَدَثِ. د: ٨٩

(١٠) في ب و ج بزيادة: كالقيام.

بها، وأمَّا النِّسبةُ [المُعْتَبَرَةُ][١] فيها فلا تَصْلُحُ للحُكْمِ عليها ولا بِها[٢].

فإنْ قُلْتَ: ما ذَكَرْتَهُ من أنَّ مـجموعَ الفِعْلِ والفاعِلِ[٣] لا يَصْلُحُ أنْ[٤] يكونَ محكوماً [بِهِ][٥] يُنافي ما ذَكَرَهُ النُّحاةُ، من أنَّ المُسْنَدَ في قولِنا: (زيدٌ قامَ أبوهُ) هُوَ الجملةُ الفعليَّةُ، أُجيبَ[٦]: بأنَّ المقصودَ هَهُنا حُكْمانِ:

ـ أَحَدُهما: الحُكْمُ بأنَّ (أبا زيدٍ قائمٌ).

ـ والثاني: الـحُكْمُ بأنَّ (زيداً قائمُ الأبِ).

ولا شكَّ أنَّ هذَينِ الحُـكْـمَينِ ليسا بمفهومَينِ صريـحاً مـن هـذا الكلامِ، بـلِ المقصودُ الأصليُّ[٧] أَحَدُهما[٨] والآخَرُ يُفْهَمُ التزاماً.

---

(١) سقط من أ و ج.

(٢) لأنَّ النِّسبةَ غيرُ داخلةٍ في مدلولِ الصِّفَةِ وَضْعاً، بلِ الغَرَضُ منها مُجَرَّدُ التقييدِ، وحينئذٍ فلا تكونُ ملاحَظَتُها سَبَباً في صلاحيَّةِ الحُكْمِ علىٰ الصِّفَةِ أوْ بها، فقولُ الشَّارِحِ: (فلا تَصْلُحُ للحُكْمِ)، أي: ملاحظتُها سبباً للحُكْمِ عليها، أي: علىٰ الصِّفَةِ أوْ بها، بخلافِ الذَّاتِ والحَدَثِ؛ فإنَّ كُلاًّ منهما داخِلٌ في مدلولِ الصِّفَةِ وَضْعاً. د: ٨٩ ـ ٩٠ قلت: والحاصل أن الفرق بين نسبة الفعل والوصف أن الأولى تامة مقصود من التركيب إفادتها وهي جزء مدلول الفعل وضعاً، بخلاف الثانية فهي تقييدية ناقصة وليست مقصودة للوصف خارجة عن مدلول الصفة الوضعي.

(٣) في ب و د وهو ط و ز: وفاعله.

(٤) في ج و د و ز: لأن.

(٥) في أ و ج و د: بها.

(٦) حاصِلُهُ: أنَّ المرادَ بقولِ النُّحاةِ: (قامَ أبوهُ خبرٌ عن زيدٍ)، أنَّ القيامَ المسندَ إلىٰ (الأبِ) مـحكومٌ بِهِ علىٰ (زيدٍ)، وهُوَ مُرَكَّبٌ تقييديٌّ لا جملةٌ، لا أنَّ الجملةَ بتمامِها من حيثُ ذاتُها محكومٌ بِهِ، فلا يُعارِضُ ما تقدَّمَ. ح: ٩٠

(٧) في هـ: بزيادة للمتكلم.

(٨) وهُوَ الثاني؛ لأنَّهُ المدلولُ المطابقيُّ لذلك التركيبِ، وهذا الترديدُ بالنَّظَرِ للاحتمـالِ العقليِّ، فلا يُنافي

فإنْ كانَ الـمقصودُ هُوَ الأوَّلَ، فـ(زيدٌ) في هذا الكلامِ باعتبارِ مفهومِهِ الصَّريحِ غيرُ محكومٍ عليهِ ولا بهِ، بل هُوَ [لتعيينِ][1] المحكومِ عليهِ.

وإنْ كانَ المقصودُ هُوَ الثانيَ، فـالمُسنَدُ هُوَ (القيامُ) المقيَّدُ بالأبِ، ألا تَرَىٰ[2] أنَّكَ لو قُلْتَ: (قامَ أبو زيدٍ)، وأَوْقَعْتَ النِّسبةَ بينَهُما لم يَرْتَبِطْ بغيرِهِ أَصْلاً، فلو كانَ معنىٰ/ ١١ـب/ : (قامَ أبوهُ) أيضاً كذلك، لـم يَرْتَبِطْ بـ(زيدٍ) ولـم يَقَعْ خبَراً عنهُ.

ومِـنْ ثَمَّةَ تَسْمَعُ النُّحاةَ يقولونَ: (قامَ أبوهُ جملةٌ)، وليسَ بكلامٍ[3]؛ لتجريدِهِ عن إيقاعِ النِّسبةِ بينَ طَرَفَيها بقرينةِ ذِكْرِ (زيدٍ) مُقَدَّماً[4]، وإيرادِ[5] الضَّميرِ الدَّالِّ علىٰ الارتباطِ، الذي يَستحيلُ وجودُهُ معَ الإيقاعِ[6].

التنبيهُ (الخامِسُ قد عَرَفْتَ) ممَّا سَبَقَ (منَ الفَرْقِ بينَ الفِعْلِ والمشتَقِّ، أنَّ (ضارِباً)

أنَّ القائلَ إنَّـما قَصَدَ الحُكْمَ علىٰ (زيدٍ) بـ(قيامِ الأبِ)، ولو قَصَدَ الحُكْمَ علىٰ (أبيهِ) بـ(القيامِ) لكانَ التركيبُ فاسِداً، بل يقولُ: (أبو زيدٍ قائِمٌ). د: ٩٠ ـ ٩١

(١) في أ و ج و د: لتعيّن.

(٢) هذا توضيحٌ للاحتمالِ الأوَّلِ. د: ٩١

(٣) ينظر موصل الطلاب إلىٰ قواعد الإعراب ـ الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، بيروت، الرسالة، ١٩٩٦م: ٣١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية: ١/ ٥٥.

(٤) في د و ز: قبله.

(٥) في ط: وإبراز.

(٦) وإنَّما استحالَ ذلك معَ ما ذُكِرَ؛ لصيرورةِ: (قامَ أبوهُ) حينئذٍ جملةً مُستقِلَّةً، والاستقلالُ يُنافِي الارتباطَ. د: ٩١، وفي هـ و ط: إيقاع النسبة.

لا يَرِدُ علىٰ حَدِّ الفِعْلِ)، النَّحْوِيُّونَ[١] حَدُّوا [الفِعْلَ][٢] بأنَّهُ: ما دلَّ علىٰ معنىً في نفسِهِ مُقْتَرِنٍ[٣] بأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ[٤].

وأُورِدَ عليهِ أنَّ (ضارِباً) يَصْدُقُ عليهِ هذا الحَدُّ[٥] وليسَ بِفِعْلٍ، فالحَدُّ ليسَ بمانِعٍ، فبما[٦] سَبَقَ من الفَرْقِ بينَ الفِعْلِ والمشتَقِّ عُلِمَ[٧] أَنَّهُ لا يَرِدُ، (**فإنَّهُ**) أي: الفِعْلَ (**ما دلَّ علىٰ حَدَثٍ ونِسْبَةٍ إلىٰ موضوعٍ [مّا]**[٨] **وزمانِها**)، علىٰ أنَّ الحدثَ أَوَّلُ ما اعتُبِرَ في مفهومِ الفِعْلِ[٩]، وضاربٌ[١٠] ليسَ كذلك؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ علىٰ ذاتٍ ونسبةِ الحَدَثِ إليهِ، فالملحوظُ أَوَّلاً في الفِعْلِ الحَدَثُ، وفي المُشْتَقِّ الذَّاتُ.

---

(١) في ب: لأن النحويين.

(٢) في أ: حدّوه.

(٣) في ب وهـ: مقترناً.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ ابن هشم الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا: ١٨، رسالة في اسم الفاعل ـ ابن قاسم العبادي، أحمد الصباغ (ت ٩٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن عواد، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣م: ٧٤،

(٥) لقولِهِم: اسمُ الفاعلِ حقيقةٌ في الحالِ مجازٌ في الاستقبالِ، فهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ زَمَنَ الحالِ جُزْءُ مفهومِهِ. د: ٩١ ـ ٩٢

(٦) في ب: وفيما، و د: فيما، وهـ: فممّا، و ط: ومما سبق.

(٧) لأنَّ المعتبَرَ في مفهومِ الفِعْلِ أَوَّلًا الحَدَثُ، في حينِ أنَّ المعتبَرَ في مفهوم المشتقِّ أَوَّلًا الذاتُ، كما أنَّ حدَّ الفِعْلِ عندَ النَّحْوِيِّينَ مقيَّدٌ بالوَضعِ فيَخْرُجُ المشتقُّ؛ لأنَّ دلالتَهُ علىٰ أَحَدِ الأزمنةِ بالالتزامِ، وقولُهُم: اسمُ الفاعلِ حقيقةٌ في الحالِ، بمعنىٰ: أَنَّهُ حقيقةٌ في الحَدَثِ الواقِعِ في الحالِ، وليسَ المرادُ أَنَّهُ حقيقةٌ في الزَّمَنِ الحالِ، حتَّىٰ يَتَأَتَّىٰ الإيرادُ. د: ٩٢

(٨) سقط من أ و ج.

(٩) في كافة النسخ: مفهومه.

(١٠) في د وهـ و ط و ز: فضارب.

ويَحْتَمِلُ أنْ يعودَ الضَّميرُ في قولِهِ (إنَّهُ)[١] إلىٰ (ضارِبٍ)، وتكونُ كلمةُ (ما) نافيةً.

التَّنبيهُ (السَّادِسُ) و(يُعْلَمُ منهُ)[٢] أي: ممَّا سَبَقَ منَ التقسيمِ، (**الفَرْقُ بينَ اسمِ الجِنْسِ وعَلَمِ الجِنْسِ**).

إِعْلَمْ أنَّ في اسمِ الجنسِ مَذْهَبَيْنِ:

ـ أَحَدُهُما وهُوَ الأكْثَرُ[٣]: أنَّهُ موضوعٌ للماهيَّةِ معَ وَحْدَةٍ لا بعينِها[٤]، ويُسَمَّىٰ (فَرْداً مُنْتَشِراً) كما ذَهَبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ والزَّمَخْشَرِيُّ.

ـ والآخَرُ: أنَّهُ موضوعٌ للماهيَّةِ من حيثُ هِيَ هِيَ[٥]، كما ذَهَبَ إليهِ المُصَنِّفُ في التقسيمِ.

ولا يَخْفَىٰ أنَّ علَمَ الجنسِ غيرُ مذكورٍ في التقسيمِ فلا بدَّ من تأويلٍ لهذا الكلامِ[٦]، وهُوَ أنَّ الفَرْقَ الذي ذكَرَهُ مبنيٌّ علىٰ قولِ مَنْ يَجْعَلُ اسمَ الجنسِ موضوعاً للماهيَّةِ من حيثُ هِيَ هِيَ، كما أنَّ عَلَمَ الجنسِ كذلك[٧]، إلاَّ أنَّ بينَهُما فَرْقاً؛ فـ(**إنَّ علَمَ الجنسِ كأسامةَ وُضِعَ بِجَوْهَرِهِ[٨] للجِنْسِ الـمُعَيَّنِ**)، فيَدُلُّ بِجَوْهَرِهِ علىٰ كونِ تلك الحقيقةِ

---

(١) في ط و ز: فإنه.

(٢) في ب و د: ومنه يعلم، وسقط (منه) من ز.

(٣) في ط و ز بزيادة: استعمالاً.

(٤) أي: موضوعٌ للماهيَّة المتحققة في واحِدٍ، لا بعينِه. د: ٩٣

(٥) أي: لا بقيدِ تَحقُّقِها في فَرْدٍ، ولا بقيدِ التعيينِ. د: ٩٣

(٦) وتأويلُهُ: بأنَّ شُهْرَةَ وَضعِ علَمِ الجنسِ للماهيَّةِ بقيدِ التعيينِ أغْنَتْ عن ذِكْرِهِ في التقسيمِ، فقولُهُ: (وهُوَ... الخ) ليسَ بياناً للتأويلِ، بل لِمَا يَؤُولُ إليهِ الكلامُ بعدَ التأويلِ. د: ٩٣

(٧) أي: موضوعٌ للماهيَّةِ، لا بقيدِ الوحدةِ. د: ٩٣

(٨) أي: لا بالقرينة. ح: ٩٣

معلومةً/ ١٢ـ أ/ للمُخاطَبِ، متعيِّنةً عندَهُ معهودةً، كما أنَّ الأعلامَ الشَّخْصِيَّةَ تَدُلُّ بِجواهِرِها[١] بِحَسَبِ الوَضْعِ علىٰ أنَّ[٢] تلك الأشخاصَ معهودةٌ [متعيِّنَةٌ][٣] عندَهُ[٤].

(واسمُ الجنسِ كأسَدٍ)[٥] لا يَدُلُّ علىٰ ذلك التعيينِ بِجَوْهَرِهِ أصلاً، بل (وُضِعَ لغيرِ مُعَيَّنٍ) من تلك الحقيقةِ، (ثُمَّ جاءَ التعيينُ) وهُوَ معنًى فيهِ[٦]، (من) خارجٍ بالآلةِ، من (نَحْوِ اللاَّمِ) للتعريفِ.

فالتعيينُ جزءُ مفهومِ علَمِ الجنسِ وخارجٌ عن مفهومِ اسمِ الجنسِ، فلمَّا دلَّ التقسيمُ علىٰ أنَّ اسمَ الجنسِ موضوعٌ للمعنىٰ الكُلِّيِّ ـ الذي هُوَ نَفْسُ الحقيقةِ من غيرِ اعتبارِ التعيينِ، وأنَّ معنىٰ عَلَمِ الجنسِ معلومٌ [أنَّهُ موضوعٌ للحقيقةِ باعتبارِ التعيينِ فيهِ][٧] ـ أَسْنَدَ معرفةَ الفَرْقِ إلىٰ هذا التقسيمِ الدَّالِّ علىٰ مبنىٰ الفَرْقِ، تَأَمَّلْ[٨].

---

(١) في ب و ه و ط: بجوهرها.

(٢) في ط: كون.

(٣) في أ و ب: معينة، وفي د: متعينة الدلالة.

(٤) في ب و ج و ز: لديه.

(٥) في ط: وإن اسم الجنس كذئب وأسد.

(٦) وأشارَ الشَّارِحُ لِدَفْعِ ما يَرِدُ من أنَّ الواضِعَ لا يَضَعُ لفظَ الشَّيْءِ إلاَّ بعدَ تَعَيُّنِهِ عندَهُ؛ إذ لا يَتَأَتَّىٰ الوَضْعُ لغيرِ مُعَيَّنٍ، والجوابُ: أنَّ الماهيَّةَ التي وُضِعَ لها اسمُ الجنسِ معيَّنَةٌ عندَ الواضِعِ، لكنَّ ذلك التعيينَ ليسَ مُعتَبَراً جزءاً من الموضوعِ لهُ، ولا قيداً في الوَضْعِ، فهُوَ حاصِلٌ غيرُ مقصودٍ، بخلافِ عَلَمِ الجنسِ، فقولُ المُصَنِّفِ: (وُضِعَ لغيرِ مُعَيَّنٍ) أي: وُضِعَ للماهيَّةِ التي لم يُعْتَبَرْ ويُقْصَدْ تعيُّنُها. د: ٩٤

(٧) سقط من أ.

(٨) قلتُ: لعلَّ وجهَ التَّأَمُّلِ الإشارةُ إلىٰ الفَرْقِ بينَ هذا التنبيهِ وما تقدَّمَهُ، من أنَّ الفَرْقَ في التنبيهِ السَّابِقِ مذكورٌ صراحةً في التقسيمِ، ومذكورٌ ضِمْناً في هذا التنبيهِ، ويَحْتَمِلُ الإشارةَ إلىٰ أنَّ الفَرْقَ لم يُعْلَمْ من التقسيمِ، بل من أمْرٍ خارجٍ، كالعِلْمِ المُسْبَقِ بالفَرْقِ الاستعماليِّ لِكِلَيهِما.

التَّنبيهُ (السَّابع الموصولُ عكْسُ الحَرْفِ)، هذا إشارةٌ إلىٰ فَرْقٍ آخَرَ بينَ الموصولِ والحَرْفِ، يُفْهَمُ التزاماً منَ الفَرْقِ المذكورِ صريحاً[١]، وهُوَ استقلالُ المعنىٰ وعَدَمُهُ[٢].

(فإنَّ الحَرْفَ يَدُلُّ علىٰ معنىً في غيرِهِ[٣]، وتَحَصُّلُهُ) وتعقُّلُهُ[٤] (بما) أي: بذلك الغيرِ، الذي (هُوَ) أي: معنىٰ الحرفِ (معنىً فيهِ، والموصولُ) عَكْسُ ذلك؛ إذْ معناهُ (أَمْرٌ مُبْهَمٌ) عندَ السَّامِعِ[٥]، (يَتَعَيَّنُ عندَهُ بمعنىً) أي: بمفهومِ[٦] الصِّلَةِ، الذي هُوَ معنىً (فيهِ) أي: في الموصولِ[٧]، وإنَّما قيَّدْنا الإبهامَ بكونِهِ عندَ السَّامِعِ؛

---

(١) في ب: بزيادة: في التنبيه الرابع.

(٢) الفَرْقُ المذكورُ صريحاً استقلالُ المعنىٰ وعَدَمُهُ، وبيانُ كونِ الفَرْقِ المذكورِ هنا يُفْهَمُ التزاماً من ذلك، أنَّ **استقلالَ المعنىٰ** معناهُ: عَدَمُ تَوَقُّفِ فَهْمِ المعنىٰ علىٰ انضمامِ شَيْءٍ آخَرَ، ويلزمُهُ: أنَّ معنىٰ الموصولِ مُبْهَمٌ عندَ السَّامِعِ يتعيَّنُ بمفهومِ الصِّلَةِ، الذي هُوَ معنىً في الموصولِ، لكنْ بواسطةِ انضمامِ أمْرٍ آخَرَ معلومٍ مِمَّا سَبَقَ، وهُوَ أنَّ الموصولَ لِوَضْعِهِ للمُشَخَّصاتِ وَضْعاً عامًّا، يحتاجُ في إفادتِهِ المعيَّنَ من تلك المشخَّصاتِ إلىٰ القرينةِ؛ لمُزاحَمَةِ المعاني، وأنَّ عَدَمَ استقلالِ المعنىٰ معناهُ: تَوَقُّفُ فَهْمِ المعنىٰ علىٰ انضمامِ شَيْءٍ آخَرَ، وهذا يلزَمُهُ: أنَّ الحَرْفَ لا يَتَحَصَّلُ معناهُ ولا يُوجَدُ إلاَّ بضميمةِ شَيْءٍ وهُوَ المُتَعَلَّقُ، الذي معنىٰ الحَرْفِ معنىً فيهِ، أي: حاصلٌ باعتبارِهِ. د: ٩٤

(٣) قلت: حاصل الفرق بينهما أن توقف الحرف على الضميمة توقف وجود خارجي وذهني، وتوقف الموصول على الصلة توقف تعين لإزالة الإبهام عنها، وأن الضميمة في الحرف يتوقف حالها على ذكر الحرف بخلاف الصلة فإن معناها قائم بالموصول، والجهالة في الحرف تتوقف على الضميمة وضعاً واستعمالاً بخلاف الجهالة في الموصول فهي عند السامع دون الواضع والمتكلم.

(٤) وتَحَصُّلُهُ خارجاً وتَعَقُّلُهُ ذهناً، فالأوَّلُ: إشارةٌ لتوقُّفِ وَصْفِ المُتَعَلِّقِ علىٰ معنىٰ الحرفِ، والثاني: إشارةٌ لتوقُّفِ معنىٰ الحرفِ علىٰ ذاتِ المُتَعَلَّقِ؛ فالعطفُ مغايرٌ. د: ٩٤ ـ ٩٥

(٥) وأمَّا عندَ الواضِعِ فهُوَ غيرُ مُبْهَمٍ؛ لأنَّهُ وَضَعَهُ للجزئيَّاتِ المعيَّنَةِ. د: ٩٥

(٦) في ط: بمعنىً.

(٧) أي: معنىً حاصلٌ في الموصولِ قائمٌ بهِ، والصِّلَةُ تُوَضِّحُ الإبهامَ الذي في الموصولِ؛ لأنَّ مضمونَها معنىً حاصِلٌ في الموصولِ ووَصْفٌ قائمٌ بهِ. د: ٩٥

لانتفاءِ الإبهامِ في المعنىٰ المُرادِ بـ(الموصولِ) بحَسَبِ الوَضعِ وعندَ المُتكلِّمِ.

التَّنبيهُ (**الثَّامِنُ الفِعْلُ والحَرْفُ يَشتَرِكانِ في أنَّهما يَدُلَّانِ علىٰ معنىً باعتبارِ كونِهِ ثابتاً للغيرِ**)(١).

إشارةٌ(٢) إلىٰ علَّةِ امتناعِ الحُكْمِ علىٰ الفِعْلِ والحَرْفِ مُستَعْمَلَينِ في معناهُما، وهِيَ: أنَّ صِحَّةَ الحُكْمِ علىٰ الشَّيْءِ موقوفةٌ علىٰ ثبوتِهِ في نفسِهِ(٣)، أي: استقلالُهُ بالمفهوميَّةِ؛ ليُمْكِنَ إثباتُ غيرِهِ لَهُ، وكلٌّ(٤) من مدلولَيهما غيرُ مُسْتَقِلٍّ بالمفهوميَّةِ، بل أَمْرٌ ثابتٌ للغيرِ.

فمعنىٰ (مِنْ) مَثَلاً كما ذَكَرَ، هُوَ: الابتداءُ الخاصُّ، الذي يكونُ آلةً لـمُلاحَظَةِ الغيرِ كـ(السَّيْرِ والبصرةِ).

ومَعْنىٰ (ضَرَبَ) هُوَ: ذلك الحَدَثُ المنسوبُ إلىٰ فاعِلٍ(٥) مّا، بحيثُ تكونُ النِّسبةُ [مرآةً](٦) لمُلاحَظَةِ طَرَفَيها(٧) وآلةً لِتَعَرُّفِهِما.

---

(١) أي: مُعَرِّفاً لحالِهِ، وذلك المعنىٰ في الحَرْفِ هُوَ تمامُ معناهُ، الذي هُوَ: المعنىٰ الجزئيُّ كـ(الابتداءِ الخاصِّ) فإنَّهُ مُعَرِّفٌ لحالِ (السَّيْرِ والبصرةِ)، وفي الفِعْلِ: النِّسبةُ المخصوصةُ الجزئيَّةُ، فإنَّها مُعَرِّفةٌ لحالِ الحَدَثِ والفاعِلِ. د: ٩٥

(٢) في د و ز: هذا إشارة.

(٣) لأنَّ إثباتَ الشَّيْءِ للشَّيْءِ فَرْعٌ عن مُلاحظةِ المُثبَتِ لـهُ بالاستقلالِ، فلا يصِحُّ إثباتُ الشَّيْءِ لِـمَا هُوَ غيرُ ملحوظٍ بالاستقلالِ. د: ٩٥ ـ ٩٦

(٤) في د وهـ و ط و ز: وكل واحد.

(٥) في ط: فاعلها.

(٦) في أ: آلة في الموضعين.

(٧) وهما الحدث والفاعل.

(ومنْ هذهِ الجهةِ) أي: كونِ[١] كُلٍّ[٢] من مفهومَيِ الفِعْلِ والحَرْفِ أمراً غيرَ ثابتٍ في نفسِهِ بل لغيرِهِ، (لا يَثْبُتُ لهُ الغيرُ) أي: لِكُلٍّ مِنْهُمـا، بل لا يَثْبُتانِ لِشَيْءٍ أَصْلاً[٣]، إذا كانا مُسْتَعْمَلَينِ في معناهُـما[٤].

وإنَّمـا قَيَّدْنا[٥] بـ(الاستعمـالِ)؛ لِئَلاَّ يَنْتَقِض بقولـهِم: (ضَرَبَ فِعْلٌ ماضٍ)/ ١٢-ب/ ، و(منْ حَرْفُ جَرٍّ)، فـإنَّ الألفاظَ كلَّها مـن حيثُ أنفسُها، أي: مقطوعاً فيها النَّظَرُ عن إرادةِ معانيها الـموضوعةِ هِيَ لـها مُتَساويةُ الأقدامِ، في صِحَّةِ الحُكْمِ عليها وبِها[٦].

[ومِنْهُم][٧] مَنْ قالَ: (ضَرَبَ) وَ(مِنْ) مَثَلاً في تلكِ الصُّورةِ اسمٌ[٨]، باعتبارِ دَعْوَىٰ وَضعِ الألفاظِ ـ الموضوعةِ لمعانٍ ـ لأَنْفُسِها أيضاً[٩] في ضِمْنِ ذلك الوَضـعِ، وحيثُ لا

(١) في ز: من كون.

(٢) في د: كل واحد.

(٣) فكُلٌّ من الفِعْلِ والحَرْفِ لا يُحكَمُ عليهِ ولا بهِ، ووَجْهُ الإضرابِ بـ(بلْ): أنَّ كلامَ المُصَنِّفِ رُبَّما يُوهِمُ جوازَ إثباتِهِما للغيرِ، والإخبارِ بِهِما عنهُ. د: ٩٦

(٤) واحترَزَ بذلك عمَّـا إذا كانا مُستعمَلَينِ في أَنْفُسِهِما، بأنْ أُريدَ بِهِما لَفظُهُما أوِ الجزءُ المُسْتَقِلُّ بالنِّسبةِ للفِعْلِ، فإنَّهُ يُخبَرُ بِهِما وعنهُما، وأشارَ إلىٰ الأوَّلِ بقولِهِ: (وإنَّما قيَّدنا... الخ)، وإلى الثاني كمـا في: (تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيرٌ من أنْ تراهُ)، فـ(تَسْمَعُ) مبتدأٌ خَبَرُهُ (خيرٌ)، كما صَرَّحَ بهِ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ، مُعَلِّلاً بأنَّ الفِعْلَ إنْ أُريدَ منهُ الحدثُ فقط كانَ اسماً؛ لاستقلالِهِ بالمفهوميَّةِ. د: ٩٦

(٥) في ج: قيدناهما.

(٦) لأنَّ الكلمةَ إنْ أُريدَ لَفظُها كانتِ اسمـاً، فيَصِحُّ الحُكْمُ عليها وبِها، وعلىٰ هذا فالحُكْمُ علىٰ اللَّفْظِ لا يَتَوَقَّفُ علىٰ كونِهِ موضوعاً. د: ٩٦

(٧) سقط من أ.

(٨) في ز: اسمان.

(٩) حاصِلُهُ: أنَّهُ لا يُحكَمُ إلاَّ علىٰ موضوعٍ؛ لأنَّ اللَّفْظَ كما وُضِعَ لمعناهُ قَصْداً وُضِعَ لنفسِهِ ضِمْناً أي: تَبَعاً، فإذا أَرَدْتَ مـنَ الكلمةِ (لَفْظَها) وَحَكَمْتَ عليها كانَ الـحُكْمُ علىٰ موضوعٍ، وسَمَّىٰ السَّعْدُ التفتازانيُّ ذلك (الوَضعَ الضِّمْنِيَّ). د: ٩٧

دليلَ لـهُم علىٰ تلك الدَّعوىٰ إلاَّ ذِكْرُ اللَّفظِ وإرادةُ نـفسِهِ، أَلْزَمَ[١] عليهم دَعْوىٰ وَضع المُهْمَلاتِ، في مِثْلِ قولِهِم: (جَسَقٌ مُهْمَلٌ، أوْ: ثلاثةُ أَحْرُفٍ)، ولا يَقْدُمُ عليها عاقِلٌ[٢] فَضْلاً عن فاضِلٍ.

ولقائِلٍ[٣] أنْ يقولَ: فحينئذٍ لا يكونُ (آمِنُوا) في قولِهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [سورة البقرة ـ آية: ١٣] اسماً؛ لانتفاءِ وَضْعِهِ، ولا فِعْلاً؛ لأنَّ المرادَ بِهِ لَفْظُهُ[٤]، فلا يَصْدُقُ قولُ النُّحاةِ: (ولا يَتَأَتّىٰ الكلامُ إلاَّ في اسمَينِ أوْ فِعْلٍ واسمٍ).

والجوابُ: أنَّ المرادَ من قولِهِم: (ولا يَتَأَتّىٰ[٥]... الخ)، أنَّهُ لا يَتَأَتّىٰ إلاَّ في اسمَينِ حقيقةً أوْ ما يَقومُ مُقامَهُما[٦]،..

---

(١) المُلزِمُ هُوَ السَّيِّدُ الشَّريفُ، بأنَّ الدليلَ الذي ذَكَرَهُ السَّعْدُ التفتازانيُّ لـو اقتضىٰ الوَضْعَ لاقتَضَىٰ كونَ الـمُهملاتِ موضوعةً لأنفُسِها، كما في قولكَ: (جَسَقٌ مُهْمَلٌ)؛ لأنَّ مقتضىٰ كونِها مهملةً أنَّها غيرُ موضوعةٍ، ومقتضىٰ كونِها موضوعةً أنَّها غيرُ مهملةٍ، فالتحقيقُ أنَّهُ إذا أُريدَ إجراءُ حُكمٍ علىٰ لفظٍ مخصوصٍ لم يُحتَجْ لِوَضعِهِ، بل يُكتفَىٰ بحُضُورِهِ والتَّلَفُّظِ بِهِ وإرادةِ لَفْظِهِ. د: ٩٧، **قلت**: وإنَّما عَبَّرَ عن ذلك بـ(الإلزامِ) دونَ القولِ بأنَّ ذلك مذهبُهُ؛ لأنَّ السَّعْدَ احترَزَ عن وَضعِ المهملاتِ بدعوى وَضعِ الألفاظِ الموضوعةِ لمعانٍ لأنفسِها، لا مطلقِ الألفاظِ المستعملةِ والمهملةِ، فالاعتراضُ في الحقيقةِ على تخصيصِهِ الدعوى، ولذا قال: (أَلْزَمَهُ).

(٢) في ب و ج و د و ط: العاقل و الفاضل.

(٣) أي: حينَ إذ لم يُوضعِ اللَّفظُ لنفسِهِ كما ادَّعاهُ السَّيِّدُ الشريفُ، وحاصِلُ الإشكالِ: أنَّ قولَهُ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ كلامٌ قَطْعاً، و(آمِنُوا) ليسَ فِعْلاً، وإلاَّ كانَ مدلولُهُ الطَّلَبَ وهُوَ غيرُ مقصودٍ، وإنَّما المقصودُ: قيلَ لَهُم هذا اللَّفظُ، وليسَ اسماً، وإلاَّ لَزِمَ القولُ بوَضعِ اللَّفظِ لنفسِهِ، فلا يَتِمُّ حَصْرُ النُّحاةِ تركُّبَ الكلامِ من: اسمَينِ أوِ اسمٍ وفِعْلٍ. د: ٩٨

(٤) في هـ: لفظة آمنوا.

(٥) في ب: بزيادة: الكلام.

(٦) فيكونُ قولُهُ تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ مُركَّباً من: فِعْلٍ ومن قائمٍ مُقامَ الاسمِ. د: ٩٨

و(آمِنُوا) منْ حيثُ [إرادةُ][(١)] نفسِ اللَّفْظِ [بهِ][(٢)] كـ(الاسمِ) مُستَقِلٌّ[(٣)] بالـمفهوميَّةِ، ولا بدَّ منِ اعتبارِ هذا التأويلِ علىٰ هذا التقديرِ[(٤)]؛ لِئَلاَّ يُشكِلَ ذلك الحَصْرُ، وتعريفُ الكلامِ[(٥)] [والمبتدإِ][(٦)].

اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ يقالَ: ذلك[(٧)] الحَصْرُ وتلك التعريفاتُ مَبْنِيَّةٌ علىٰ اعتبارِ ما هُوَ الشَّائِعُ في [الاستعمالاتِ][(٨)]، لا علىٰ اعتبارِ النَّوادِرِ، وإذا كان معنىٰ الفِعْلِ والحَرْفِ كذلك (فامتَنَعَ الخَبَرُ عنهُما).

التَّنبيهُ (التَّاسعُ الفِعْلُ مدلولُهُ كُلِّيٌّ)، ولمّا ذَكَرَ في التنبيهِ الثَّامِنِ جِهَةَ الاشتراكِ بينَهُما[(٩)]، ذَكَرَ في التنبيهِ التَّاسعِ جِهَةَ الافتراقِ.

إِعْلَمْ[(١٠)] أنَّ الفِعْلَ باعتبارِ بعضِ معناهُ ـ وهُوَ: الحَدَثُ ـ كُلِّيٌّ، وأمَّا باعتبارِ تمامِ

---

(١) سقط من أ.

(٢) سقط من أ.

(٣) في و: المستقل.

(٤) أي: عَدَمِ وَضعِ الألفاظِ لأنفُسِها. د: ٩٨

(٥) المعرَّفِ بـ: (ما تَضَمَّنَ منَ الكَلِمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاتِه)، والكَلِمُ واحِدُهُ: كلمةٌ، وهِيَ: اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ، و(آمِنُوا) خارجٌ عن ذلك، فلا يكونُ قولُهُ تعالىٰ المارُّ كلاماً قَطْعاً. د: ٩٨

(٦) المُعَرَّفِ بـ: (الاسمِ المُجَرَّدِ عن... الخ)، وهذا لا يَشْمَلُ: (ضَرَبَ فِعْلٌ ماضٍ)؛ فهُو غيرُ جامعٍ لخُرُوجِهِ. د: ٩٨، وفي أ: الابتداء.

(٧) في ط: ذكر.

(٨) في أ: الاستعمال.

(٩) وهِيَ الدلالةُ علىٰ معنىً مُعرِّفٍ لحالِ الغيرِ. د: ٩٩، وفي ب: ولمَا ذكره في التنبيه الثامن من جهة الاشتراك... الخ.

(١٠) قلت: حاصل هذا الاعتراض منع كلام المصنف؛ لأن في كلامه إجمالًا؛ إذ الفعل باعتبار جزء معناه كلي وباعتبار تمام معناه جزئي غير مستقل، وأن الأولى للمصنف أن يقول: بعض مدلول الفعل وهو

معناهُ ـ وهُوَ: الـحَدَثُ ونِسْبَةٌ[١] في زمانٍ معيَّنٍ إلىٰ موضوعٍ مَّا ـ ففي كُلِّيَّتِه نَظَرٌ، بل هُوَ باعتبارِ تمامِ[٢] معناهُ كـ(الحَرْفِ)[٣].

فكما أنَّ لفظةَ[٤] (مِنْ) موضوعةٌ وَضْعاً عامّاً لكُلِّ ابتداءٍ خاصٍّ بخصوصِهِ، كذلك لفظةُ (ضَرَبَ) موضوعةٌ وَضْعاً عامّاً لكلِّ نِسْبةٍ للحَدَثِ إلىٰ فاعِلٍ[٥] بخصوصِها، فجَعْلُهُ من أقسامِ اللَّفْظِ[٦] الموضوعِ لمعنىً كُلِّيٍّ غيرُ مستقيم.

ولمَّا كانَ/ ١٣ـأ/ الحَدَثُ[٧] الذي هُوَ جُزْءُ معنىٰ الفِعْلِ مُستقِلاً بالمفهوميَّةِ، (قد

الحدث مستقل بالفهم كلي.

(١) في ب وج ود وط وز: ونسبته.

(٢) سقط من ب.

(٣) أي: في كونِهِ موضوعاً للمُشخَّصاتِ بِوَضعٍ عامٍّ، لكنْ ما أفادَهُ من: أنَّ الفِعْلَ موضوعٌ بوَضعٍ واحدٍ لمجموعِ معناهُ مخالفٌ لِمَا ذكرَهُ المُحقِّقونَ، من أنَّ المشتقّاتِ موضوعةٌ بوَضْعَينِ:
باعتبارِ مادَّتِها وَضْعاً نَوْعِيّاً.
باعتبارِ هَيْئَتِها موضوعةٌ للمشخَّصاتِ وَضْعاً عامّاً.
فـ(ضَرَبَ) مثلاً باعتبارِ مادَّتِهِ موضوعٌ للحَدَثِ، وباعتبارِ هَيْئَتِهِ: لكُلِّ نسبةٍ لذلك الحَدَثِ إلىٰ فاعلٍ مّا في زمانٍ معيَّنٍ. د: ٩٩

(٤) في ط: لفظ.

(٥) في ب ود وهـ وط وز: فاعل ما.

(٦) سقط من ب.

(٧) لـمَّا كانَ ظاهِرُ كلامِ المُصَنِّفِ أنَّ الإخبارَ بالشَّيْءِ مُتفَرِّعٌ عن كُلِّيَّتِهِ، أَعْرَضَ الشَّارِحُ عنهُ وجَعَلَهُ متفرِّعاً عنِ استقلالِهِ بالمفهوميَّةِ، لا عن كُلِّيَّتِهِ، وإنْ كانتِ الكُلِّيَّةُ ملزومةً والاستقلالُ بالمفهوميَّةِ لازِمٌ لها، وكلَّما تَحَقَّقَ الملزومُ تحقَّقَ لازمُهُ. د: ٩٩ قلت: لا تلازم بين الكلية والاستقلال وإلا لزم أن المدلولات الجزئية التي من ضمنها العلم والضمائر مثلاً غير مستقلة بالفهم، ولو قلنا بالتلازم لزم أن الحرف مستقل بالفهم لجزئيته.

يَتحقَّقُ في ذواتٍ مُتعَدِّدَةٍ)، صالِحاً للانتسابِ إلىٰ كُلٍّ منها، (فجازَ نِسْبَتُهُ إلىٰ خاصٍّ منها)[١] أي: من كُلٍّ واحدٍ منها (فيُخْبَرُ بهِ) أي: بالفِعْلِ باعتبارِ ذلك الحَدَثِ عن شيءٍ.

وهُوَ بهذا الاعتبارِ[٢] مُسْنَدٌ دائِماً؛ إذ قدْ اعتُبِرَ في مفهومِهِ ذلك بحَسَبِ الوَضْعِ، فلا يُمكِنُ جَعْلُهُ مُسنداً إليهِ (دونَ الحَرْفِ[٣]؛ إذْ تَحَصُّلُ مدلولِهِ) أي: تَعَقُّلُ مدلولِ الحَرْفِ[٤]، الذي هُوَ تَحَصُّلُهُ[٥] الذِّهْنِيُّ (إنَّما هُوَ بما يُتحَصَّلُ[٦] لهُ) أي: بِتَبَعِيَّةِ ما يُحَصِّلُ مدلولُ الحرفِ لهُ من مُتعَلَّقِهِ[٧]، وإذا كانَ[٨] غيرَ مُسْتَقِلٍّ في التَّعَقُّلِ والتَّحَقُّقِ، (فلا يُعْقَلُ[٩] لغيرِهِ)، فلا يكونُ مُخبراً بِهِ، كما لا يكونُ مُخْبَراً عنهُ لذلكَ[١٠].

---

(١) في ج و د: منه.

(٢) قلت: بل هو بهذا الاعتبار مسند ومسند إليه لكونه مستقلّا بالفهم.

(٣) لمَّا كانَ الاستقلالُ بالمفهوميَّةِ لازماً للكُلِّيَّةِ، تفرَّعَ عنها صِحَّةُ الإخبارِ بِهِ، بخلافِ الحَرْفِ، ولكنَّ المُصَنِّفَ اقتَصَرَ في الفِعْلِ علىٰ الكُلِّيَّةِ وهيَ ملزومةٌ للاستقلالِ، واقتَصَرَ في الحَرْفِ علىٰ نَفْيِ الاستقلالِ المُسْتَلْزِمِ عَدَمَ الكُلِّيَّةِ؛ اتِّباعاً لقاعدةِ: أنَّهُ كُلَّما تَحَقَّقَ الملزومُ تَحَقَّقَ اللازِمُ في جانِبِ الفِعْلِ، وكُلَّما انتفىٰ اللاَّزِمُ انتفىٰ الملزومُ في جانبِ الحَرْفِ. د: ١٠٠

(٤) وكانَ الأَوْلىٰ أنْ يَزيدَ التَّحَقُّقَ الخارجِيَّ، ولو قال: (أي تَعَقُّلُ مدلولِ الحرفِ في الذِّهْنِ وتحقُّقُهُ في الخارجِ إنَّما هو... الخ) كان أولى. د: ١٠٠

(٥) في ب: تحصيله.

(٦) في ب و د: يحصل، وفي ج: حصل.

(٧) أي: بتبعيَّةِ متعلِّقٍ يُحَصِّلُ، أي: يُلاحَظُ مدلولُ الحرفِ لهُ، أي: لذلك المتعلِّقِ، أي: لأجلِ تعرُّفِ حالِهِ. د: ١٠٠

(٨) في ب: مدلوله، وفي هـ: مدلول الحرف.

(٩) في هـ: يتعقّل.

(١٠) لأنَّ الثبوتَ للغيرِ فَرْعُ الاستقلالِ. د: ١٠٠

التَّنبيهُ (العاشِرُ في ضميرِ الغائِبِ، وكُلِّيَّتِهِ[١] نَظَرٌ، فتأمَّلْ).

وَجْهُ النَّظَرِ: أنَّ الضَّميرَ ـ مُطْلقاً سواءٌ كانَ للغائِبِ أوِ المُتكَلِّمِ أوِ المُخاطَبِ[٢] ـ مَوْضُوعٌ لكُلٍّ منَ [المُشَخَّصاتِ][٣] وَضْعاً كُلِّيّاً [عامّاً][٤].

فقد عُلِمَ منه: أنَّ في كُلِّيَّةِ الضَّميرِ[٥] الغائِبِ[٦] ـ باعتبارِ تَوَهُّمِ[٧] وَضعِ كُلِّ واحدٍ من أفرادِهِ لمفهومٍ كُلِّيٍّ، كَوَضْعِ (هُوَ) لمفهومِ الواحِدِ الغائِبِ المُذَكَّرِ ـ نَظراً.

وفي بعضِ النُّسَخِ: (وفي كُلِّيَّتِهِ وجُزْئيَّتِهِ نَظَرٌ).

وَجْهُهُ[٨]: أنَّ كثيراً مَّا يكونُ المَرْجِعُ إليهِ الضَّميرُ الغائِبُ كُلِّيّاً[٩] كما يكونُ[١٠] جُزْئيّاً[١١].

---

(١) في كافة النسخ بزيادة: وفي.

(٢) في ب و د وهـ: للمتكلم أو للمخاطب.

(٣) في أ و ب: مشخصات.

(٤) سقط من أ. قلت: تفسير للكلية لدفع كون المراد أن مدلوله كلي، بل الوضع كلي.

(٥) في ج و د و ز: ضمير.

(٦) سقط من ب.

(٧) لأنَّ الحُكْمَ بكُلِّيَّتِهِ مخالفٌ لوَضعِ الواضِعِ، ولا مُستَنَدَ لهُ إلاَّ التَّوهُّمُ المذكورُ. د: ١٠١

(٨) في ج و د وهـ: ووجهه.

(٩) كما في قولِكَ: (جاءَني إنسانٌ فأكرَمْتُهُ). د: ١٠١، **قلت**: المثالُ المذكورُ لا يَدُلُّ على أنَّ مَرْجِعَ الضَّميرِ كُلِّيٌّ؛ إذِ المُتَّصِفُ بالـمَجيءِ فَرْدٌ من هذا الصِّنْفِ غيرُ مُشَخَّصٍ، كما هُوَ الأَصْلُ في دلالةِ النَّكِراتِ، وكونُهُ غيرَ مُشَخَّصٍ لا يعني أنَّ ضميرَ الغائِبِ موضوعٌ لغيرِ المُشَخَّصِ، غايةُ ما في الأَمْرِ أنَّهُ مجازٌ؛ إذِ الأَصْلُ في الضَّميرِ أنْ يعودَ إلىٰ مُشَخَّصٍ، فالأنْسَبُ أنْ يُمَثِّلَ لـهُ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ﴾، فالضَّميرُ عادَ إلىٰ (الخمرِ والميسرِ)، وهُما مفهومانِ كُلِّيَّانِ مُشَخَّصانِ بالنَّوْعِ؛ لأنَّ اللاَّمَ فيهما للعَهْدِ الذِّهْنِيِّ.

(١٠) وفي ب: كان.

(١١) كما في قولك: (جاءَني زيدٌ فأكْرَمْتُهُ). د: ١٠١

والحُكْمُ ـ بأَنَّهُ في أَحَدِهِما مَجازٌ ـ بعيدٌ لكَثْرَةِ الكُلِّ[١]، فالجَزْمُ بكُلِّيَّتِهِ وجُزْئِيَّتِهِ مَحَلُّ نَظَرٍ فتَأَمَّلْ[٢]، والحقُّ: أَنَّهُ قد يكونُ كُلِّيّاً وقد يكونُ جُزْئِيّاً[٣]، ....

---

(١) في ب و ج وهـ و ط و ز: لكثرته.

(٢) قلت: لعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ الإشارةُ إلىٰ الفَرْقِ بينَ مَفْهُومَيِ الكُلِّيِّ والجُزْئِيِّ المنطِقِيَّيْنِ، والنَّكرةِ والمعرفةِ النحوِيَّيْنِ، فالمعرفةُ عندَ النَّحوِيِّينَ من عوارضِ الألفاظِ أَوَّلاً وبالذاتِ، والمعاني ثانياً وبالتَّبَعِ، بخلافِ الكُلِّيِّ والجُزْئِيِّ اللَّذَينِ هُما من عوارضِ المعاني لا الألفاظِ، والفَرْقُ بينَهُما أَنَّ المعرفةَ ما لُوحِظَ في مفهومِها التَّشَخُّصُ والتعيُّنُ، بخلافِ النكرةِ، سواءٌ كانَ تَشَخُّصُ الـمعرفةِ تَشَخُّصاً شَخْصِيّاً كـ(زيدٍ) أَوْ تَشَخُّصاً نَوْعِيّاً كـ(الـمُعَرَّفِ بلامِ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ وعلَمِ الجِنْسِ)، فمِنَ الـمعارِفِ جزئيَّاتٌ حقيقةً ومنها جزئيَّاتٌ إضافيَّةٌ (كُلِّيَّاتٌ)، فلا تساوِيَ بينَ مفهومِ مصطلحِ المعرفةِ عندَ النَّحْوِيِّينَ مع مفهومِ مصطلَحِ الجُزْئِيِّ عندَ المنطِقِيِّينَ، وكذا النَّكرةُ معَ مصطلحِ الكُلِّيِّ المنطقيِّ، ونتيجةً لهذا الاشتباهِ سَرَىٰ مـا تَصَوَّرَهُ السَّمَرْقَنْدِيُّ أنَّ الـمُصَنِّفَ العَضُدَ ذَهَبَ إلىٰ القولِ بوَضْعِ الضَّميرِ الغائِبِ للمُشخَّصاتِ اتِّباعاً للنَّحوِيِّينَ في تصنيفِهِم لهُ في المعارِفِ، معَ أنَّ منَ المعارِفِ ما هُوَ جُزْئِيٌّ حقيقيٌّ وإضافيٌّ (كُلِّيٌّ)، والحقُّ أنَّ مرادَ العَضُدِ في قولِهِ: (وفي كُلِّيَّتِهِ نَظَرٌ)، أي: في دلالتِهِ علىٰ غيرِ الـمُشَخَّصِ نَظَرٌ، أي: في رجوعِهِ إلىٰ النَّكرةِ لا يَعْنِي أنَّهُ كُلِّيٌّ؛ لأنَّ النَّكرةَ وإنْ كانَتْ غيرَ مُشَخَّصَةٍ فليسَتْ كُلِّيَّةً؛ لأنَّها الفردُ غيرُ الـمُشَخَّصِ، فلا حُجَّةَ للمُسْتَدِلِّ عنِ السَّعْدِ التفتازانيِّ بالقولِ: إنَّها موضوعةٌ للكُلِّيَّاتِ؛ لأنَّها راجِعَةٌ إلىٰ النَّكرةِ، بل غايةُ ما في الأَمْرِ أنَّ رُجُوعَها إلىٰ النَّكرةِ مجازٌ، منِ استعمـالِ الـموضوعِ للمُشَخَّصِ في غيرِهِ، وأمَّا رجوعُ الضَّميرِ إلىٰ الـمُعَرَّفِ بلامِ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ أَوْ عَلَمِ الجِنْسِ، فلا يـعْنِي عَدَمَ تَـشَخُّصِ الضَّميرِ وَضْعِيّاً، لأنَّ التَّشَخُّصَ أَعَمُّ منَ التَّشَخُّصِ الحقيقيِّ أوِ النَّوْعِيِّ، والحاصِلُ أنَّ تداخُلَ مفهومَيِ الكُلِّيِّ والجُزْئِيِّ بالـمعرفةِ والنَّكرةِ أَدَّىٰ إلىٰ سلسلةٍ منَ الاشتباهاتِ في هذا التَّنبيهِ، فنعودُ للقولِ: بأنَّ الكُلِّيَّةَ في (عِلْمِ الوَضْعِ) يرادُ بها عَدَمُ التَّشَخُّصِ، والجزئيَّةَ يرادُ بها الـمُشَخَّصُ، كما سَبَقَتِ الإشارةُ إليهِ.

(٣) وعلىٰ هذا فضميرُ الغائِبِ موضوعٌ للمُشَخَّصاتِ بوَضْعٍ، ولِلأَمْرِ الكُلِّيِّ بوَضْعٍ، فهُوَ مُشْتَرَكٌ، وما مرَّ من أنَّ الضَّميرَ مُطلقاً موضوعٌ للمُشخَّصاتِ فهُوَ مجاراةٌ للمَتْنِ علىٰ خلافِ التَّحقيقِ. د: ١٠١، قلت: وفي هذا الـحَقِّ بُعْدٌ، لأنَّ عَوْدَ الضَّميرِ إلىٰ النَّكِرَةِ الـمُشَخَّصَةِ يكون بنوعِها، على أن هذا الجواب بالنظر إلى الاستعمال دون الوضع.

والمُصَنِّفُ[١] إنَّما عَدَّهُ منَ الجُزْئِيَّاتِ نَظَراً إلىٰ أنَّ أَكْثَرَ أئِمَّةِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَدُّوا (المُضْمَراتِ) مُطلقاً منَ المَعارِفِ، واعتبروا[٢] فيها الجُزْئِيَّةُ؛ بناءً علىٰ تعريفِهِم (المَعْرِفَةَ)[٣] بـ: (ما وُضِعَ لِشَيءٍ بعينه)[٤].

التَّنبيهُ (**الحادي عَشَرَ**)

المَقصودُ من هذا التَّنبيهُ[٥] علىٰ تَفْرِقَةٍ بينَ الحَرْفِ[٦] والأسماءِ[٧] التي تُشابِهُ الحَرْفَ، في التزامِ ذِكْرِ المُتَعَلَّقِ، وذلك مثلُ: (**ذو وفوق؛ فإنَّ مفهومَهُما كُلِّيٌّ؛ لأنَّهما بمعنىٰ: صاحِبٍ وعُلُوٍّ**[٨]**، وإنْ كانا لا يُستَعْمَلانِ إلاَّ في جُزْئِيَّينِ**) إضافيَّينِ[٩]،

---

(١) في ب وج: بزيادة: رحمه الله

(٢) في الأصل: واعتبر.

(٣) ينظر المفصل في صنعة الإعراب ـ الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط ١، ١٩٩٣م: ١/ ٢٤٥، شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ـ الأشموني، علي بن محمد (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٩م: ١/ ٨٦.

(٤) واعتُرِضَ: بأنَّ عدَّهُ من المعارفِ لا يتوقَّفُ علىٰ اعتبارِ الجُزْئِيَّةِ الحقيقيَّةِ فيهِ؛ لأنَّ التعيينَ المُعتبَر في المعارِفِ أَعَمُّ من النَّوعِيِّ والشَّخصِيِّ، ألا ترىٰ أنَّ المُعرَّفَ بلامِ العَهْدِ الخارجِيِّ معيَّنٌ بالشَّخصِ، والمُعرَّفَ بلامِ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ مُعيَّنٌ بالنَّوعِ، نَحْوُ: (ادخُلِ السُّوقَ) إذا كانَ في البَلَدِ أسواقٌ. د: ١٠١

(٥) في ج و ز بزيادة: التنبيه، وجعل التنبيه الأول بدلا، وفي د و ه و طـ: ما نصه: المقصود من هذا التنبيه الإشارة إلىٰ التفرقة.

(٦) سقط من ب، وفي د بزيادة: بين، وفي هامش ط: وبين الحرف.

(٧) والحَرْفِ، وحَذَفَهُ للعِلْمِ به. د: ١٠٢

(٨) وهُما كُلِّيَّانِ، والمُعتبَرُ في الكُلِّيَّةِ المعنىٰ الموضوعُ لهُ، وحينئذٍ فهُما داخِلانِ فيما مدلولُهُ كُلِّيٌّ. د: ١٠٢

(٩) في ب: الجزئيين الإضافيين.

بالنِّسبةِ إلىٰ معناهُما الذي هُوَ: الصَّاحِبُ والعُلُوُّ؛ لعُرُوضِ الإضافَةِ[١].

فلا يكونانِ جُزئيَّينِ[٢] بحَسَبِ الوَضعِ، بمُجَرَّدِ[٣] استعمالِهِما في الجُزْئيَّينِ الإضافيَّينِ، اللَّذينِ قد يكونانِ جُزْئيَّينِ حقيقيَّينِ وقد يكونانِ كُلِّيَّينِ أيضاً، كما تقولُ: (الإنسانُ ذو نُطْقٍ وذو حياةٍ)[٤]، ولذا لا يَصِحُّ أنْ يُحمَلا علىٰ الجُزْئيَّةِ الحقيقيَّةِ علىٰ ما يُتبادَرُ منَ المُقابَلَةِ بالكُلِّيِّ، فظَهَرَ التَّفْرِقَةُ بينَهُما وبينَ الحَرْفِ؛ إذ معنىٰ الحَرْفِ جُزْئيٌّ مُشَخَّصٌ[٥]، كما بُيِّنَ.

التَّنبيهُ (**الثَّاني عَشَرَ**)

(**لا يَريبُكَ**) أي: لا يُوقِعُكَ في رِيبةٍ وشَكٍّ، (**تَناوُبُ الألفاظِ بَعْضِها مكانَ بعضٍ**) أي: تناوُبُ بَعْضِها/ ١٣ـب/ مكانَ بَعْضٍ.

وإنْ قُرِئَ بالضَّمِّ[٦]، فالمعنىٰ: تناوُبُها واقِعاً بَعْضُها[٧] مكانَ بعضٍ،..............

---

(١) عِلَّةٌ للحَصْرِ المذكورِ، أي: لأجْلِ الإضافةِ العارِضَةِ لَهُما؛ لأجلِ التَّوصُّلِ بهما للوَصْفِ بالمضافِ إليه. د: ١٠٢

(٢) في ج: بزيادة حقيقيين.

(٣) في د وهـ و ط و ز: بل بمجرد.

(٤) و: (الإنسانُ فوقَ الأرضِ)، وهذانِ مثالانِ لاستعمالِهِما في الجُزْئيَّينِ الإضافيَّينِ اللَّذَينِ هُما كُلِّيَّانِ؛ لأنَّ (صاحِبَ نُطقٍ) أَخصُّ من مطلقِ (صاحِبٍ)، وصاحِبُ النُّطقِ هُوَ الإنسانُ، وهُوَ جُزئيٌّ إضافيٌّ؛ لاندراجِهِ تحتَ (الحيوانِ) وهُوَ في ذاتِهِ كُلِّيٌّ، ومثالُ استعمالِهِما في الجُزْئيَّينِ الإضافيَّينِ اللَّذَينِ هُما جُزْئيَّانِ حقيقيَّانِ نَحْوُ: (زيدٌ ذو نُطقٍ)؛ لأنَّ (زيداً) جزئيٌّ إضافيٌّ؛ لاندراجِهِ تحتَ الإنسانِ، وهُوَ في ذاتِهِ جُزْئيٌّ حقيقيٌّ. د: ١٠٣

(٥) وَضعاً، وهذِهِ الأسماءُ معناها الموضوعةُ لهُ كُلِّيٌّ، وإنَّما عَرَضَتِ الجُزْئيَّةُ لها بحَسَبِ الاستعمالِ. د: ١٠٣

(٦) أي: بعضُها. د: ١٠٣

(٧) حلُّ معنىً لا حلُّ إعرابٍ؛ فاندفَعَ ما يقالُ: إنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ (بعضُها) فاعِلًا بـ(واقِعاً)، وحينئذٍ فليسَتِ الحالُ جملةً، بل مفردةٌ، وهِيَ: (واقِعاً). د: ١٠٢ ـ ١٠٣

علىٰ أنَّ الجُمْلَةَ حالٌ مُؤكِّدةٌ.

(إذِ المُعْتَبرُ الوَضْعُ)، خَتَمَ الرِّسالةَ بِدَفْعِ ما عَسَىٰ أنْ يَـخْطُرَ بِبَعْضِ الأَوْهامِ، وهُوَ: أنَّ الحُكْمَ بالكُلِّيَّةِ والجُزْئِيَّةِ والعَلَمِيَّةِ والموصوليَّةِ وأمثالِـها[1] إنَّـما هُوَ باعتبارِ ما استُعْمِلَ فيها منَ المعاني.

فإذا قُلْتَ مَثَلاً: (جاءَنِي ذو مالٍ)، وأَرَدْتَ بِهِ (زيداً)، فيَحْتَمِلُ أنْ يُتوَهَّمَ أنَّهُ جُزْئِيٌّ لاستعمالِهِ في الجُزْئِيِّ.

وكذا إذا انحَصَرَ في بَلْدَةٍ حِفْظُ التَّوراةِ في (زيدٍ)، فقُلْتَ: (الذي حَفِظَ التَّوراةَ في هذهِ البلدةِ حاضِرٌ)، فرُبَّما يُتَوَهَّمُ أنَّ هذهِ الألفاظَ[2] أَعْلامٌ شَخْصِيَّةٌ؛ لاتِّحادِ المرادِ من كُلٍّ منها[3] ومِنَ العَلَمِ الشَّخْصِيِّ.

وَوَجْهُ الدَّفعِ ما ذُكِرَ: أنَّ المُعْتَبَرَ في الألفاظِ هُوَ [حالُ][4] الوَضْعِ، والموضوعُ لهُ في (ذو) أَمْرٌ كُلِّيٌّ[5]، وإنِ استُعْمِلَ هَهُنا في مُشَخَّصٍ فلا يكونُ جُزْئِيّاً، بخلافِ (زيدٍ) فإنَّهُ جُزْئِيٌّ؛ لِوَضْعِهِ [لذلكَ المُشَخَّصِ][6]، وكذا الحالُ في مِثْلِ هذهِ الصُّورَةِ.

---

(١) في ط و ز بزيادة: للألفاظ.

(٢) أرادَ بـ(الجَمْعِ): ما فوقَ الواحدِ؛ لأنَّ حَقَّهُ أنْ يقولَ: إنَّ هذَينِ اللَّفظَينِ. د: ١٠٣

(٣) في ب وج: منهما.

(٤) في أ: حاصل.

(٥) فالموضوعُ لهُ في (الذي): الجزئيَّاتُ المُستَحْضَرَةُ بقانونٍ كُلِّيٍّ وهُوَ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ، والانحصارُ في (زيدٍ) قرينةٌ معيِّنةٌ للمرادِ من تلك الجُزئيَّاتِ بخلافِ (زيدٍ)؛ فإنَّهُ موضوعٌ لجُزْئِيٍّ مُعَيَّنٍ، فيَصْدُقُ عليهِ تعريفُ (العَلَمِ الشَّخصِيِّ) دونَ (الذي)، وإنِ اتَّـحَدَ المرادُ منهما، وكذلك (ذو) في المثالِ، و(زيدٌ) وإنِ اتَّحَدَ المرادُ منهما، لكنَّ الأوَّلَ كُلِّيٌّ والثاني جُزْئِيٌّ. د: ١٠٣

(٦) سقط من أ.

تَمَّتِ الرِّسالةُ بعونِ اللهِ وتوفيقِهِ،

علىٰ يدِ أَضْعَفِ العبادِ حُسَيْنِ بنِ مُلاَّ مُحَمَّدِ بنِ زينِ الدِّينِ(...)(١)

واللهُ أَعْلَمُ بالصَّوابِ، وإليهِ المَرْجِعُ والمآبُ،

والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدِنا مُحَمَّدٍ خيرِ الأَنامِ،

وعلىٰ آلِهِ وأصحابِهِ الأَئِمَّةِ الأَعلامِ.

* * *

(١) عليه طمس.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

* * *

طبعة مزيدة ومنقحة

المقالات في المقولات

(علم الحكمة)

للشيخ العلامة مفتي العراق

عبد الكريم المدرس

(ت ١٤٢٦هـ)

تعليق الشيخ الدكتور

ريان توفيق خليل

عني بنشره

الأستاذ الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي



التعريف بالمؤلّف

ـ **اسمه وسيرته:** هو العلاَّمة مفتي العراق (الشيخ عبد الكريم بن محمد بن فتاح ابـن سليمان بن مصطفى بن محمد الكردي الشهرزوري البياري الشافعي الأشعري القادري النقشبندي)، وأمه اسمها: خانم، وأم أبيه اسمها: ريحان بنت نصر الله، وله ألقاب كثيرة، منها (المدرس)؛ لكثرة تدريسه للعلوم لأكثر من (٨٠) عاماً، و(النامي) وهو لقبه الشعري ويعني (المزدهر)، وكني بـ(أبي الفاتح)، واختلف في تاريخ ولادته، فقيل سنة (١٣٢٣هـ) أو سنة (١٣٢١هـ) أو سنة (١٣١٨هـ)، ولد في قرية (كويزه كويره) التابعة لمدينة (مريوان) في (كردستان إيران)، ولذا كان يلقب بـ(عبد الكريم المريواني)، واشتهر بـ(عبد الكريم بيارة) نسبة إلى ناحية (بيارة) التابعة لقضاء حلبجة بكردستان العراق، لكونه مدرساً في تلك الناحية في خانقاه الشيخ علاء الدين النقشبندي مدة (٢٤) عاماً، وينتمي الشيخ إلى عشيرة (القاضي) القاطنين في قضاء (سيد صادق)، وهو من أسرة ملتزمة بالتقوى والصلاح، وكان أبوه ورعاً تقياً ومن مريدي الشيخ (علاء الدين النقشبندي)، وتزوج الشيخ في حياته أربع زوجات، وأنجب عدداً من الأبناء منهم: الملا فاتح وأسعد ومحمد وصلاح الدين وأحمد ومحمد نجيب وجلال وعبد القادر، وخدم الشيخَ مجموعةٌ من الكرام منهم: خاله نوري والحاج صلاح المصري وأبو عثمان الحاج إسماعيل.

توجه الشيخ في سن مبكرة نحو الدراسة والعلم؛ فبدأ بتعلم حروف الهجاء ثم

بقراءة القرآن الكريم، وبدأ بدراسة (تصريف العزي) سنة (١٣٣١هـ)، ثم تجول في المدارس فقرأ المقدمات النحوية والصرفية حتى مبحث (التمييز) من كتاب (الجامي) شرح الكافية، ثم سافر إلى السليمانية، وقرأ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، ثم ذهب إلى (مريوان) عند مرشده الشيخ (علاء الدين النقشبندي)، وبقي يدرس النحو والمنطق وآداب البحث والتشريح والفقه، ثم عاد إلى بيارة سنة (١٣٣٨هـ)، ودرس (الكلنبوي برهان) في علم المنطق، وبعدها انتقل إلى السليمانية ونزل في خانقاه (مولانا خالد النقشبندي) والمدرس بها يومئذ العلامة الشيخ (عمر) الشهير بابن القرداغي، فبقي عنده ملازماً حتى أجازه، وهكذا تتلمذ الشيخ على مجموعة من المشايخ الكرام والأئمة الأعلام، منهم: الملا محمد سعيد العبيدي، والشيخ عمر الشهير بـ(ابن القرداغي)، والملا عبد الواحد بن الملا عبد الصمد الهجيجي... وغيرهم الكثير، وأما تلامذته فقد اجتمع حوله الكثير من الطلاب العراقيين وغيرهم من الهند والجزائر والمغرب وباكستان والسودان وفلسطين وغيرها، ولا نستطيع أن نذكر تلامذته لكثرة من قام بتدريسهم، فقد منح أول إجازة علمية للملا محمد زاهد سنة (١٩٣٢م)، وعدد من منحهم الإجازة العلمية في (بيارة) وحدها (٢٧) شيخاً، وفي كركوك (٦) شيوخ، وفي بغداد أكثر من (٣٠) شيخاً، وقد حصل الشيخ على مجموعة من الإجازات العلمية؛ فكانت إجازته الأولى من شيخه (ابن القرداغي) سنة (١٣٤٣هـ)، ومما نصت الإجازة عليه: «الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء والمرسلين، ونوّر قلوبهم بأشعة أسرار اليقين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مدينة علوم الأولين والآخرين، وعلى آله بروج فلك الهداية وأساس أصول الدين، وأصحابه الناطقين ببيان معاني الأحاديث البديهة مع أنحاء البراهين، وبعد فيقول الفقير إلى مولاه القدير عمر ابن الشيخ محمد أمين القرداغي (عفا عنهما الملك الهادي) قد

استجازني أخي في الدين العالم الفاضل والمحقق الكامل (الملا عبد الكريم)... وقد صرف شطراً من عمره، وبذل معظم أيام دهره، في اقتناء العلوم واجتناء فوائد الرسوم، ولازم مجلس إفادتنا مدى من الأعوام واشتغل بقراءة الحكمة والكلام، وسائر العلوم العقلية والنقلية عندنا بالجدّ والاهتمام، فجرّبته في الفروع والأصول فوجدته بمكان من القبول، وقد ترقى من حضيض المرتبة الهيولائية إلى ذرى مراتب التحقيق، وسما على سنام مدارج التدقيق، فأجزته إجازة تامة ورخصت له رخصة عامة، بتدريس فوائد العلوم من الفروع والأصول، وبسط فوائدها من المعقول والمنقول، كما أجازني بذلك شيخي العلامة المحقق الفهامة الشيخ محمد نجيب القرداغي، وهو أخذ الإجازة عن عمه سيد المحققين وسند المدققين الشيخ حسن، عن العلامة المشتهر في الآفاق مفتي العراق مولانا (محمد فيضي الزهاوي)، وتنتهي سلسلة إجازته إلى المولى النحرير ميرزا جان،... وهو أخذ الإجازة عن العلامة الجامع بين المعقول والمنقول المتحلّي بفنون الفروع والأصول مولانا محمد بن الرسول، عن العلامة الجاري علمه كالنهر الجاري مولانا صالح التلنباري عن النحرير العبقري مولانا صالح أفندي الحيدري، عن العالم الجليل والفاضل النبيل مولانا إسماعيل، عن العلامة الجاري علمه على البلاد والبوادي صبغة الله أفندي الحيدري الحسين آبادي عن والد الأعلم الأنور أحمد بن حيدر، عن والده الأفخم الأكمل حيد الأول، عن صدر المحققين غواص بحار المعاني مولانا زين الدين الكردي البلاتي عن صاحب المعالي نصر الله الخلخالي، عن صياد المعارف كالبازي مولانا جمال الدين الشيرازي (رحمة الله عليهم أجمعين) عن المولى جمال الدين محمود الكشكناري عن المولى جلال الدين الدواني عن والده سعد الملة والدين محمد الصديقي الدواني عن أستاذ البشر العقل الحادي عشر السيد الشريف علي الجرجاني عن مولانا مبارك شاه البخاري عن مولانا قطب الدين

الرازي عن المولى العلامة الشيرازي عن المولى عمر الكاتبي القزويني عن الإمام فخر الدين الرازي عن الإمام حجة الإسلام الغزالي عن إمام الحرمين عبد الملك... الخ»، كما أجازه الملا محمد الجوانروي، وتقلد الشيخ عدة مناصب منها رئاسة رابطة علماء المسلمين في العراق، والمفتي العام للديار العراقية وعضو المجلس الأعلى في الأوقاف الإسلامية وعضو في المجمع العلمي العراقي والمجمع العلمي الكردي، وكان مذهبه مذهب أهل السنة والجماعة الذين عرفوا بالأشاعرة، وكان في الفروع متابعاً لمذهب الإمام الشافعي، وبعد عمر مليء بالخدمة للعلم والشريعة والإسلام والمسلمين توفي رحمه الله ليلة الثلاثاء (٢٩) من شهر (آب) سنة (٢٠٠٥م) والموافق لـ(٢٤) من شهر (رجب) سنة (١٤٢٦هـ) وبعد أن صلي عليه شيّعت جنازته المباركة بالمقبرة الكيلانية في جامع الشيخ (عبد القادر الكيلاني) في (بغداد)، بعد أن بلغ سنة (١٠٥) سنوات،

ـ **مؤلفاته**: ترك الشيخ عدداً كبيراً من الكتب والمؤلفات والرسائل العلمية بمختلف اللغات العربية والكردية والفارسية في مختلف العلوم والفنون، حتى بلغت قرابة (١٠٠) مؤلف، منها: مواهب الرحمن في تفسير القرآن، والوسيلة في شرح الفضيلة في علم العقائد، وجواهر الكلام في عقائد أهل الإسلام، وجواهر الفتاوى، وإرشاد الأنام إلى أركان الإسلام، وصفوة اللآلي من مستصفى الإمام الغزالي، ورسائل الرحمة في المنطق والحكمة، وعلماؤنا في خدمة العلم والدين... وغيرها.

ـ **مكانته العلمية**: لقد أثنى على الشيخ علماء عصره وتحدثوا في فضله وعلمه وأخلاقه، منهم شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد الحق فيقول فيه: «والله أنتم لا تعرفون عن هذه الجوهرة؛ فإنه الكنز المكنون، وإن كتبه وتأليفاته وشروحه تقرأ عندنا في الأزهر منذ عقود»، وقال فيه الملا محمد الورتي: «كان الشيخ المدرس فقيهاً ورعاً

وأستاذاً بارزاً ومفكراً فذاً وعالماً جليلاً، ومفتياً ومتمسكاً بالمذهب، احترمه العلماء جميعهم ووضعوه في مكانة لائقة به، وإذا ذكر رأي المدرس في مسألة يسكتون كلهم ولا يعلقون عليه»، وقال عنه الشيخ قاسم الحنفي: «كان صفحةً جمعت سيرة من أدركهم من العلماء الأكراد والعرب، كان صفحة بيضاء دمعت كريم أخلاقهم وفضائلهم، وكان يقول عن نفسه: إذ متّ فستموت معي علوم كثيرة»، ولو جئنا لبيان مكانته فإن مؤلفاته ودروسه خير من توضح تلك المنزلة الرفيعة.

التعريف بالتأليف

ـ علم المقولات: هو العلم الباحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الأمر، ومعنى (المقولات) أي المحمولات التي هي الأجناس العالية للممكنات الموجودة، وقد وضعها علماء الحكمة لضبط الموجودات من الممكن الخاص، ورأوا أنه ينحصر في الجوهر والعرض، والجوهر قسم برأسه، وأما العرض فجنس تحته أنواع من المقولات، وبهذا التصور استطاع الحكماء أن يحصروا أنواع الموجودات من الممكنات الخاصة، واهتم علماء الكلام من أهل الإسلام بهذا العلم فقاموا بدراسته وتهذيبه، وخالفوا الحكماء في تقسيماتهم، والحكم على بعضها بالوجود أو بالعدم، فأنكروا وجود كثير من المقولات ولم يسلموا لهم إلا في بعض المواقف، مما يدل على أهمية اطلاع طلاب العلم على هذا العلم ومباحثه؛ ليتسنى لهم فهم الكثير من المباحث الكلامية الدارسة للعقائد الإسلامية والمدافعة عنها، ولا يخلو عالم من علماء الإسلام الماضين من استعمال هذه المصطلحات في مؤلفاتهم، توضيحاً وشرحاً ونقداً وتدقيقاً، وقد أبلى مجموعة من العلماء في تأليف مصنفات تتناول (علم المقولات) وتحكم مبانيه وتحدد معالمه، وكان الشيخ (عبد الكريم المدرس) أحد أولئك الأفاضل الذي أراد أن يضبط مسائل هذا العلم مع إيجاز في العبارة ودقة في النظر وتحقيق لبعض المسائل التي أدلى فيها من معينة الثرّ،

وقام شيخنا الجليل (ريان توفيق خليل) بتدريس هذه الرسالة العلمية المهمة لطلاب العلوم الإسلامية، وكان قد علّق عليها تعليقات مفيدة وتحريرات سديدة، فرجوته أن يقوم بمراجعتها بغية نشرها وتعميم الفائدة منها، حتى جاءت بحمد الله على رونق متميز وحلة بهية، وكنت ممن قام بتدريسها وعلّقت بعض التعليقات على عبارات منها، ورجوت شيخنا أن يقرأها رغبة مني بأن أشاركه في خدمة هذه الرسالة العلمية الموجزة بألفاظها الغنية بدلالاتها، الكافية لمن اقتصر عليها لينظر في كتب الكلام وعلوم العقيدة الإسلامية، فسعدت بمطالعته لها ورغبته بنشرها.

ـ **رسالة المقالات**: تأتي هذه الرسالة ضمن مجموع أسماه الشيخ عبد الكريم: (رسائل الرحمة في المنطق والحكمة)، ويحتوي على خمس رسائل، هي: المفتاح في المنطق والحكمة (١٩٣٤م)، والورقات في المنطق (١٩٣٠م)، والمقالات في المقولات (١٩٣٠م)، والرسالة العزيزة في المنطق (١٩٢٩م)، والوجيهة المرضية في الموجهات (١٩٣٠م).

ـ **طريقة العمل**: لقد قمنا بتقسيم هذه الرسالة إلى ثلاثة حقول، يبدأ الحقل الأعلى بنص الرسالة، والحقل الثاني (الأوسط) بتعليقات الشيخ عبد الكريم المدرس الذي كتب على الرسالة تعليقات وشرحاً مهما يوضح نصها الموجز المكثف، وفي الحقل الأسفل تعليقات شيخنا الجليل (ريان توفيق خليل)، وميزتُ تعليقاتي عن تعليقاته (حفظه الله وأكرمه) باللون الأحمر؛ وقد خدمنا النص خدمة علمية ولغوية ليخرج بما يليق بمكانة مؤلفه المفتي العلامة (الشيخ عبد الكريم بيارة المدرس)، والله من وراء القصد، ومنه نستمد العون والقبول.

د. محمد ذنون يونس

١/ ٨/ ٢٠٢٢م



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعينُ

في

(المقالات)

الحمدُ للهِ الحكيمِ المنّانِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ بني نوعِ الإنسان، سيِّدِنا مُحمَّدٍ المبعوثِ بلامعِ الحِكمةِ وساطعِ البُرهان، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ المُهتدينَ بِهَدْيِهِ المُجتهدِينَ في تنويرِ الأذهانِ، وعلى التّابعينَ لهُ بإحسانٍ على مرِّ الأزمان.

وبعدُ فيقولُ الفقيرُ إلى ألطاف مولاه القديرُ عبد الكريم ـ عفا الله عنه وعن إخوانه بفضله العظيم ـ: لمَّا كانَ (المنطقُ) مقياساً للعقول، ومعياراً للنَّظرِ المقبول، وكانت كتُبهُ المتداولةُ عندنا مُحتويةً على كثيرٍ من مصطلحات (الحكمة) فصعُب بها فهْمُهُ على الطالبينَ، بادرتُ إلى تأليفِ رسالةٍ في (المقولات العشرة) وأشياءَ أُخرى من المهمّات المشتهرَة، لتكونَ مقدمةً إعداديَّةً لأُولي الهمَّة في فهم ما يجدونه من علم الحكمة. ورتَّبتها على مقدمتين، ومقالات، وخاتمة، وسمَّيتُها بـ«المقالات في المقولات»، وأهديتُها إلى أصحاب الطِّباع الفاهمة، واللهَ سبحانه وتعالى أسألُ النفعَ بها لي وللطَّالبينَ في الدنيا ويومِ لقاء ربِّ العالمين[1].

---

(١) الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد.. فيقول الفقيرُ إلى لطف مولاه القدير (ريّان بنُ توفيق) المعترف بالعجز والتقصير: هذه حواشٍ مفيدةٌ وتعليقاتٌ سديدةٌ جمعتها من كلام الأفاضل وتقريرات الأكامل، خدمتُ بها رسالةَ المقولات لشيخي الجليل وأستاذي النبيل العلّامة (عبد الكريم المدرس) راجيًا المولى أن يجعل هذا العملَ



المقدمة الأولى

(الحكمة)

علمٌ[١] بأحوالِ الموجوداتِ[٢] الخارجيَّةِ[٣] على ما هي..........................

(الموجودات... الخ) واجباً أو ممكناً[٤] أو[٥] عرضاً.

(ما هي... الخ) حالٌ[٦] من الـ(أحوال)، والموصولُ عبارةٌ عن الوقوع واللاوقوع[٧]، أي: حال كون أحوال الموجودات كائنةً على نمط من الوقوع أو اللاوقوع التي هي

خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى اللهَ بقلب سليم.

(١) المراد بالعلم ههنا هو (التصديق)؛ لتعديته بالباء، وإن كان يُطلق على: الملكة والمسائل.

(٢) لعل الشيخ ترك (أعيان) ليجري على الخلاف في شمول الحكمة المنطق.

(٣) وهذا هو مراد مَنْ عرّفها بأنها علمٌ بأحوالِ أعيان الموجودات على ما هي عليه... الخ، وهذا القيدُ للاحتراز عن العلم المتعلّق بأحوال الموجودات الذهنية وهو المنطق، بناءً على أنه ليس من الحكمة كما سيرجحه الشيخ.

(٤) أي: خاصاً.

(٥) علم أن المراد بالممكن الخاص (الأعيان) فيشمل (الجسم والجوهر الفرد) عند المتكلمين، و(الهيولى والصورة والجسم والنفس والعقل) عند الفلاسفة بقرينة عطف (العرض) عليه، ولذا ترك التعبير بالجسم أو بالجوهر وغيرهما، كما لا يتسنى له التعبير بالأعيان؛ لأنه يكون أعم من الواجب والممكن، وفهم منه أن الواجب ليس شيئاً من المعطوفين عليه.

(٦) أي أن الجار والمجرور في محل النصب حال، ولا يخفى تفننه في استعمال الحال والأحوال بمعنيين مختلفين، وعرف الأحوال لإضافته إلى معرفة.

(٧) كثبوت العلم له تعالى وانتفاء الجسمية عنه.

عليه في نفس الأمر[1] بقدر[2] الطاقة البشرية، وموضوعُها **الأعيانُ** ....

ـ أي: تلك الأحوال ـ عليه، أي: على ذلك النمط في نفس الأمر، والعلمُ مطلوبٌ بقدر الطاقة البشرية، وإنما أعتُبر العلمُ بها على ذلك الوجه[3]؛ لأنّ العلم بوقوع ثبوت حالٍ[4] منتفيةٍ عنها[5] أو بلا وقوعِ ثبوتِ حالٍ ثابتةٍ لها ليس بحكمة، بل هو جهلٌ مركَّبٌ[6]، ثم المراد بالطاقة البشرية: طاقة البشر المتوسِّط وإلا لزم أن يكون كلُّ إنسان حكيماً أوْ لا يكونَ أحدٌ حكيماً؛ إذ فوقَ كلِّ ذي علم عليمٌ.

(**الأعيان... الخ**) ليس المراد بالأعيان مقابلَ الأعراض، بل المعنى الأعمُّ الشاملُ لكلِّ موجودٍ[7]؛...

(١) فلا يسمى العلم بتلك الأحوال حكمة إلا عند المطابقة لما في نفس الأمر، و(نفس الأمر) أعم من (الموجود بالوجود الخارجي) عموماً مطلقاً؛ فكل حال موجودة في الخارج لشيء أو منتفية عنه خارجاً هي كذلك في نفس الأمر، ولا ينعكس كلياً؛ لأن ما في نفس الأمر من الموجودات وأحوالها قد لا يكون متصفاً بالتحقق الخارجي كثبوت الزوجية للأربعة؛ فهي حال ثابتة في نفس الأمر غير متحققة في الخارج، وأما علاقة نفس الأمر بالموجود الذهني فهي أخص؛ لأن الذهن قد يلاحظ الكواذب ويفرضها كزوجية الخمسة، مع أنها حال غير موجودة في نفس الأمر.

(٢) دخلتِ المسائلُ المخالفة ما في نفس الأمر، المبذولُ فيها الجهدُ بتمامه في تطبيقها على نفس الأمر.

(٣) أي: باعتبار نفس الأمر.

(٤) لا يخفى ما في هذا التعبير من القول بالنسبة بين بين؛ فالحال الثابتة والمنتفية عبر عنهما بوقوع الثبوت ولا قوعه؛ فكل من الحال الثابتة والمنتفية ثابتان ثم يصدق بوقوع الثبوت ولا وقوعه.

(٥) أي عن الموجودات.

(٦) الجهل عدم العلم بالشيء، والجهل المركب اعتقاد جازم غير مطابق للواقع؛ فهو مركب من عدم العلم بالشيء ومن الاعتقاد غير المطابق للواقع. فالجهل البسيط هو من التصورات؛ لخلوه من الحكم بخلاف المركب منه.

(٧) هذا موضوع المقولات لا الحكمة؛ إذ الحكمة موضوعها الموجودُ؛ واجبًا أو ممكنًا كما صرَّح به

من حيثُ البحثُ عن أحوالِها الواقعيَّةِ[١]، وغايتُها الفوزُ بالكمالات البشريَّةِ عِلْمًا وعَمَلاً وأخلاقاً للبشريَّة، وتنقسمُ إلى: عملية ونظرية؛ لأنَّ تلك الموجودات إنْ كانتْ أعمالًا[٢]؛ في وجودِها مدخلٌ لاختيارنا فالعلمُ بها حكمةٌ[٣] عمليَّةٌ[٤] وإلَّا[٥]..........

جوهراً أو عرضاً[٦].

(حكمة... إلخ) لأنَّ المقصودَ منها العملُ، والنظرُ وسيلةٌ إليه؛ كما أنَّ المقصودَ الأصليَّ من الثانية النظرُ والمعرفةُ[٧].

الشيخُ سابقا، بخلاف المقولات التي موضوعها الممكنُ الخاصُّ، اللهمّ إلا أن يكون أراد بالحكمة هنا المقولات إطلاقا لما هو كالكلي على ما هو كالجزئيّ لها.

(١) أي الواقعة في نفس الأمر.

(٢) كالصلاة والصوم، وليس المراد منها المعنى المصدري الذي هو التأثير إذ لا وجود له في الخارج بل المراد هو الهيئة الحاصلة بالتأثير.

(٣) فالحكمة العملية: هي العلم بأحوال الموجودات التي يتوقف وجودها على الحركات الإرادية؛ قلت: ولكل علم من العلوم جانب نظري وعملي؛ فالعملي هو الإجرائي التطبيقي الذي يريد تطبيق القواعد النظرية منه؛ فالنحو مثلاً إن كانت الغاية منه حفظ اللسان عن الخطأ في الكلام فمن الحكمة العملية القائمة على توصيف ما نطق به الفصحاء، وإن كانت الغاية منه العلم بتلك الأصول والأسس العلمية ومعرفة العلل التي قامت في أذهان الفصحاء فمن الحكمة النظرية، وكذا غيره. وإنما قدم الحكمة العملية على النظرية لأن مفهومها وجودي والوجودي أسهل من العدمي عند المبتدئ وإلا فالحكمة النظرية أشرف.

(٤) قدم الحكمة العملية على النظرية؛ لأن مفهومها وجودي، والوجوديُّ أسهلُ من العدمي عند المبتدئ، وإلا فالحكمة النظرية أشرف.

(٥) أي: بأن لم تكن أعمالاً أصلاً، أو كانت إلا أنه لم يكن لوجودها مدخلٌ في اختيارنا.

(٦) قلت: بل ما يشمل الواجب تعالى أيضاً؛ لأنه موجود خارجي.

(٧) وأما العمل بتلك المعرفة فمقصود ثانوي.

فحكمةٌ نظريّة، ولكلٍّ منهما أقسامٌ، فإنَّ الأولى إمَّا عِلمٌ بمصالحِ[١] شخصٍ بعينه فعلمُ «تهذيب الأخلاق»، أو أشخاصٍ مشاركينَ في المنزل[٢] فعلم «تدبير المنزل»، أو في المدينة[٣] فعلمُ «سياسة المدن»، والثانية إمَّا علمٌ بأحوالِ ما[٤] لا يفتقرُ إلى المادة أصلاً[٥] كذات الواجب، وتُسمَّى «بالحكمة الإلهية»، أو ما يفتقر إليها في الخارج دون التعقل كالكرة، ....

(فحكمةٌ نظريَّةٌ... إلخ) بأنْ كان الموجودُ المبحوثُ عنه واجبًا، أوْ جوهرًا كالمعادن والنباتات والحيوانات[٦]، أوْ أعمالًا لم يكن في وجودها مدخلٌ لاختيارنا وقدرتنا كالحركة الفلكية؛ فالعلمُ بها حكمةٌ نظريَّةٌ.

(بالحكمة الإلهية... إلخ) وأصولُها: بحثُ الذاتِ والصِّفات، ومن فروعِها[٧]: بحثُ النبوة والإمامة والمعاد.

(دون التعقل... إلخ)؛ لأنَّ موضوعها[٨] لم يؤخذ من حيثُ اشتمالُه على المادة

---

(١) أي علم بأحوال تتعلق بشخص معين، ويدرس اليوم في علم النفس والأخلاق.

(٢) ويدرس اليوم في علم الاقتصاد والاجتماع.

(٣) ويدرس اليوم في علم السياسة والتخطيط.

(٤) أي موجود خارجي.

(٥) لا في الخارج ولا في التعقل.

(٦) أي أو عرضاً، وإن كانت قد تصدر من الفاعل المختار وله اختيار في وجودها، لكن ليس المقصود من بحثها العمل والنظر وسيلة إليه.

(٧) وإنما جعلها من فروعها لأن هذه الأحوال تلحق المفتقر إلى المادة في الخارج والتعقل، لكنها لما كانت راجعة إلى ما لا يفتقر جعلها ملحقة به.

(٨) الضمير عائد إلى الحكمة الرياضية، وهذا في جواب سؤال مقدر مفادُه: كيف تكون الحكمةُ الرياضية التي مثالُها الكرة مفتقرةً إلى المادة في الخارج دون الذهن، مع أن المادة جزء مفهوم الكرة؟ فأجاب

وتُسمَّى «**بالحكمة الرياضية**»، أو في التعقُّل أيضًا كالإنسان، وتُسمَّى «**بالحكمة الطبيعية**»، واختلفوا في أنَّ المنطق من الحكمة أوْ لا، **وعلى الأول**...................

المخصوصة في التعقل[١]، وإن أخذ[٢] من حيث اشتمالُه على المادة المطلقة، أوْ أنَّ هذا التقسيم لأوائل الحكماء، وهُم لم يبحثوا في علم الهيئة إلا عن الدوائر؛ فإنهم كانوا يُعبّرون عن كل فلكٍ بدائرة، ولذلك سُمِّيَتْ هيئتُهم بالهيئة البسيطة، وهيئةُ الأُخراء بالهيئة المجسَّمة.

(**بالحكمة الرياضية... إلخ**) وأصولها: الهندسة والحساب والهيئة والموسيقى، ومن فروعها: علم المناظر والمرايا وعلم الموازين ونقل المياه والجبر والمقابلة وعلمُ الحيل كصندوق الساعة وأمثالها، وعلم الزيجات والتقاويم.

(**بالحكمة الطبيعية... إلخ**) لأنه يُبحَثُ فيها عن الجسم من حيث اشتمالُه على الطبيعة، أي: على المادة والصورة العينية، ومن فروعها: علم الطب وأحكام النجوم والفلاحة وتشريح الأبدان وجر الأثقال[٣].

(**وعلى الأول... إلخ**) والحق أنه ليس من الحكمة؛ لأنه لا يَبحَثُ إلا عن المفاهيم

بجوابين؛ الأول: نسلمُ أنّ المادة جزء مفهوم الكرة لكن المراد بالمادة: (المطلقة)، وأمّا اشتمالها على المادة المخصوصة في مفهومها فممنوع، والحال أننا نبحث في أحوال الموجود الخارجي الجزئي لا الكلي، والثاني: سلمنا أنّ المادة المخصوصة جزء مفهومها إلّا أنّ هذا التقسيم قد بُنِيَ على مذهب مَنْ أراد بالكرةِ: (الدائرة) أي: الهيئة البسيطة لا المجسمة، والدائرةُ؛ مما تفتقر إلى المادة في الخارج لا في التعقل؛ والحاصل أنهُ قدّمَ جوابين؛ أحدهما: تسليمي، والآخر: تمنيعي، وبدأ بالثاني كما هو الأصل.

(١) الجار والمجرور متعلق بـ(يؤخذ) لا بـ(الاشتمال).

(٢) أي في التعقل.

(٣) علم العتلات.

من أيٍّ قسمٍ منها، والمقامُ لا يَسَعُ تفصيله.

التي[١] لا وجود لها في الخارج، بل المنطقُ من مقدِّمات الحكمة؛ لإفادته قوّةَ الذهن في فهم مسائلها، وإذا فرضنا أنه من الحكمة فالأشبهُ أن يكونَ من الحكمة الإلهية؛ لأنَّ موضوعَه[٢] مُستغنٍ عن المادة

* * *

---

(١) والفرق بين المنطق والفلسفة من حيث الموضوع؛ فإنّ المنطق يَبحثُ في المفاهيم الذهنية والمعقولات. والفلسفة تبحثُ في الجزئيات والأشياء لمعرفة معقولاتها المتصفة به خارجاً؛ فزيدٌ لا يبحث عنه المنطقي بل من حيثُ إنه جزئي، ويبحث عنه الفلسفي لمعرفة طبيعته أهو جوهر أم عرض؟ أهو جسم أم جوهر فرد؟... إلخ؛ فكلاهما يبحثان عن المعقولات؛ لكن معقول المنطقي متصف به ذهناً وعروضاً، ومعقول الفلسفي متصف به خارجاً وإن كان عارضاً ذهناً.

(٢) وهو المعلوم من حيث الإيصال إلى المجهول باعتبار المفهوم لا التحقق.



المقدِّمة الثانية[1]

(المفهوم)[2]

إنْ كانَ عدمُهُ في الخارج لذاتِه فمُمتنعٌ كـ(اللاّشيء، وجمع النقيضين، ورفعِهما)،

(لذاته... إلخ) ليس المرادُ أنْ يكونَ العدمُ لذاته[3] أنَّ للمفهوم ذاتًا وهو أمرٌ محقَّقٌ

---

(١) وإنما أتبع المقدمة الأولى بهذه المقدمة؛ لأن تعريف علم الحكمة اقتضى دراسة أحوال الموجود الخارجي؛ فيتوقف ذلك على معرفة أنواع ذلك الموجود وهي الواجب والجوهر والعرض، وأما الممتنع والمعدوم فليس داخلاً في الموجود الخارجي أصلاً فضلاً عن دراسة أحوالهما.

(٢) لما كانت الحكمة تبحث عن أحوال الموجودات الخارجية وانحصر الكلام حينئذٍ في (الواجب والممكن) جعل المقدمة الثانية في (المفهوم) دون (الموجود)؛ ليشمل: (الممتنع والواجب والممكن الموجود والمعدوم)، ولم يدرس المفهوم من حيث إنه مفهوم، وإنما من حيث حملُهُ على ذواته الحقيقية أو المفترضة، فاجتماع النقيضين لو تعقل بملاحظة واقعية فإنّ العقل يحكم بامتناع وجوده في الخارج، والواجب تعالى لو تعقل مفهومه في الذهن بملاحظة واقعية فإنه يحكم بوجوب وجوده في الخارج، و(زيد) لو تعقل مفهومه في الذهن بها فإن العقل يحكم بجواز وجوده وعدمه في الخارج (وكذا العنقاء) وإن كان معدوماً، وهذا هو مراده بقوله: (عدمه في الخارج.. وجوده في الخارج) أي: عند تصور ذات مفترضة أو معدومة أو حقيقية فإن العقل يحكم بالملاحظة للواقع في نفس الأمر بعدمها في الخارج أو وجودها فيه؛ وإلا فـ(الوجوب والامتناع والإمكان) مفاهيم اعتبارية موجودة في الذهن ومتصورة فيه، بقي أن المراد بـ(أل) في (المفهوم) الاستغراقية؛ أي: كل مفهوم لا يخلو من أن يحكم عليه بالامتناع؛ أي: بعدم قبول الثبوت أو الوجود، أو بالوجوب أي: بعدم قبول الانتفاء والعدم، أو بالإمكان أي: بأن يقبلهما معاً.

(٣) لو قال: ليس المراد بكون العدم لذاته... الخ لكان أوضح.

وإلَّا[١] فـإنْ كانَ وجـودُه فيـه لذاته فواجبٌ، وهـو (الله) تعالـى، وإلَّا فهو مُمكِنٌ خاصٌّ؛ معدومًـا كـ(العنقاء) أوْ موجـودًا؛ جوهرًا أوْ عرَضًا

يقتضي العدمَ في الخارج[٢]؛ إذ لا ذاتَ للممتنعات مطلقاً، ولا معنى لكون ذات الشيء مقتضياً لعدمه[٣]، وكذا ليس المرادُ بكون وجودِ الواجبِ لذاته أنَّ ذاته علَّةٌ لوجوده؛ بأنْ تكون الذاتُ موجودةً قبلَ الوجود فتقتضي الوجود، لأنَّه يلزمُ منه أن يكونَ الواجبُ موجوداً بوجودين، وأن يتقدَّمَ الوجودُ على نفسه، بل المقصودُ من الأول أنَّ ملاحظة المفهوم ملاحظةً واقعيةً[٤] توجِبُ الحكمَ بكون فرده ممتنعَ الوجود، ومن الثاني أنَّ ملاحظته كذلك توجِبُ الحكمَ بكون فردِه واجبَ الوجود، فأمثالُ تلك التعبيرات[٥] لضيق المقام عن التعبير بطريقٍ آخر.

* * *

---

(١) أي: إن لم يكن عدمه في الخارج لذاته.

(٢) كما تشعر بذلك لام التعليل المقتضية تقدم العلة على المعلول.

(٣) لأن ذات الشيء لو اقتضت عدمه لما كان للذات وجود أصلًا فيتناقض.

(٤) أي لوحظ مـن حيث هو في الواقع، فقولهم: (لذاته) في: (إن كان عدمه لذاته) بمعنى: من حيث هو لا بانضمام شيء آخر إليه.

(٥) متعلق الجار والمجرور؛ محذوفٌ تقديره: (وقعت... إلخ).

(المقالة الأولى)

الموجودُ منَ المُمكنِ الخاصِّ إنِ اسْتغنى[١] عن محَلٍّ يُقوِّمُه فهو جوهرٌ، وإلَّا فَعَرَضٌ، والجوهرُ[٢] إنْ كان ماديًّا..

(عن محل... إلخ) بأنْ[٣] لم يحتَجْ إلى المحلِّ قطعاً كـ(الجواهر المجرَّدة)، أو يحتاجُ إلى محلٍّ غيرِ مُقوِّم؛ بأن[٤] لم يكنِ المحلُّ محتاجًا إليه لوجوده بل كان محتاجًا إليه لاستقراره في حيِّزٍ كهذه الأعيان الماديَّة؛ فإنها تحتاجُ إلى المحلِّ ولكنَّ المحلَّ حيِّزُ القرارِ لا شرطُ الوجودِ، لأنّها تنتقلُ من هذه المحلَّات الخاصّة إلى محلَّاتٍ أخرى، وهي باقيةٌ وجودًا.

(إن كان ماديًا... إلخ) النسبةُ إلى (المادّة)[٥] نسبةُ الكلِّ إلى الجزء في القسم الأول؛

---

(١) إنما بدأ بالجوهر مع أنَّ مفهومه عدمي؛ لأنه (عدم الاحتياج إلى المحل المقوم)؛ لشرفه وافتقار العرض إليه وجودًا، وأما على تعريف المتكلمين بأنه (المتحيز بذاته) فتقدمه لاعتبارين؛ لمفهومه الوجودي وشرفه معًا.

(٢) ودليل انحصار الجوهر في الخمس عند الحكماء الاستقراء كدليل انحصار المقولات في التسع.

(٣) الباء للتصوير؛ يعني أن الجوهر: موجود خارجي يستغني عن المحل المقوم، فيصدق فيما لا يحتاج إلى محل أصلاً أولاً، أو يحتاج إلى محل لكنه غير مقوم له، فيكون التوصيف بـ(المقوم) للإدخال لا للإخراج، وبهذا القيد دخلت الصورة الجوهرية فإنها مستغنية عن الهيولى تقوماً ووجوداً وإن لم تكن مستغنية عنها تعيناً، كما أن الهيولى مستغنية عنها تقوماً وإن لم تكن مستغنية عنها بقاء؛ لأنها تفيد فعلية المحل واتصافه بالأبعاد الثلاثة، فالمحل يطلق ويراد به المكان، ومحل العرض، ومحل الصورة الجوهرية؛ وإن كان حلولها اتحادياً وحلول ما قبلها استقراري وتحيزي.

(٤) تصوير للمحل غير المقوم بالتفسير السلبي وأما الإيجابي فما ذكره بعد (بل)، وعلم منه أن المحل المقوم هو الذي يحتاج إلى المحل لوجود الحالّ فيه.

(٥) المادة أو الهيولى هي الجوهر الحامل للقوة؛ فالنطفة مادة؛ لأن فيها حيثية استعداد لتكون علقة، والفرق بين المادة والإمكان الاستعدادي أن المادة جوهر والإمكان الاستعدادي عرض؛ لأن الاستعداد الموجود في المادة هو الذي يعين ما تؤول إليه المادة كما يعين الجسم التعليمي أبعاد الجسم الطبيعي ويخرجه

فإنِ اتَّصفَ بالأبعادِ الثَّلاثةِ فهو جِسمٌ[1] ....

أعني: الجسم؛ فإنه كلٌّ والمادّةُ ـ أي: الهيولى ـ جزؤه، ونسبةُ الخاصِّ إلى العامِّ في القسم الثاني ـ أعني: الهيولي ـ لأنها منسوبةٌ باعتبار تحقُّقها العيني إلى مطلق المادّة[2]، ونسبةُ الحالِّ الجوهريِّ إلى المحلِّ الجوهريِّ في الثالث؛ فإنَّ الصورةَ حالَّةٌ في المادّة[3]

(فإنِ اتَّصفَ بالأبعاد... إلخ) أي: الطول والعرض والعمق، وبعبارة أخرى: الخط والسطح والجسم التعليمي.

من حيز الإبهام إلى التعين، وبهذا علم التسامح في قولهم: الحرف مادة؛ لأن فيه حيثية الاستعداد ليكون كلمة؛ لأن الصوت عرض أصلاً، لكن بين الحرف وهيئته شبه كبير مع المادة والصورة الحالة فيه التي تمنحه الجانب الفعلي، وإن كان كلاهما من الأعراض كما سيأتي.

(١) يُطلق لفظ (الجسم) عند الحكماء بالاشتراك اللفظي على معنيين؛ أحدهما يسمى جسمًا طبيعيًّا؛ لأنه يبحث عنه في العلم الطبيعي منسوبًا إلى الطبيعة، التي هي مبدأ الآثار ـ أي: علةٌ فاعليةٌ لآثار ما هي فيه من الأجسام ـ وعُرف بأنَّه: جوهرٌ يمكن أن يفرضَ فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة، وإنما قلنا (يمكن) إذ لا يجب أن يوجد فيه أبعاد بالفعل، أما الخط فلا وجود له في كثير من الأجسام سيما الكرة، وأمّا السطح وإن كان لازمًا لوجوده؛ لوجود التناهي في الأبعاد فليس لازمًا لماهيته؛ إذ يمكن فرضُ جسمٍ غير متناهٍ في جميع الجوانب، ولا يكون ذلك مخرجًا له عن حقيقة الجسمية، ولا تصوراً لجسم لا جسم، وإذ ليس لازمًا لماهيته لم يقع تعريفه به. وثانيهما: يُسمَّى جسمًا تعليميًّا إذ يبحث عنه في العلوم التعليمية، أي: الرياضية، الباحثة عن أحوال الكم المتصل والمنفصل منسوبةً إلى التعليم والرياضة، فإنهم كانوا يبتدؤون بها في تعاليمهم ورياضاتهم لنفوس الصبيان، لأنها أسهل إدراكا لكونها علومًا متسقةً منتظمة لا ينازع الوهمُ فيها العقلَ بل يوافقه، وعرفوه بأنه: كَمٌّ قابلٌ للأبعاد الثلاثية المتقاطعة على الزوايا القائمة، والقيد الأخير ههنا للتمييز والاحتراز عن السطح؛ لدخوله في الجنس الذي هو الكم. (السيد على شرح المواقف٦/ ٢٨٢ ـ ٢٩٢). فالجسم الطبيعي جوهرٌ والتعليمي عرضٌ.

(٢) فلا يلزم نسبة الشيء إلى نفسه.

(٣) يعلم من هذه الوجوه أنَّ المادة عند نسبة الجسم والصورة إليها بمعنى (الهيولى والمادة المخصوصة) وعند نسبة الهيولى إليها بمعنى (مطلق المادة)، لكيلا ينسب الشيء إلى نفسه.

طبيعيٌّ[١]، وإلا فجزؤُهُ، وهو إمَّا جزؤه، الذي يُوجَدُ معه الجسمُ بالقوة **فهو الهيولى**، أو يُوجَدُ معه بالفعل[٢] **وهو الصُّورةُ**، والجسمُ **مركَّبٌ منهما**[٣]، ....

(**فهو الهيولى... إلخ**) فالهيولى: جزءٌ جوهريٌّ للجسم يُوجَدُ معه الجسمُ بالقوّة، والصّورةُ: جزءٌ جوهريٌّ للجسم يُوجَدُ معه الجسمُ بالفعل[٤]؛ لأنّه الجزءُ الأخيرُ منه، وقد يُتخيَّلُ هذانِ الجزآن بقطنٍ تفشَّى بحلولِ الهواء فيه، أوْ بقطنٍ تشرَّبَ دُهناً.

(**وهو الصّورة.. إلخ**) وكلٌّ من الهيولى والصّورة تحتاجُ إلى الأخرى بجهةٍ غيرِ جهتها؛ فإنَّ احتياجَ الهيولى إلى الصُّورة في (البقاء)[٥]، واحتياجَ الصُّورة إلى الهيولى في (التعيُّن)

(**مركَّبٌ منهما... إلخ**) قالت الحكماءُ: ثبتَ عندنا أنَّ الجسم ليس مركباً

---

(١) وهو المركب تركيباً اتحادياً من المادة والصورة الجسمية لا انضمامياً.

(٢) فإن قيل: الجسمُ يكون مع الهيولى أيضًا بالفعل البتة؛ لامتناع انفكاكها عن الصورة؛ قلنا: المرادُ أن وجود المركب بالنظر إلى المادة نفسها من حيث إنها مادة لا يكون إلا بالقوة وبالنظر إلى الصورة بالفعل. (شرح المقاصد ٣/ ٧).

(٣) والحاصل: لو أخذنا ذرة أوكسجين وافترضناها مادة أو هيولى الماء بمعنى أن لها استعداداً أن تصير ماء، وهذا معنى قوله (يوجد معها الجسم بالقوة) أي بالإمكان الاستعدادي، وهذا الإمكان الاستعدادي عرض للهيولى، فإن اتصفت هذه الذرة بالأبعاد الثلاثة، أي حلت فيها الصورة الجوهرية الجسمية صارت جسماً، وهذا معنى قوله (يوجد معها الجسم بالفعل)، فتصبح الذرة جسماً طبيعياً مركباً من الهيولى والصورة الجسمية، وأما الأبعاد الثلاثة الحالة فيها فهي جسم تعليمي وعرض، أعني الطول والعرض والارتفاع، بخلاف الصورة النوعية العنصرية التي تحقق ذرة الأوكسجين وتميزها عن بقية الذرات. فالهيولى والصورة عنصران جوهريان ذاتيان يعبر عنهما بالحيوانية الناطقة في تعريف الإنسان، فالهيولى جنس والصورة الجسمية فصل، وأما عند المتكلمين فهما من العوارض الجسمية وليسا ذاتيين.

(٤) أي من حيث الامتدادات الثلاث الطول والعرض والعمق، وهي المعبر عنها بالصورة الجسمية، ولا تمنح الفعلية للمادة مطلقاً، أما الذي يجعل المادة متعينة أمثر من التعين الأبعادي فهو الصورة النوعية التي تجعل الشيء ماء أو الذرة عنصراً.

(٥) كما في احتياج الجوهر إلى العرض، لا في الوجود لأن كليهما جوهران غير مفتقرين وجوداً، بخلاف العرض فإنه محتاج للجوهر وجوداً وتحققاً.

من الجواهر الفَرْدة، فلا يكونُ اتِّصالُه باجتماعها، ولا انفصالُه بافتراقها[١]، بل اتِّصالُه بهُويَّةٍ امتداديَّةٍ هي الصورة، ولَمَّا بَقِيَتْ[٢] عنْدَ تبدُّل المقادير كـ(الشمعة) التي تختلف مقاديرُها بـ(التدوير والتربيع والتكعيب) وغيرها، ويبقى فيها الاتصال، ولا تفنى هويَّتُها الاتصالية لم تكن تلك الهويَّةُ عَرَضًا[٣] بل كانت جوهرًا، وهي المرادُ بالصُّورةِ الجوهريَّةِ، أي: الجوهرُ الذي شأنُه الاتصالُ[٤] وفرضُ الأبعادِ فيها، ولمَّا لم تبقَ هذه الهويَّة بعينها مع الفكِّ والفصل وجَعْلِ الجسمِ الواحدِ جسمين مثلًا، بل انعدَمَتْ وزالَتْ وتحوَّلَتْ إلى هُويتينِ أُخريينِ فلا بدّ أنْ يكون هناك أمرٌ آخر قابلٌ للاتّصال والانفصال باقياً [معها][٥]؛ ضرورةَ وجودِ القابل[٦] مع المقبول[٧]، وهو[٨]: الهيولي والمادة[٩]، وأما عندَ المتكلِّمين فاتصالُ الجسم باجتماعِ الجواهر الفَرْدةِ[١٠]، وتلك

(١) أشار بهذا إلى أن اجتماع جوهرين فردين يحقق الجسمية عند المتكلمين، فيقوم بهما عرض الاجتماع الراجع إلى مقولة الأين، ومن هذا علم أن جمع الجواهر يصدق بالجمع اللغوي وهو الاثنان فما فوق.

(٢) شروعٌ في إثبات جوهريتها ونفي عرضيتها.

(٣) أي كماً؛ لأن العرض المتصور هنا هو الكم المتصل، وما دام أنه لا يفنى مع تبدل المقادير فهو جوهر.

(٤) فالصورة الجسمية من شأنها الاتصال حتى لو كسرنا قلماً إلى نصفين فإنه تتشكل صورتان جوهريتان من شأنهما الاتصال.

(٥) أي مع المادة والهيولى، وفي الأصل: معهما، والصواب ما أثبته.

(٦) الهيولى.

(٧) الصورة.

(٨) تفسير للقابل.

(٩) عطف تفسير.

(١٠) وليس بالصورة الجوهرية ولا بعرض الكم المتصل، بل يحدث عند اجتماع الجوهرين فأكثر قيام عرض الاجتماع الراجع إلى الأين.

وإِنْ تجرّد[١] عن المادَّةِ فإنْ تعلَّقَ بالجسمِ تعلُّقَ التدبير والتصرُّف فنفسٌ؛ إنسانيٌّ أوْ فلكيٌّ، أو تعلُّقَ الإيجادِ والتأثيرِ فعقلٌ وتحتَه عقولٌ عشرَةٌ،..........................

الهويَّة الاتّصالية أمرٌ يُتخَيَّلُ[٢] من اجتماع تلك الأجزاء واتِّصالها عندَ الحسّ[٣]، فالجسمُ عندَهم مركَّبٌ من الأجزاء[٤]، ولا صورةَ جوهريةً، بل ولا صورةَ عرضيَّةً؛ إذ لا كَمَّ متصلاً عندهم أيضًا؛ كما أشرنا إليه[٥].

(والتصرُّفِ فنفسٌ... إلخ) فـ(النفس) جوهرٌ مجرَّدٌ متعلِّقٌ بالأجسام ـ أي: بالبدنِ الإنسانيّ[٦]، والجسمِ الفلكيِّ ـ تعلُّقَ التدبير والتصرُّف، ثم النفوسُ غيرُ متناهيةٍ كـ(الأبدان) المتعلِّقة هي بها عند (المشّائين)، ومتناهيةٌ عند (الإشراقيين) القائلينَ بالتناسُخ.

(فعقلٌ... إلخ) فهو جوهرٌ مجرَّدٌ متعلِّقٌ بالأبدان تعلُّقَ الإيجاد والتأثير... هذا، ثم أعلم أنَّ الحكماء استدلُّوا على وجود (العقل) بأنَّ أوّلَ المخلوقات لا يجوزُ أنْ يكونَ (جسمًا)، لأنه مركَّبٌ، والمركَّبُ لا يَصدُرُ من الواحد الحقيقي، ولا (مادّةً)[٧] إذ شأنُها القبولُ؛ فلا يصحُّ أنْ تكونَ فاعلًا في غيرها، ولا (صورةً)؛ لأنَّ تأثيرها وفعلَها مشروطٌ بمقارنتها للمادّة؛ فيلزم منه تقدُّمُ المادةِ على نفسها، ولا (عرَضًا) لافتقاره إلى محلٍّ

---

(١) أي وإن تجرد الجوهر عن المادة، وهو المجرد.

(٢) أي صورة خيالية غير مطابقة لما في نفس الأمر.

(٣) أي: الحس المشترك.

(٤) التي لا تتجزأ.

(٥) بقوله: أمر يتخيل.

(٦) دون البدن الحيواني؛ لأن نفسه لا تتصرف فيه بالتدبير.

(٧) أي: الهيولى، أي: ولا يجوز أنْ يكون أول المخلوقات جوهرًا ماديًا هو الهيولى.

....

مُباينٍ لفاعله[١]، ولا (نفساً)؛ لأنَّ شأنها التدبيرُ دونَ التأثير، على أنّها لا تستقلُّ[٢] بإيجاد غيرها، وفعلُها مشروطٌ بتعلُّقها بالبدن[٣]؛ فذلك البدنُ إنْ كان معلولًا للمبدأ الأوّل لزمَ صدورُ الكثير عن الواحد الحقيقي، أو معلولاً للنفس لزمَ تقدُّمُ الشيءِ على نفسه، فلم يبقَ احتمالٌ إلّا أنْ يكونَ أوّلُ المخلوقات (جوهراً مجرَّداً) عن المادّة غيرَ (النفس)، وهو (العقلُ)، وزعموا أنَّ أفرادَها لا تكون أقلَّ من عشرة، وزعموا أنَّ العقلَ الأوّلَ مصدرٌ لـ(عقل ثانٍ وفلكٍ أوّلَ ونفسٍ) متعلِّقةٍ به باعتبار[٤] (وجوده، ووجوبه بالغير، وإمكانه الذاتي)، وهكذا إلى آخر العقول العشرة والأفلاك التسعة، وزعموا أنَّ (العقل العاشر) هو المؤثِّرُ في عالم العناصر لتكثُّر جهاته، وكلُّ ذلك مردودٌ بأدلة قاطعةٍ، وثبتَ أنَّ الواحد الحقيقي يصدرُ منه جميعُ الأشياء بلا واسطةٍ في التأثير.

ثُمّ إنْ كانتِ (العقولُ العشرةُ) أفراداً متّفقةَ[٥][٦] الماهيّةِ النّوعيّةِ، وكان الجوهرُ

---

(١) فيلزم تقدم الجسم المعروض عليه.

(٢) أي عن البدن.

(٣) لأنها تدرك بواسطة اللمس والبصر والشم... الخ، فهي تفتقر إلى وسائط مادية، وهذا معنى قولهم إنها مجردة ذاتاً لا فعلاً.

(٤) دفع بهذا صدور المتعدد عن الواحد؛ بأن العقل الأول له جهات، وباعتبار هذه الجهات يتكثر فيصدر عنه المتعدد.

(٥) ومختلفة بالشخص فقط.

(٦) الجنس العالي هو: الذي لا جنس فوقه وتحته أجناس كـ(الجوهر)، والجنس السافل هو: الذي فوقه جنس وتحته أنواع كـ(الحيوان)، وما بينهما المتوسط، وأما الجنس المفرد فهو: الذي لا جنس فوقه ولا جنس تحته كـ(العقل)؛ بناءً على أن الجوهر عرَضٌ عام له، ومثلُ الأقسامِ السابقة للجنس النوعُ؛ فهو العالي كـ(الجسم)، والنوع السافل كـ(الإنسان)، والمتوسط كالحيوان، والمفرد وهو: الذي لا

وأمَّا العرَضُ فتسعةُ أجناسٍ: الكمُّ، والكيفُ، والأينُ، والمتى، والإضافةُ، والوضعُ، والمِلكُ، والفعلُ، والانفعال، هذا على رأي الحُكماء..............................

جنساً للعقل؛ فالعقل[١] (نوعٌ مفردٌ)، أي: نوعٌ غير واقعٍ في سلسلة الترتيب[٢]؛ إذ لا نوعَ فوقَه ولا نوعَ تحتَه، ويُوجَد فوقَه الجنسُ ـ أعني: الجوهرَ ـ وتحتَه الأشخاصُ ـ أعني: العقولَ العشرةَ ـ و(مركَّبٌ) من الجنس والفصلِ؛ فإنَّ حدَّهُ: جوهرٌ مجرَّدٌ متعلِّقٌ بالأبدانِ تعلُّقَ الإيجاد[٣]، أوْ كان الجوهرُ عرَضاً عامّاً له[٤]؛ فهو (نوعٌ مفردٌ) كما[٥] مرَّ، و(بسيطٌ) غيرُ مركَّبٍ من الجنس والفصلِ، وإنْ كانتِ (العقولُ العشرةُ) مُختلفةَ الماهيةِ، أي: كانتْ أنواعاً متباينةً[٦]، وكانَ الجوهرُ جنساً للعقل؛ فهو (جنسٌ سافلٌ ونوعٌ إضافيٌّ عالٍ)، وواقعٌ في سلسلة الترتيب، و(مركَّبٌ من الجنس والفصلِ)، أوْ كانَ الجوهرُ عرَضاً عامّاً له فالعقلُ (جنسٌ عالٍ مفردٌ[٧] وبسيطٌ)،

نوع فوقه ولا نوع تحته كـ(العقل)؛ بناءً على أن الجوهرَ عرَض عامٌّ له، وكذا لو كان الجوهر جنسًا فهو مفرد أيضًا، بناءً على أن ما تحته من أفراد العقول مختلفةٌ بالشخص، وأما لو اختلفت الحقيقة النوعية فهو جنس سافل ونوع إضافي، وكذا لو كان الجوهرُ عرضاً عاماً له فالعقل جنس عالٍ إذ لا جنس فوقه، ومفرد لأنه لا جنس تحته.

(١) أي جنسه وحقيقته الصادقة بكل واحد من تلك العقول.

(٢) أي النوعية وإن كان واقعاً في سلسلة تتألف من أشخاص منحصرة في النوع وفوقه جنس فقط.

(٣) الظاهر أنه ترجيح لهذا الاحتمال كما يدل عليه اختياره له في المتن.

(٤) لا يتنافى هذا الاحتمال مع التقسيم السابق للجوهر؛ لأن العرض مما يقبل الانقسام إلى معروضاته.

(٥) أي: لما مرّ.

(٦) مختلفة بالحقيقة النوعية.

(٧) عالٍ؛ لأنه ليس فوقه جنس وليس تحته أجناس بل تحته أنواع، ومفرد لأنه لا جنس فوقه ولا جنس تحته فلا تنافي.

وأمَّا المتكلِّمون فقالوا: الموجودُ من الممكنِ الخاصِّ إنْ تحيَّزَ بذاته فجوهرٌ[١]، فإنْ قَبِلَ الانقسامَ فجسمٌ، وإلا فجوهرٌ فردٌ، أو تحيَّزَ بتبعيَّةِ الغيرِ فعرَضٌ، وينحصِرُ في: الكيفِ، **والأينِ**، ولا وجودَ لـ(جوهر المجرَّد) عن المادة، ولا لـ(هيولى والصُّورة)، ولا لـ(باقي الأعراضِ)..

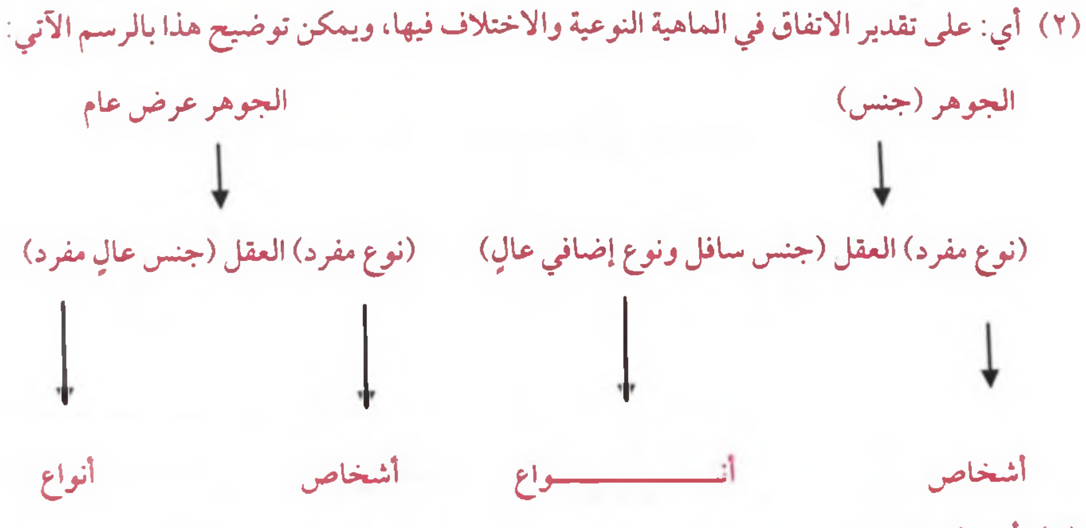
والعقولُ العشرة على هذين التقديرينِ[٢] أنواعٌ مُنحصِرةٌ في الأشخاص.

(**والأين... إلخ**) وهو: كونُ الشيءِ[٣] في الحيِّزِ[٤]، وينقسمُ إلى: الحركةِ والسّكونِ والاجتماعِ والافتراقِ.

---

(١) الفرق بين تعريف المتكلمين للجوهر وتعريف الحكماء له بالعموم والخصوص. فلكي يدخل الحكماء الجواهر المجردة قالوا: هو المستغني عن محلٍّ مقوّم، ولما اختص عند المتكلمين بالمادي قالوا: هو المتحيز بالذات. واعلمْ أنّ هناك فرقًا بين الموضوع والمحل، فالجسم محلٌّ للعرض، والهيولى موضوعٌ للصُّورة، فالموضوع أعم من المحل؛ لأنّه قد يكون مُقوِّما وقد لا يكون مُقوِّمًا، بخلاف المحلِّ الذي يشترط أن يكون مقوِّماً؛ فالصورة لا تقوَّمُ بالهيولى بل تقومُ بها.

(٢) أي: على تقدير الاتفاق في الماهية النوعية والاختلاف فيها، ويمكن توضيح هذا بالرسم الآتي:



(٣) أي: المخصوص.

(٤) أي: المكان المخصوص.

عندَهم، لكنْ ذهبَ الإمامُ حُجَّةُ الإسلامِ الغزاليُّ إلى أنَّ النفسَ الإنسانيَّ[١] جوهرٌ مجرَّدٌ متعلِّقٌ بالبدن تدبيراً أو تصرُّفاً.

(عندهم.. إلخ) والنفسُ الإنسانيُّ عندَهم: جسمٌ لطيفٌ سارٍ في البدن سريانَ الماء في الورد، ولا وجودَ[٢] للنفوس الفلكيَّة، ولا للعقولِ العشَرةِ عِندَهم.

* * *

(١) واقتصر عليها لأنه لا يقول بالنفوس الفلكية.

(٢) لأن المتكلمين لا يقولون بالقدم الزماني لها، وأنها صدرت عن الواجب صدور المعلول عن العلة، والواجب عندهم مختار لا موجب، وما عداه تعالى ذاتاً وصفات حادث.

رسم تخطيطي للمقالة الأولى

الموجود من الممكن الخاص (عند الحكماء)

جوهر
عرض

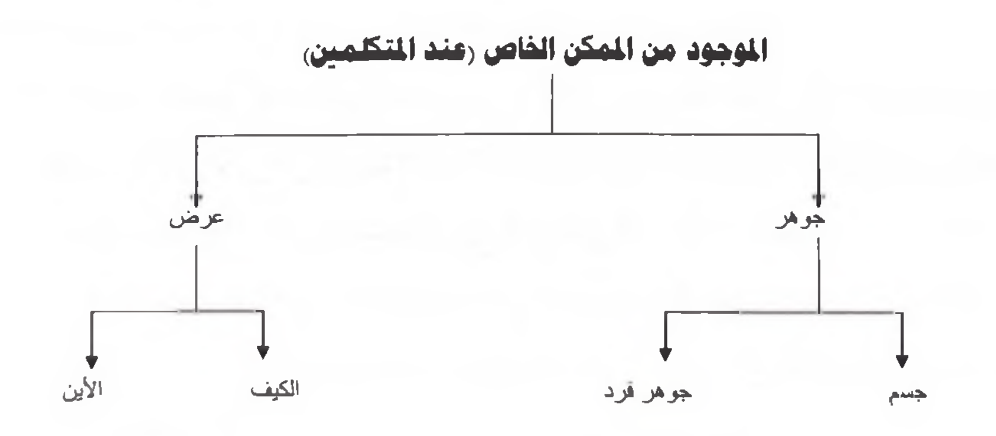
الكم
الكيف
الأين
المتى
الإضافة
الوضع
الملك
الفعل
الانفعال

المادي
المجرد

جسم طبيعي
هيولي
صورة

نفس
العقل

الموجود من الممكن الخاص (عند المتكلمين)



المقالةُ الثانية

(الكمُّ)

وهو عرَضٌ[(١)][(٢)] يقبلُ[(٣)] القسمةَ لذاتهِ، وغيرُهُ[(٤)] يَقبلُها بواسطتِه، حتى إنَّك لو تصوَّرت شيئاً لم يُمكِنْ لك تقسيمُهُ بدونِ اعتبارِه، وهو[(٥)]: (كمٌّ) منفصِلٌ............

(القسمة... إلخ) والمرادُ بـ(القسمةِ) هنا: القسمةُ[(٦)] الفرْضيّةُ، وهي: فرْضُ شيءٍ غيرِ شيءٍ؛ حتّى تجريَ في الكمِّ المتّصل كالمنفصل، لا القسمةُ الفعليّةُ، أعني: الفكَّ والفصلَ بالفعل؛ لعدم جريانها في الكمِّ المتصل[(٧)]؛ لأنّه لا يقبلُها؛ فإنَّ القابلَ[(٨)] يجبُ[(٩)]..

---

(١) كالجنس؛ لأن الكم من الأجناس العالية؛ فلا جنس فوقه، ولذا تكون هذه التعاريف رسوماً ناقصة لا حدودا.

(٢) (رسم ناقص؛ فإن الأجناس العالية لا تحدُّ أصلاً؛ بناءً على عدم جواز تركبها من أمرين متساويين، ولا ترسم رسما تاما). (بنجويني على التهذيب ص١٠٦)

(٣) كالفصل.

(٤) (عرضا كان أو جسما). راجع (شرح المقاصد ٥/ ١٦٩).

(٥) ولعله بدأ بالمنفصل وهو عدمي؛ لانحصاره في العدد بخلاف المتصل.

(٦) (وتسمى الوهمية أيضا) (شرح المقاصد ٢/ ١٠٦)، (وهي بهذا المعنى من خواصّ الكم، وعروضُها للجسم ولباقي الأعراض بواسطة اقتران الكمية بها؛ فإنك إذا تصوّرت شيئًا منها ولم تعتبر معه عددًا ولا مقدارًا لم يمكن لك فرضُ انقسامه) (راجع السيد على المواقف ٥/ ٥٦).

(٧) ظاهر كلامه يوهمُ أنَّ القسمة الفعلية تجري في المنفصل، مع أنَّ القسمة الفعلية بمعنى الفك والفصل لا تكون في المنفصل كالمتصل؛ فإن العدد لو فصل وفك حصل منه هويتان لم يكونا موجودين بالفعل.

(٨) الكم المتصل الأول.

(٩) (وإلا لم يكن قابلا له حقيقة بالضرورة) (سيد ٥/ ٥٩)

إنْ لم يكُن لأجزائِه حدٌّ مُشترَكٌ، وهو ما تكونُ نسبتُه إلى الجزئينِ على السَّواء........

بقاؤه معَ المقبول[١]، والكمُّ المتصلُ الأوّلُ لا يبقى[٢] بعينِه بعدَ طروءِ القسمةِ الفعليّة عليه.

(حد[٣]... إلخ) والحدُّ المشتركُ يجبُ مغايرتُه بالنوعِ لذي الحدّ؛ فإنّه نهايةٌ مثلًا، ونهايةُ الشيءِ غيرُه[٤]، وأنْ يكونَ بحيثُ إذا ضُمَّ إلى أحد الجزئينِ لم يَتفاوتْ بِهِ أصلاً،

---

(١) القسمة.

(٢) (لأنه متصل واحد في حدِّ ذاته لا مِفصلَ فيه أصلاً، بل يزول ويحصل هناك مقداران آخران لم يكونا موجودين بالفعل، وإلا كان في متصل واحد متصلات غير متناهية بحسب الاتصالات الممكنة) (سيد ٥/ ٥٧). (فيه نظر؛ لأن الانقسام الخارجي يصل إلى حد يقف عنده؛ فلا يلزم الاشتمال على مقادير غير متناهية بالفعل) (حسن جلبي)

(٣) عرَّف الحد المشترك في مفهوم الكم المنفصل الخالي من الحد المشترك؛ لبيان أن مفهوم الكم المنفصل ليس أمرًا عدميًا من كل وجه.

(٤) وإنما جعل (الحدّ المشترك) مغايرًا لذي الحد وليس جزءًا منه؛ لئلا يلزم عدم كونه حدًّا مشتركا؛ فإن الخط الذي فرض فيه جزءان مثل هذا الخط (أ ——————————— ب) فالجزء الذي هو الحد المشترك بأن يكون نقطة في وسطه ليست جزءًا مما قبلها لو كانت نهايته كهذا الشكل أ ب ج فإن النقطة في الوسط هو قابلية الخط للانقسام الوهمي، وتلك النقطة مغايرة لما قبلها وليست جزءًا فإنها نهاية (أ) فتكون غير (أ) وبداية (ج) فتكون غير (ج) وكذا العكس فهي جزءٌ يتصف تارة بالبداية، وتارة بالنهاية ولو ضممناه إلى (أ) لم يزد به وكذا لو ضممناه إلى (ج) ولم ينقص منهما؛ لأنه حد مشترك بينهما. ومثله (اشتراك الماضي والمستقبل بالكون) فهو من الماضي باعتبار، ومن المستقبل باعتبار فلو زيد على أحدهما لم يتفاوت الماض... الآن... المستقبل، فالآن إن كان نهاية للماضي فهو بداية للمستقبل والعكس صحيحٌ فهو الجزء الذي يتلاقى فيه الماضي والمستقبل فهو الحد المشترك، وليس جزءًا من الماضي ولا من المستقبل، فلو ضم إلى الماضي لم يزد به وكذا لو ضم إلى المستقبل.

بأنْ يصلُحَ نهايةً لهما أوْ بدايةً لهما أوْ نهايةً لأحدِهما وبدايةً للآخَر، وينحصرُ[١] في (العدد)، وإلّا فمتّصِلٌ[٢]، وهذا إنْ لم يكُنْ لأجزائِه[٣] اجتماعٌ في الوجود[٤] فزمانٌ[٥]،

فكلمة (ما) في تعريفه ليس عبارةً عن (الجزء)، وجعلُ (النقطةِ) جزءًا من (الخطّ)[٦]، (والخطِّ) جزءًا من (السّطح)، و(السّطحِ) جزءًا من (الجسم التعليميّ) مُسامحةٌ.

(نهايةً.. إلخ) كـ (النقطة) بالنسبة إلى جُزئَي (الخطّ)، لإمكان اعتبارها نهايةً أو بدايةً لهما، أو نهايةً لأحدهما وبدايةً للأخر، وذلك لا يمكنُ في (العدد)؛ لأنه مركّبٌ من الوحدات، وكلُّ وحدةٍ مستقلٌ منفصلٌ عن غيرها، وظهر مما سبق أنَّ (النقطة) ليست جزءًا من (الخط)، فليست عبارةً عما به النهاية، بل نهايةٌ للشيء عرضَتْ فيه اعتباراً، وكذا (الخطُّ) بالقياس إلى (السطح)؛ فهو نهايته لا ما به نهايته، و(السطحُ) بالنسبة إلى (الجسم التعليمي) نهايتُه لا ما به نهايته، صرَّح به في شرح المواقف.

(فزمانٌ... إلخ) واعتبارُه موجوداً متصلاً وهميٌّ.

---

(١) (لأن حقيقة المنفصل ما يجتمع من الوحدات بالذات ولا معنى للعدد سوى ذلك) (تهذيب الكلام ص١٠٨) (فيكون العدد والكم المنفصل مترادفين) (بنجويني على التهذيب).

(٢) (وهو ما كان لأجزائه حدٌّ مشتركٌ فهو: ما يمكن أن يفرض فيه أجزاءٌ متلاقية عند حدٍّ مشترك يكون بدايةً لأحد الأجزاء ونهايةً بعينه للآخر) (تهذيب الكلام ص١٠٨).

(٣) (المفروضة) (سيد).

(٤) أي: غير قارٍّ فعبر باللازم وترك الملزوم (غير القارّ).

(٥) عبارة المولى القزلجي رحمه الله: (ثم العرض تسعة إما كم وهو قسمان: منفصل، وهو: العدد، ومتصل قارّ وهو: الخط والسطح والثخن، أو غير قارّ وهو الزمان). (ص١٥).

(٦) لأنها لو كانت جزءًا من الخط ـ كما يُفهَمُ من تعريفها بـــ: ما به نهاية الخط، والباء للسببية، فتكون النقطة جزءًا تقع عنده النهاية ـ لما كانت حدًّا مشتركًا ولصار الكم المتصل كمًّا منفصلًا.

وهو[١]: **مقدارُ**[٢] حركةِ الفلك الأعظم، وإلّا فمقدارٌ[٣]، فإنْ قَبِلَ الانقسامَ من جهةٍ واحدةٍ فخطٌّ، أوْ من جهتين فسطحٌ، أوْ من جهاتٍ فجسمٌ تعليميٌّ[٤]..................

(**مقدار.. إلخ**) فهو كمٌّ متصلٌ يُقدَّر بقليلٍ منه كساعة ويوم وليلة مثلاً.

---

(١) لأن الزمان متفاوتٌ بالزيادة والنقصان فهو كم، وقد ثبت امتناع الجزء الذي لا يتجزأ فلا يكون مركبًا من آنات متتالية، بل يكون كمًّا متصلًا؛ فهو مقدار، أي: كمية تتلاقى أجزاؤها على حدود مشتركة وليس مقدارا لأمر قار، وإلا كان قارًّا لأن مقدار القار قارٌّ بالضرورة وهو محال، وإلا كانت الحوادث المتعاقبة مجتمعة معًا، فهو مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة، ويمتنع انقطاعها. وإلا انقطع الزمان، فيلزم عدمه بعد وجوده وهو محال، فيكون الزمان مقدارًا لحركة مستديرة؛ لأن الحركة المستقيمة تنقطعُ لا محالة؛ لتناهي الأبعاد، وهي الحركة الفلكية. (راجع السيد على المواقف ٥/ ١٠٧ـ ١٠٨).

(٢) لغير قارٍّ وهي الحركة؛ فإن الحركة أيضا لا تجتمع أجزاؤها في الوجود.

(٣) لقارٍّ.

(٤) وعند المتكلمين (العدد) اعتباريٌّ؛ لأنه مركبٌ من الوحدات، والوحدة من الأمور الاعتبارية، وكأن الخلاف منهم في وجود (العدد) مبنيٌّ على نفي الوجود الذهني، وإلا فالفلاسفة لا يجعلونه من الموجودات العينية بل من الأمور الذهنية، والمقادير (الخط والسطح والجسم التعليمي)، عندهم جواهر مجتمعةٌ؛ إذ الجسم عندهم مركب من أجزاء لا تتجزأ وهي منفصلة؛ إلا أنه لصغر المفاصل التي تماست الأجزاء عليها لا يُحَسُّ بانفصالها فلا اتصال (أي صورة جوهرية متصلة) ولا عرض هو متصل في نفسه (أي كم متصل). (تهذيب الكلام ص١٠٨). وأنكر المتكلمون (الزمانَ) أيضا لوجهين؛ الأول: إن الزمان أمس مقدم على يومه، وليس تقدمًا بالعلية والذات والشرف والرتبة، فهو بالزمان لانحصار التقدم في هذه الخمسة، فيكون للزمان زمانٌ فليزم التسلسل، الثاني: الزمان الحاضر موجود، وإلا لم يكن الزمان موجودا لأنه منحصر في الحاضر والماضي والمستقبل، وأنه غير منقسم، وإلا فأجزاؤه إما معا فيلزم اجتماع أجزاء الزمان، والضرورةُ قاضيةٌ ببطلانه، وإما مترتبة فلا يكون الحاضر كله حاضرًا، وإذا كان الزمان غير منقسم فكذا الكلام في الجزء الثاني والثالث؛ إذ ما من جزء إلا وهو حاضرٌ حينًا ما، فيتركب من آنات متتالية، والمفروض أنه موجود، فتكون الحركة مركبةً من أجزاء لا تتجزأ؛ لأنه من عوارضها وينطبق عليها، وكذلك الجسم لأنها من عوارضه؛ وأنتم لا تقولون به. (راجع المواقف ٥/ ١٠٨ـ ١٠٩). وحاصل إنكار المتكلمين لوجود الزمان أنه يلزم منه أمران؛ إما لزوم التسلسل وهو دليل برهاني، وإما لزوم القول بالجزء الذي لا يتجزأ وهو دليل جدلي، ولذا قدم الدليل الأول على الثاني، وإلا لما صح الإنكار للزمان.

المقالة الثالثة

(الكيف)

وهو عَرَضٌ لا يقبلُ قِسمةً ولا نِسبةً[١] لـذاتِه، وأقسامُه أربـعةٌ: القـسمُ الأوّلُ: الكيفيّاتُ المحسوسةُ بالحواسِّ الظَّاهرة[٢]:.......................................

(وهو عرضٌ.. إلخ) (العرضُ) جنسٌ، و(عدمُ قبولِ القسمةِ) فصلٌ يُخرِجُ الكمَّ، و(عدمُ قبولِ النِّسبة) فصلٌ آخَرُ يخرجُ الأعراضَ النِّسبية، وقوله[٣]: (لذاته) جيء به؛ لإدخال[٤] الكيفياتِ المنقسمةِ بسببِ انقسامِ متعلَّقها كالعلم بالمركَّبات أو المنتسبة اليه كعلم زيد[٥].

(ولا نسبةً.. إلخ) أي: لا تكون النسبةُ عينَ حقيقتها كالإضافة، ولا جزءًا منها كالأعراض الستِّ النسبية الباقية[٦].

---

(١) فإن قيل من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شيء آخر كالعلم والقدرة والاستقامة والانحناء ونحو ذلك. قلنا: ليس هذا بتوقف وإنما هو استلزام واستعقاب بمعنى أن تصوره يستلزم تصور متعلق له، بخلاف النسبيات فإنها لا تتصور إلا بعد تصور المنسوب والمنسوب إليه. (شرح المقاصد ٢/ ٢٢٠ـ٢٢١).
فخرج الجوهر والكم وسائر الأعراض النسبية ومن جعل (النقطة والوحدة) من الأعراض زاد فيه عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما. (شرح التهذيب ص١٢٤).

(٢) وهي ما يتعلق بها الإدراك وهي إما راسخة كحلاوة العسل وجمرة النار أو غير راسخة كحمرة الخجل.

(٣) عبارة التهذيب: (ولا يخرج عن التعريف العلم بالمركب والبسيط حيث يقتضي القسمة واللاقسمة نظرًا إلى المتعلق). (ص١٢٤).

(٤) فالقيد للإخراج وقيد القيد للإدخال.

(٥) فالعلم نفسه كيف لا يقبل القسمة لذاته وإنما باعتبار ما يتعلق به، ولما كان المركب متعلّقا للعلم قبل العلم الانقسام سبب مقبول المركب الانقسام، وكذا المنتسبة إليه، فإن (زيدًا) يقبل الانقسام لعروض المقدار عليه.

(٦) فالكم والكيف عرضان غير نسبيين وبقية الأعراض نسبية، والفرق بين الإضافة وغيرها من النسبيات ما ذكره الشيخ.

وهي خمسةُ أنواع:

الأوَّلُ: **الملموساتُ**، وأصولُها: الحرارةُ والبرودةُ والرّطوبةُ واليُبُوسةُ، ومَدرَكُها: اللَّامسةُ، وهي: قوّةٌ منبثّةٌ في جميعِ البدن.

الثاني: المُبصراتُ، وأصولُها: **الألوان** والأضواءُ، ومَدرَكُها: الباصرةُ، وهي قوّةٌ في العصبتَين المجوّفتين اللَّتين تتلاقيانِ في مقدَّم الدِّماغ، فتفترقان وتتأديَّانِ إلى العينين، وإدراكُها بانطباعِ صُوَرِ الأشياء **فيهما** عند بعضٍ، وبخروجِ خَطَّين شُعَاعيين منهما إليها عندَ آخَرِيَن.

الثالث: المسموعات،..

(**الملموسات.. إلخ**) قدَّمها؛ لوجودها في جميع الحيوانات؛ وأما البواقي فقد تفقد فيها بعضُها أو كلُّها.

(**الألوان.. إلخ**) اعلم أنَّ (الواسطة) ثلاث: (الواسطة في الأثبات)، أي: في التصديق، وهي الدليلُ الواسطةُ في الجزم بالنتيجة، و(الواسطة في الثبوت) وهي: ما يكون سببًا لثبوت صفةٍ لشيء؛ سواءٌ اتصفت الواسطةُ بها، كالنار الواسطة في اتصاف الماء مثلاً بالحرارة، أوْ لا كذات الباري الواسطة في ثبوت الألوان للملونات، و(الواسطة في العروض) وهي: التي توجبُ عروضَ ما هو صفتُه بالذات لغيره تبعاً له، كالسفينة الواسطة في عروض الحركة لركابها؛ فمرادنا بأنَّ أصول المبصرات الألوانُ والأضواءُ: أنّه لا واسطةَ في عروض الرؤية لهما، وإنْ كان الضوء واسطةً في ثبوت الرؤية للون، فاحفظه.

(**فيهما... إلخ**) ثم تصلُ الصورةُ منهما إلى مجمَع النُّورينِ، أي: محلِّ التقاءِ العصبتين.

وهي: الأصوات [١]، وتحدثُ عندَ المتكلِّمينَ بمحضِ خَلْقِ الله تعالى [٢]، وعندَ الفلاسفة سببُها القريبُ المعلولُ [٣] للقرع [٤] أو القلع [٥] الشديدين، ومدركُها: السَّامعةُ، وهي قوةٌ في العصب المفروشِ في مَقْعَرِ **الصِّماخ** تُدرِكُ الأصواتَ بسبب وصولِ الهواء المتكيِّفِ بكيفيتها إليه؛ بقرينةِ ميلها معَ الرِّياح، ويدلُّ على وجودها **خارجَ** الصِّماخ وتعلُّقِ الإحساس بها هناك أيضاً إدراكُ جهتها ولو من الجانب المخالف وتمييزُ قريبها عن بعيدها، ومن الأصوات: اللَّفظُ، ....

(**الصِّماخ**) الصِّماخ (بكسر الصاد) خرقُ الأذن.

(**خارجَ.. إلخ**) والحاصلُ أنَّ هناك أموراً ثلاثة، الأول: إنَّ إدراك الأصوات بوصول الهواء المتكيف بها إلى الصماخ، الثاني: أنَّ الأصواتَ موجودةٌ خارجَ الصماخ كما هي موجودة فيه، الثالث: أنه يتعلَّق الإحساسُ بها هناك كما يتعلّق بها فيه، ويدلُّ على الأمر الأول: ميلُ الأصوات مع الرياح، وعلى الأخيرين: إدراكُ جهتها وتمييزُ قريبها عن بعيدها.

---

(١) اعلم أن الصوت وإن كان بديهي التصور كسائر المحسوسات، إلا أنه قد اشتبهت ماهيَّتُه عندَ بعضهم فقيل: هو تموُّجُ الهواءِ، وهو سببه القريب. وقيل: هو القرع أو القلع وهما سببان بعيدان، والحق: أنَّ ماهيته بديهيةٌ مستغنيةٌ عن التعريف ومغايرةٌ لما توهموه؛ فإن التموّج محسوسٌ باللمس، ألا يرى أنَّ الصوت الشديد ربما ضرب الصماخ بتموّجه فأفسده، وأيضا التموج حركة، والصوت ليس كذلك، والقرع مماسةٌ والقلع تفريقٌ، والصوتُ ليس شيئًا منهما. (سيد على المواقف ٥/ ٢٥٧). فكل هذه المحسوسات بديهية التصور من حيث إنها محسوسات وأما حقيقتها فنظرية كالحرارة والضوء واللون ومثلها الصوت.

(٢) وسائر الحوادث. (شرح المقاصد ٢/ ٣٧٣).

(٣) أعني تموج الهواء.

(٤) الأساس الشديد. فالوصف بالشديدين من التجريد.

(٥) التفريق الشديد.

وهو: صوتٌ مُعتَمِدٌ على مقطَعٍ من مقاطع الفم.

الرابع: المذوقات؛ وأصولُها الطُّعومُ التِّسعةُ، وهي: المرارة. والحلاوة. والملوحة. والحموضة. والعُفوصة. والقبض. والدُّسومة. والتفاهة. والحَرافة. ومدركُها: الذائقةُ، وهي قوَّةٌ منبثةٌ في العصب المفروش على جُرْم اللِّسان تُدرِكُها بمخالطةِ الرُّطوبة اللُّعابية التي في الفم بالمطعوم.

الخامس: المشمومات، وهي: الروائح، وتتعيَّنُ بالإضافة إلى موصوفها، كرائحة العنبر والمسك والرَّيحان، ومدركُها: الشامَّةُ، وهي قوَّةٌ في الزائدتين النابتتين في مقدَّم الدِّماغ الشبيهتين بحلَمتي الثدي، وإدراكُها بوصولِ الهواء المتكيِّف بها إلى الخيشوم، ويختصُّ إدراكُ كلٍّ من تلك الكيفيات بإحدى الحواسّ، نعم يُدرَكُ جميعُها بـ(الحس المشترك).

وهي الأولى من الحواسِّ الخمس الباطنةِ التي قال بها الحكماءُ، وهي: قوةٌ في مقدَّم البطن الأوَّل من البطون الثلاثة للدِّماغ، تجتمعُ فيها صورُ المحسوسات بالحواسِّ الظَّاهرة بالتأدِّي إليها[1]..................................

(وهو صوت.. إلخ) وهذا الصوتُ كيفيةٌ قائمةٌ بالهواء الحاصلِ في الحلقوم والفم؛ فقوله (معتمد) مسندٌ إلى (الصوت) مجازاً، وإنما المعتمد محلُّه، وهو الهواءُ الحاملُ له[2].

(المشترك.. إلخ) الضميرُ راجعٌ إلى الحس المشترك، والتأنيثُ باعتبار القوة أو إرادة الحاسة.

(بالتأدِّي إليها.. إلخ) هذا إذا كانت مدركةً للمحسوسات التي لها وجودٌ في الخارج،

---

(١) أي: إلى هذه القوة، أعني الحسَّ المشترك.

(٢) فالهواءُ جوهرٌ، والصوتُ عَرَضٌ محلُّه الهواء.

منها[١]؛ كمشاهدة القطرة النازلة خطًّا مستقيماً والشُّعلة الجوَّالة دائرةً.

الثانيةُ: منها: الخيالُ، وهي: قوَّةٌ في مُؤخَّرِهِ تحفظُ صورَ المحسوسات بالحواسِّ الظاهرة المُرتَسِمة في الحسِّ المشترك عِندَ استعمالها بعدَ غيابها عنها.

الثالثةُ: الواهمة، وهي: قوةٌ في مقدَّم البطن الثالث منها تُدرِكُ المعانيَ الجزئيَّةَ المتعلِّقةَ بالصُّور المحسوسة؛ كعداوة فلانٍ لفلان وصداقتِه له.

الرابعةُ: الحافظة، وهي: قوةٌ في مؤخَّره تحفظُ ما تُدركُه الواهمةُ.

الخامسةُ: المتصرفة، وهي: قوةٌ في البطن الأوسط منه، تَتَصرَّفُ في الصُّوَر

وإلا فقد تدرك ما ليس لها وجودٌ في الخارج، كإدراكها عند النوم أو المرض أشياءَ لا حقيقةَ لها قطعاً؛ إذ من المعلوم أنَّ تلك الصور لم تصل إليها بواسطة استعمال الحواسِّ الظاهرة؛ لتعطُّلها في المنام ووقت الإغماء والمرض، كما أنَّه معلومٌ أنْ لا علاقةَ لها بالمعدومات، هذا والذي اعتقده أنَّ تلك الصور تأخذُها الحسُّ المشترك من الخيال؛ لأنَّ فيها صوراً كثيرة، لكنه بواسطة المرض أو الإغماء أو بعض العوارض في النوم لا تُدركُها بالضبط حسب الواقع، وإنما تأخذ يداً من هذه الصورة ورجلاً من صورة أخرى وموقعًا لصورة ثالثة، فتتصرَّف فيها بالتركيب الفاسد الغير المطابق للواقع.

(عند استعمالها.. إلخ) (عند استعمالها) ظرفٌ لقوله: (المرتسمة) وقوله: (بعد غيابها) ظرفٌ لقوله: (تحفظ)، وقد يتوهم أنَّ علاقة (الخيال) بصور المحسوسات المرتسمة في (الحس المشترك) إنما هي بعد غيبوبتها عن الحواس الظاهرة، وليست كذلك، بل هي تابعةٌ للحس المشترك، فكما أنها تدرك جميع ما تدركه الحواس الظاهرة تقبل الخيال جميعها، ولكنَّ حفظهَا له بالاستقلال إنما هو بعد غيبوبته عن الحواسِّ الظاهرة والحسِّ المشترك.

---

(١) أي: من الحواسِّ الظاهرة.

المحسوسة والمعاني المتعلِّقةِ بها بالتركيب تـارةً والتفصيلِ أُخرى، أي: بالإيجاب كـ (زيدٌ صديقٌ لعمرو) وبالسلب (أنه ليس صديقاً له)، وتسمَّى باعتبار استعمالِ (العقل) لها (مُفكِّرةً)، وباعتبارِ استعمالِ (الواهمةِ) لها (مُخيِّلةً)، والدليلُ على تعيينِ محالِّها اختلالُها عندَ اختلالِها.

القسم الثاني: الكيفياتُ النفسانية[١]:

وهي إنْ رَسَخَتْ[٢] في النفس بحيثُ يتعذَّرُ زوالُها أو يتعسَّرُ سُمِّيت (مَلَكَةً)[٣]، وإلّا (حالاً)[٤]

١ ـ فمنها الحياةُ، وهي: مبدأٌ لقوَّةِ الحسِّ والحركة الإراديَّةِ،..................

(وهي مبدأٌ.. إلخ) وسببٌ ناقصٌ[٥] لها[٦] لا تامٌّ؛ لأنها[٧] موجودةٌ في العضو[٨]...

---

(١) أي: المختصَّةُ بذوات الأنفس الحيوانية، ومعنى الاختصاص بها أن تلك الكيفيات توجد في الحيوان دون النبات والجماد؛ فلا يرد أنَّ بعض هذه كالحياة والعلم والقدرة والإرادة ثابتٌ للواجب؛ فلا تكون مختصةً بالحيوان، على أنَّ القائل بثبوتها له تعالى لا يقولُ باندراجها تحت الكيف ولا في سائر الأعراض ولا الجواهر أيضا. (تهذيب الكلام ص١٣٣).

(٢) أي: استحكمت في موضوعها بحيث لا تزولُ عنه أصلاً. (راجع السيد ٥/ ٢٨٦).

(٣) من الملك بمعنى: القوة. (عبد الحكيم ٥/ ٢٨٦).

(٤) من التحول بمعنى التغير. (عبد الحكيم)، ولقبولها التغير والزوال بسهولة. (سيد)، والاختلافُ بينهما بعارض هو الرسوخ وعدمه؛ فإن الحال تصير ملكةً بالتدريج، ألا ترى أنَّ الكيفية النفسانية الواحدةَ بالشخص كالكتابة مثلا تكونُ في ابتداء حصولها حالًا، وإذا ثبتت زمانًا واستحكمت صارت هي بعينها ملكةً. (سيد ٥/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٥) أي للحس والحركة بالفعل وإنْ بقيتا بالقوة في العضو المشلول، فهي سبب تام بالقوة وناقصٌ بالفعل.

(٦) أي: لقوة الحس والحركة.

(٧) أي: الحياة.

(٨) والجواب: أنّا لا نسلم أن قوة الحس مفقودةٌ في العضو المشلول؛ لجواز أن يكون الإحساس والحركة

والموتُ: عدمُها[١] فلا يكونُ كيفًا، وقيل: أمرٌ وجوديٌّ؛ فهو كيفٌ يُضادُّها.

٢ـ ومنها: العلمُ، وهو: صورةٌ تحصلُ من الشيء عندَ النفس، بالذات كما في الكليات والجزئيات المجرَّدة عن المادة، أوْ بالواسطة كما في الجزئيات الماديّة، وافترقتِ الحكماءُ فيها فرقتين: ففرقةٌ على أنَّها متَّحدةٌ مع ذي الصورة، فهي[٢] من حيث ارتسامُها فيها[٣]..

المشلول، مع أنه ليس فيه حسٌّ ولا حركةٌ إرادية.

(فلا يكونُ كيفًا.. إلخ) لأنَّ الكيف عرضٌ وهو موجودٌ، فيكون بينه وبين الحياة تقابلُ العدم والملكة، ولا يستعمل الميت إلا لما كان من شأنه الحياة شخصاً أو نوعاً أو جنساً.

(أمرٌ وجوديٌّ.. إلخ) ويدلُّ عليه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (الملك/ ١)؛ لأنَّ الخلق لا يتعلَّقُ بالأعدام، ويجاب عنه: بجواز تعلُّقه بها باعتبار وجودها الرابطي[٤]؛ أي اتصاف الحي بالموت.

(بالذات... إلخ) أي: بدون استعمال الحواس.

قد تخلّف لمانع. (راجع السيد ٣/ ٢٩٠) لأن الإحساس والحركة يتوقفان على وجود المقتضي وانتفاء المانع، وإن قيام المانع لا يدل على عدم وجود المقتضي.

(١) كما يقتضي ظاهر قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة/ ٢٨). وقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ (يس/ ٣٣). وغير ذلك. (عبد الحكيم على السيد ٥/ ٢٨٤).

(٢) أي: الصورة.

(٣) أي: النفس.

(٤) سيأتي أن هنالك فرقا بين الوجود الحمولي وهو: حمل نفس الوجود على الشيء، مثل: زيد موجود والوجود الرابطي وهو: حمل ما عدا الوجود مثل (زيد ضاحك) أي: يتصف بالضحك، والأعدام لا تقبل الوجود الحمولي بخلاف الرابطي، فيتعلق فعل الخلق بها باعتبار الوجود الرابطي. أي: خلق اتصاف الحي بالموت.

موجودٌ[١] ظِلِّيٌّ مُطابِقٌ لذي الصُّورةِ ومعلومٌ، وليست مندرجةً تحت شيءٍ من المقولات، ومن حيثُ قيامُها[٢] بها واتِّصافُها بها[٣] موجودٌ[٤] أصيلي، عرضٌ وكيفٌ وعِلمٌ، وقد اشتهرت هذه الفرقةُ بأهلِ الحقيقة، وبأصحاب الوجودِ الذهنيِّ، والعلمُ والمعلومُ على هذا هو ما في الذِّهن، وهما متَّحدان ذاتاً ومتغايرانِ اعتباراً، وفرقةٌ على أنَّها[٥] شبحٌ ومثالٌ للمعلوم؛ فهو موجودٌ أصيليٌّ؛ عرضٌ وكيفٌ دائماً، وما في الذهن علمٌ، وما في الخارجَ حقيقةً أو تقديراً مَعلومٌ، وقد اشتهرت هذه الفرقةُ بأرباب الشبح والمثال، هذا عند الحكماء، وأمَّا المتكلِّمونَ[٦] فجمهورُهم على أنه (إضافةٌ) بينَ العالِمِ والمعلوم، ....

....

(١) إذا قيس إلى الوجود الخارجي فقد يكون جوهرًا وقد يكون عرضًا، ولا منافاة بين كون شيءٍ واحد جوهرًا وعرضًا بالاعتبارين، فتدبر فإنه من المزالق (عبد الحكيم على السيد ٦/ ٤).

(٢) أي: الصورة.

(٣) أي: بالصورة.

(٤) (يترتب عليه الآثار في الخارج ككون محلِّه عالمًا مثلاً) (عبد الحكيم ٦/ ٤).

(٥) (على قولهم لا يكون للأشياء وجود ذهني بحسب الحقيقة بل بحسب المجاز والتأويل؛ كأن يقال مثلا: النار موجودة في الذهن، ويراد أنه يوجد شبح له نسبة مخصوصة إلى ماهية النار بسببها كان ذلك الشبح عِلمًا بالنار لا بغيرها من الماهيات) (سيد ٦/ ٣٤).

(٦) قال المتكلمون: (العلم لا بدَّ فيه من إضافة، أي: نسبةٍ بين العالم والمعلوم، بها يكون العالم عالمًا بذلك المعلوم والمعلوم معلوما لذلك العالم، وهو ـ الإضافة والنسبة ـ الذي يسمونه بالتعلق ولم يثبت غيره بدليل، فلذا اقتصر جمهورهم عليه، وقالت جماعةٌ من الأشاعرة: هو صفةٌ حقيقيةٌ ذاتُ تعلق، وعرّفوه بأنه: صفة حقيقية توجبُ تمييزًا لا يحتمل النقيض، فعلى قولهم ثمة أمران، العلم وهو تلك الصفة، والعالمية أي: ذلك التعلق. وقال الحكماء: العلم هو الموجود الذهني، وعرفوه بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، وإنما ذهبوا إلى أن العلم هو الموجود الذهني لأنه قد يعقل نفيٌ محضٌ وعدمٌ صِرفٌ في الخارج كالممتنعات، والتعلقُ إنما يُتَصوَّر بين شيئين متمايزين، ولا تمايز إلا بأن

ومحقِّقوهم على أنه صفةٌ ذاتُ إضافةٍ. وأنواعه[١] أربعة؛ الأول: الإحساس: وهو إدراكُ النفس بواسطةِ الحواسِّ للشيءِ الموجودِ في الخارج الحاضرِ عندَ المُدرِك على هيئةٍ مخصوصةٍ. الثاني: التخيُّل: وهو إدراكُ النفس بواسطةِ **الخيال لذلك** الشيءِ بلا حضوره. الثالث: التوهُّم: وهو إدراكها بواسطة الواهمةِ للمعاني الجزئيَّة الغيرِ المحسوسةِ المتعلِّقة بالمحسوسات..................................

(**أنه صفة... إلخ**) والحق أن تلك الصفة ليست علماً بل هي عقلٌ، وهي[٢] بمنزلة الصَّقَالة والجلاء على صفحة بلور المرآة، والعلم هو الصورةُ المنطبعة فيها، فالنفس كزجاجة المرآة، والعقل كصقَّالتها، والعلم كالصور التي تنطبع فيها، ونعم ما قيل:

والنفس مرآة بعقلها انجلت والعلم صورةٌ بها تمثلت

(**الخيال لذلك... إلخ**) كما إذا أبصرتَ شخصاً، أو لمست شيئاً ناعماً، أو سمعت صوتاً حسناً، أو شممت وردة، أو ذقت حلاوةً، وغاب عنك، ثم تخيَّلتَ ذلك بعد.

يكون لكل منهما ثبوتٌ في الجملة، وإذ لا ثبوت للمعلوم ههنا في الخارج؛ فإذًا لا حقيقةَ له إلا الأمرُ الموجود في الذهن، وذلك الأمر الموجود في الذهن هو العلمُ والمعلومُ، أيضًا فإنه باعتبار قيامه بالقوة العاقلة: علمٌ، وباعتباره في نفسه من حيث هو معلوم. وقال المتكلمون: كون العلم عبارةً عن الموجود الذهني باطل لوجهين؛ الأول: لو كان التعقل بحصول ماهية المعقول في ذهن العاقل، فمن عقل السواد والبياض وحكم بتضادهما يكون قد حصل في ذهنه السواد والبياض، فيكون الذهن أسود وأبيض؛ إذ لا معنى للأسود والأبيض إلا ما حصل فيه ماهية السواد والبياض، الثاني: حصول ماهية الجبل والسماء في ذهننا معلومُ الانتفاء بالضرورة، وجوابهما: أنه إنما يلزم كون الذهن أبيض وأسود لو حصل فيه هوية السواد والبياض، أي: ماهيتهما الموجودة بالوجود العيني المسمى بالوجود الخارجي، الذي هو مصدرٌ للآثار الخارجية، لا ماهيتهما الموجودة بالوجود الظلي المسمى بالوجود الذهني، وعلى هذا القياس حصول هوية الجبل) (سيد على المواقف ٦/ ١ ـ ٩ ملخصا).

(١) أي: العلم.

(٢) لأن العلم هي الصور، والصفة التي توجب التمييز عقلٌ وليست صورًا.

الرابع ـ التعقُّلُ[١]: وهو إدراكُها[٢] بالذات للشيءِ **من حيثُ هو** هو مطلقاً. ثم العلمُ إما تصوُّرٌ وإما تصديقٌ؛ لأنه إنْ كانَ إدراكاً للنِّسبةِ التامةِ الخبريَّةِ إذعاناً فتصديقٌ، فإنْ كان جازماً، أي: قاطعاً للمُقابِلِ، وثابتاً أي: لا يزولُ بتشكيك المُشكِّكِ ومطابقاً للواقع فيقينٌ، أوْ جازماً ثابتاً غيرَ مُطابقٍ له فجهلٌ مركَّبٌ، أي[٣]: صورةٌ علميَّةٌ[٤] لا مطابقةٌ للواقع مُنضمَّةٌ إلى الجهل بعدمِ مُطابقتِها له؛ فتسميتُها جهلاً مجازٌ[٥]؛ لأنَّ ذلك الإذعانَ لمَّا كانَ غير مُطابقٍ للواقع كان كالجهل[٦] في عدمِ الإفادة، وأما الجهلُ المأخوذُ معه فحقيقةٌ؛ لأنَّه بمعنى: عدمِ العِلْمِ بكونهِ لا مُطابقاً[٧]، وإنْ كان جازماً غيرَ ثابتٍ فتقليدٌ وإنْ كان غيرَ جازمٍ فظنٌّ، وقد يُطلَقُ (الظنُّ) على ماعدا اليقين، كما يُطلَقُ (العلمُ) على اليقين، وعلى مطلقِ التصديق، وعلى مطلقِ الإدراك[٨]، ....

(**من حيث هو... إلخ**) أي: بلا اعتبار وجوده في الخارج، ولا حضوره عند المدرِك،

---

(١) (فالإحساس مشروطٌ بثلاثة أشياء: حضور المادة واكتناف الهيئات وكون المدرك جزئيًا، والتخيل مجرَّدٌ عن الشرط الأول، والتوهم مجرَّدٌ عن الأولين، والتعقل عن الجميع، بمعنى: أن الصورة مجردةٌ عن العوارض المادية الخارجية، وإن لم يكن بدٌّ من الاكتناف بالعوارض الذهنية، مثل: شخصها من حيث حلولُها في النفس الجزئية، ومثل: عرضيتها وحلولها في تلك النفس ومقارنتها لصفات تلك النفس) (شرح المقاصد ٢/ ٣١٣).

(٢) أي: النفس.

(٣) أي: اعتقاد لصورة.. إلخ.

(٤) بخلاف الجهل البسيط الذي لا صورة علمية له.

(٥) لأنه صورة علمية والجهل هو عدم العلم بالشيء.

(٦) فهو استعارة.

(٧) فالجهل البسيط عدم العلم باللامطابقة، فعدم العلم صفة الشخص، وأما الجهل المركب فهو الجزم بالنسبة اللامطابقة للواقع، فالمطابقة وعدمها في الجهل المركب صفة للنسبة لا للشخص.

(٨) الشامل للتصور والتصديق.

كما يُطلقُ عليه أي: على مطلق الإدراك التصور.

وإنْ لـم يكن إدراكاً كذلك[١] فتصوُّرٌ، سواءٌ كان إدراكاً لغير النِّسبة، أوْ للنِّسبة الناقصةِ، أوِ التامَّةِ الخبريَّةِ بدونِ الإذعانِ أوِ الإنشائيَّة وهـذا[٢] إنْ كـان إدراكاً للنِّسبة ومُقابلِها على السَّواء فشكٌّ، وإنْ كان إدراكاً لها معَ كونِ إدراك مُقابلها راجحاً غيرَ جازم فهو وهمٌ، أو جازماً فهو تخييلٌ.

وأسبابُ اليقين: الحواسُّ السليمةُ، وخبرُ الرسول ﷺ، والخبرُ المتواترُ، والعقلُ[٣]،

ولا كونه على هيئة مخصوصة؛ سواء أكان الإدراك تصوراً أو تصديقاً، ناشئاً من الإحساس أو التخيل أو التوهم أو التعقل.

(التصور... إلخ) ويُقسَمُ إلى القسمين، بأن يقال: العلم إما تصوُّرٌ بلا حكم فتصوُّرٌ ساذجٌ، أوْ تصوُّرٌ معه حكمٌ فتصديقٌ، كما في متن الشمسية.

(للنسبة الناقصة... إلخ) ويتحقَّقُ بالإحساس والتخيُّل والتوهُّم والتعقُّل؛ كإبصار اللَّون وسماع الصَّوت، وتخيلهما بعد الغياب، وتوهُّم محبَّة زيد، وتصوُّر مفهوم الإنسان.

(جازمًا... إلخ) تقليداً أو جهلاً مركباً أو يقيناً.

---

(١) أي إدراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان.

(٢) أي إدراك النسبة من دون الإذعان.

(٣) (بحكم الاستقراء، ووجهُ الضبط إنْ كان السبب من خارج فالخبر الصادق، وإلا فإن كان آلةً غيرَ المدرك فالحواس وإلا فالعقل.). (شرح العقائد النسفية ص٢٩).

أما الحسيّاتُ والمتواتراتُ فقد علمتَ في المنطق أنّهما من اليقينيات البديهيَّة، وأما خبرُ الرسول ﷺ فهو من اليقينيات النظريَّة، ويُستدلُّ على صدقِه بأنَّه خبرُ مَنْ ثبتَ صدقُهُ بالمعجزةِ، وكلُّ خبرٍ كذلك فهو صادقٌ، وأمَّا العقل: فهو قوَّةٌ غريزيَّةٌ للنفس[1]، بها تستعدُّ للعلوم[2] والإدراكات[3]، أمَّا البديهيَّةُ فبالبَداهة[4]، وأمَّا النظريَّاتُ فبواسطةِ النَّظر، أي: التعريفِ والدليلِ الصحيحين، وإفادتُه للعلم ضروريٌّ[5]، وكفى بمراجعةِ الوُجدانِ شاهدا، والمنكرُ جاهلٌ أوْ جاحدٌ، ومراتبُه أربعٌ:...........................

(ومراتبه... إلخ) أي: مراتبُ العقل النظري لا العقل العملي، والتفصيلُ: أنّ قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ الفياض للاستكمال بالعلوم تسمَّى بـ(العقل النظري)، ولها مراتبُ أربعٌ كما في المتن، ويتفرَّع منها: الحكمة النظرية بالمعنى العام المفسَّرة بمعرفةِ الأشياء تصوُّراً أو تصديقاً كما هي عليه، وهي المنقسمة إلى: الحكمة النظرية بالمعنى الخاص، والحكمة العملية في صدر هذه الرسالة، وباعتبار تأثيرها في البدن لتكميله يُسمَّى (عقلاً عملياً)، وهي قوة الاستنباط والتصرف، وبها تتمكن من استنباط الصناعات، وتتفرَّع منها الحكمةُ العمليةُ المفسَّرة بالقيام بالأعمال على ما ينبغي، فالحكمة النظرية: قوةُ العلم المسمَّاةُ بالقوة المدركة، والحكمةُ العمليَّةُ: قوة العمل المفسَّرة بالقوة المحركة؛ فهما متخالفان، وقد تطلق الحكمة على القيام بالأمور

(١) أراد بالنفس ما هو المشار إليه بــ(أنا وأنت).

(٢) أي: المعاني غير المحسوسة.

(٣) أي: الإدراكات الجزئية المحسوسة للنفس.

(٤) (كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه، فإنه بعد تصور معنى الكل والجزء الأعظم لا يتوقف على شيء). (شرح العقائد النسفية ص٤٤).

(٥) العلم صور منطبعة في النفس، والنفس تدرك هذه الصور بواسطة العقل، والعقل قوة للنفس تؤهلها للعلوم والإدراكات، وتصل الصور العلمية للنفس بواسطة الحواس أو العقل، والفكر ترتيب الصورة المنطبعة للتوصل إلى أمور مجهولة.

العقلُ الهيولائي: وهو الاستعدادُ للإدراك[١] من غير حصولِه بالفعل؛ كما[٢] للأطفال عقيبَ الولادة.

والعقلُ بالملكة: وهو حصولُ الضروريات والاستعدادُ لتحصيل النظريات بها.

والعقلُ بالفعل: وهو التمكُّنُ[٣] من استحضارِ النظريَّات بقدر الطاقة متى شاء.

والعقلُ المستفاد: وهو حضورُ النظريات بحيثُ لا تغيبُ[٤] عن النفس؛ كما في أصحاب القوى القدسية.

علماً وعملاً كما ينبغي، وهذه هي المرادة من (الحكمة) في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة/ ٢٦٩) كما قد تطلق (الحكمة) على: التوسُّط بين الجربزة والغباوة، فلها أربعة معان، الأول: معرفة الأشياء كما هي، المنقسمةُ إلى: الحكمة النظرية والعملية، وهي بهذا المعنى ناشئةٌ من العقل النظري، الثاني: القيام بالأعمال على ما ينبغي، وهي بهذا المعنى ناشئةٌ عن العقل العملي، الثالث: القيام بالأمور علماً وعملاً، فهي ناشئة منهما معاً، الرابع: التوسُّط بين الجربزة والغباوة.

---

(١) (لإدراك المعقولات) (سيد)

(٢) (فإن لهم في حال الطفولة وابتداء الخلقة استعدادًا محضًا ليس معه إدراكٌ، وليس هذا الاستعداد حاصلاً لسائر الحيوانات، وإنما نسب إلى (الهيولى)؛ لأنَّ النفس في هذه المرتبة تشبه الهيولى الأولى الخاليةَ في حد ذاتها عن الصور كلها) (سيد على الموقف ٦/ ٤٤).

(٣) (قال العضد: العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات، وقيل: بل حصول النظريات بحيث يستحضرها متى شاء بلا روية وتجشم كسب جديد) (المواقف).

(٤) (وهل يمكن حضور النظريات بأسرها مشاهدة للقوة العاقلة الإنسانية، والإنسان في جلباب من بدنه أم لا؟ فيه تردُّدٌ) (سيد ٦/ ٤٥).

ثم النفسُ: هي المدركةُ[١] للكليَّات والجزئيات المجرَّدة والماديَّة باتفاق المحققين، ونسبةُ الإدراك إلى الحواسّ مجازٌ[٢]؛ كنسبة القطع إلى السكّين، وفيها ترتسمُ صورُ الكليات والجزئيات المجرَّدة، وفي صور الجزئيات الماديَّة خلافٌ؛ فذهب جمعٌ إلى ارتسامها في النفس أيضاً؛ لامتناع الإدراك بدون الارتسام في المُدرِك، إلا أنَّ ارتسامَها فيها يتسبَّبُ عن ارتسامها في الحواسّ، مثلاً إذا أبصرتَ شيئاً أدركتَه بارتسام صورتِه في (العين) بالذات وفي (النفس) بواسطتِها، وذهب جمعٌ إلى ارتسامها في الحواس فقط؛ لامتناع ارتسام الماديات في النفس المجرَّدة[٣]، وهم الذين قالوا: بالحواسِّ الباطنة[٤]؛ مستدلِّين[٥] بأنا نحكمُ بأنَّ هذا الملموسَ هو هذا الملوّنُ مثلاً، والحاكمُ يجبُ حضورُ الطَّرفَينِ عندَه، ولا شيءَ من الحواسِّ الظَّاهرةِ قابلٌ لحضورِهما فيه[٦]، ويمتنعُ ارتسامُهما في النفس؛ لتجرُّدها، فالمَجمَعُ هو (الحسُّ المشتركُ)، ولا بدَّ لحفظِ الصُّور المحسوسةِ المجتمعةِ فيه من محلٍّ آخر؛ لأنَّ قوَّةَ الحفظِ والبقاء غيرُ قوَّةِ القبول والإدراك، وهو (الخيال)، وكذلك لا بُدَّ لارتسام المعاني الجزئية الغير المحسوسة المتعلِّقةِ بالمحسوسات من محلٍّ وهو (الواهمة)، ولحفظها من محلٍّ آخرَ؛ لما مرَّ[٧] ولأنَّ حافظَ المعاني غيرُ حافظ الصُّوَر وهو (الحافظة)، ولا بُدَّ للتصرُّف في الصور المحسوسة والمعاني الجزئية المأخوذة منها بالإيجاب تارةً وبالسّلب[٨] أخرى من قوّة أخرى، ليست هي الحواسَّ الظاهرةَ،

....

(١) بقوة العقل.

(٢) أي: عقلي من نسبة ما للشيء إلى آلته.

(٣) لأن النفس عندهم جوهر مجرد فلا يمكن ارتسام الصور فيه بخلاف المتكلمين النافين للجواهر المجردة فترتسم في النفس لأنها جسم لطيف.

(٤) بيان لدواعي القول بالحواس الباطنة وهو كون النفس مجردة، ولا بد من انطباع الصور في المدرك وعند غيبوبتها عن الحواس الظاهرة تحتاج إلى حواس أخرى تدركها ليتفرَّعَ الحكم عليها.

(٥) على وجود الحواس الباطنة.

(٦) أي: لا يمكن حضور الملموس والملون في حاسة واحدة من الحواس الظاهرة.

(٧) من أن قوة الحفظ والبقاء غير قوة القبول والإدراك.

(٨) أي: بالتركيب والتحليل.

«فائدتان»: الأُولى: إنَّ الذهولَ عن الصُّورة الإدراكية إنِ انتهى إلى زوالها فنِسيانٌ، وإلّا[1] فَسَهْوٌ.

الثانية: إنَّ الجهلَ المركَّب يقابلُ العلْمَ المطابقَ بالتضادِّ[2]، وأمّا الجهلُ البسيطُ فيقابلُه تقابلَ العدم والملكة، لأنَّه: عدمُ العلم عمَّا من شأنه العلمُ ....

وهو ظاهرٌ ولا النفسَ لما مرَّ[3] ولا الحواسَّ الباطنةَ السابقةَ؛ لاختصاصها بأعمالها، وهذه القوةُ هي (المتصرِّفةُ)، وتسمَّى (مفكِّرةً) باعتبار[4] ومُخيِّلةً بآخر[5] كما مرَّ.

(١) (وقد فرق بين السهو والنسيان؛ بأن الأول: زوالُ الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والثاني: زوالهما معًا فيحتاجُ في حصولها إلى سبب جديد) (سيد ٦/ ٢٦ ـ ٢٧).

(٢) الجهل المركب: عبارةٌ عن اعتقادٍ جازمٍ ثابتٍ غير مطابق وهو ضدُّ العلم؛ لصدق حدِّ الضدين عليهما؛ فإنهما معنيان وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد، وبينهما غاية الخلاف أيضا، وقال كثير من المعتزلة: الجهل المركب مماثلٌ للعلم، وامتناع الاجتماع بينهما إنما هو للمماثلة لا للمضادة، وإنما قالوا بالمماثلة، لأنَّ التمييز بينهما ليس إلا بالنسبة إلى المتعلَّق، وهي مطابقته أو لا مطابقته، فإن العلمَ مطابقٌ لمتعلَّقه، والجهلَ المركب غيرُ مطابق له، والنسبة لا تدخل في حقيقة المتنسبين؛ لأنها متأخرةٌ عن طرفيها فتكون خارجةً عنهما، والامتياز بالأمور الخارجية لا يوجبُ الاختلاف بالذات، وقال الأصحاب بطريق المعارضة: المطابقة واللامطابقة أخصُّ صفاتهما، فيلزم من الاختلاف فيه الاختلافُ في الذات؛ لأنَّ المتماثلين ما يشتركان في أخصِّ الصفات) (سيد على المواقف باختصار٦/ ٢٤ ـ ٢٦).

(٣) لامتناع ارتسامها فيها لتجردها.

(٤) أي: باعتبار استعمال العقل لها.

(٥) أي: باعتبار استعمال الواهمة لها.

٣ـ ومنها: الإرادة، وهي: صفةٌ[١] للنفس، بها[٢] يترجَّحُ أحد المقدورَينِ المخزونينِ عندَها[٣] في أحدِ الأوقات على الآخر، ويُقابلُها الاضطرارُ.

٤ـ ومنها: القدرة، وهي: صفةٌ تؤثِّرُ في المقدور الذي خصَّصته الإرادةُ، فهي تابعةٌ للإرادة، التابعةِ للعلمِ، التابع للحياة، المشهورة بإمام الصفات، ويُقابِلُها العَجْزُ.

(بها... إلخ) يعني أنَّ نفس تلك الصفة كافيةٌ للترجيح بدون ضمِّ داعٍ آخر إليه، فالهاربُ من السَّبُع يَسلُكُ أحدَ الطريقين المتساويين في النجاة بمحض الإرادة، وليس هذا من قبيل الترجيح بلا مُرجِّح؛ فإن الإرادةَ مُرجِّحةٌ، وهي كافيةٌ.

(الاضطرار... إلخ) بمعنى: لزومُ طرفٍ واحدٍ من الأفعال، كلزوم الإحراق للنار، والنزول لمن أُلقي من محلٍّ عالٍ، ويكونُ مع العلم وبدونه، ويعبر عنه بالكردي (به ناجاري).

(العجز... إلخ) أي: عدمُ إمكانِ الدفع، ويسمى في لغتنا (ناته وانى)، ويكون مع العلم.

---

(١) (وقال كثيرٌ من المعتزلة: الإرادة اعتقادُ النفع أو ظنُّه؛ لأنَّ نسبة القدرة إلى طرفي الفعل على السوّية، فإذا حصل اعتقاد النفع أو ظنه ترجّحَ على الآخر عند القادر وأثّر فيه قدرته، وقيل ليس الإرادة ما ذكر، بل هذا هو المسمى بالداعية، وأما الإرادة فهي ميل يتبعُ ذلك الاعتقادَ أو الظنَّ) (سبد ٦/ ٦٤).

(٢) واعلم أنَّ (الإرادةَ) عندنا غيرُ مشروطة باعتقاد النفع أو بميلٍ يتبع ذلك، وذلك أنَّ الإرادة توجَدُ بدونهما، فلا تكون عينَ أحدهما ولا مشروطةً به أيضا، فلا يصحُّ تفسيرها بأحدهما أصلا، خلافًا للمعتزلة الذين فسروها بواحد منهما، لنا في وجود الإرادة بدونهما أنَّ الهارب من السبع إذا ظهر له طريقان متساويان في الإفضاء إلى النجاة، فإنه مع كونه ملجأ في الهرب يختارُ أحدهما بإرادته، ولا يتوقف في ذلك الاختيار على ترجُّح أحدهما لنفع يعتقده فيه ولا على ميل يتبعه، بل يُرجِّح أحدهما بمجرد الإرادة، لا أقول: لا يكون المفعل مرجِّحٌ، بل لا يكون إليه داعٍ باعثٌ عليه من اعتقاد النفع أو ميل تابعٍ له.

(٣) أي: المرتسمين فيها.

٥ـ ومنها: اللَّذةُ والألمُ، والأُولى: صفةٌ ارتياحيَّةٌ للنفس، تَحدُثُ بإدراكِها للملائم[١] الحسيِّ أو العقليِّ من حيثُ[٢] هو كذلك، والثانية: صفةٌ انقباضيَّةٌ لها، تحدُثُ بإدراكِها للمنافرِ **الحسيِّ أو العقلي** من حيثُ هو كذلك

٦ـ ومنها: الصّحة، وهي: صفةٌ لها، توجِبُ وقوعَ الأفعالِ المُنتظَمةِ من موضوعِها، ويقابلُها: المرض، وهو يُوجِبُ عدمَ انتظام الأفعال منه.

٧ـ ومنها: الحِكمة، وهي:[٣] كيفيّةٌ متوسِّطةٌ بين الجربزة[٤] والغباوة، ويُعبَّر عنها باعتدال القوة النطقية، أي: الإدراكية.

٨ـ ومنها: العفّة، وهي: كيفيةٌ متوسِّطةٌ بين الخمود والفجور، ويُعبَّر عنها باعتدال القوة الشهويَّة.

(**الحسيِّ أو العقليِّ... إلخ**) فكلٌّ من اللَّذة والألم الحسيّن مسبوقٌ بإحساسٍ وإدراكٍ للنفس، كما أنَّ كُلًّا من اللَّذة والألم العقليّين مسبوقٌ بإدراكٍ لها، واللَّذةُ والأَلَمُ تحصُلانِ بعد ذلك الإدراك.

---

(١) (الملائم: هو كمالُ الشيء الخاصِّ به، كالتكيُّف بالحلاوة والدسومة للذائقة، وكإدراك حقائق الأشياء وأحوالها على ما هو عليه للقوة العقلية) (السيد ٦/ ١٣٦).

(٢) (قال العضد: وقولنا: من حيث هو ملائمٌ؛ لأن الشيء قد يلائم من وجه دون وجه، كالدواء الكريه إذا علم أن فيه نجاةً من الهلاك، فإنه ملائمٌ من حيث اشتمالُه على النجاة، وغير ملائم بل منافرٌ من حيث اشتمالُه على ما تنفر عنه الطبيعة) (سيد ٦/ ١٣٦).

(٣) (وقد ظن بعضهم أنَّ هذه الحكمة هي التي جعلت قسيمةً للحكمة النظرية، حيث قيل: الحكمة إما نظرية وإما عملية وهو باطل، إذ المقصودُ من هذه الحكمة ملكةٌ تصدر عنها أفعال متوسطة.. إلخ، والمراد بتلك الحكمة العلمُ بالأمور التي وجودُها من أفعالنا، والفرق بينهما معلوم بالضرورة) (انظر السيد ٦/ ١٣٠). والفرق أن الحكمية هنا من العقل العملي، والحكمة العملية من العقل النظري.

(٤) (التي هي إفراط هذه الكيفية) (راجع السيد ٦/ ١٣٠).

٩ـ ومنها: الشّجاعة، وهي: كيفيةٌ متوسِّطةٌ بين الجُبن والتهوُّر، ويُعبرَّ عنها باعتدال القوّة الغضبيّة، وهذه الكيفياتُ الثلاثُ أصولُ الأخلاقِ الفاضلة، ومجموعُها العدالةُ، ويُقابلُها: الجورُ الحاصلُ بأحد طرفَي كلٍّ منها، أعني: الإفراط أو التفريط، وهي الرَّذيلةُ، ولها دَرَكاتٌ، وللفضيلةِ درجاتٌ يختصُّ برحمتِه من يشاءُ، واللهُ ذو الفضلِ العظيم

القسم الثالث: الكيفيات المختصَّة بالكميات:

كالزوج والفرد[١] للعدد، والاستقامة والانحناء للخط، والتقعُّر والتقبُّب للسطح، وكالخِلقة، وهي: مجموعُ الشكل واللّون العارضَينِ له،.............................

(أصول... إلخ) واعلم أنَّه تختصُّ الأنفس الحيوانية الإنسانية بقُوىً مدركة ومحركة، فالقوةُ المدركة: قوةٌ بها تعقل كلَّ ما تحتاج إليه في التدبير، وإذا وُجدت في الإنسان سُمِّيت بالقوة النطقية الملكية، والفضيلةُ منها هي الحكمةُ، والقوةُ المحرِّكة منها: القوة الشوقية الجاذبةُ للمنافع والدافعةُ للمضارّ، وتسمى الأولى بالقوة الشهوية، والفضيلة منها هي: العفة، وتسمى الثانية بالقوة الغضبية السّبعية، والفضيلةُ منها هي الشجاعةُ، ومن القوة المحرّكة: القوة الفاعليةُ بتمديد الأعصاب إلى جهة مبدئها كما في القبض أو إلى خلاف وجهته كما في البسط، هذا.

(كالزوج... إلخ) لا يقال: إذا كان الزوج والفرد كيفًا وعرضًا فكيف القيامُ بعرضٍ آخر كالكم، لأنّا نقول: امتناعُ قيامه به مبنيٌّ على مذهب المتكلمين، وأما الحكماءُ فقد جوَّزوه، وفسَّروا القيامَ بالاختصاص النّاعت[٢]، لا التبعيَّةِ للمحلِّ في الحيِّز.

(الشكل... إلخ) الشكلُ: هيئةٌ حاصلةٌ من إحاطة طرفٍ واحدٍ بالجسم، كما في شكل الكرة، أو إحاطة أطرافٍ به كما في المثلّث، وما زاد عليه.

---

(١) لو عبَّر بالزوجية والفردية لكان أنسب للاستقامة... إلخ.

(٢) كاللين.

وبحسَبه يُوصَفُ الشيءُ بالحسن والقبح، وكالزاوية المسطَّحة، وهي: هيئةٌ انحدابيةٌ حاصلةٌ للسطح من إحاطة خَطَّين به من غير أن يتحدّا، والمجسَّمة، وهي: هيئةٌ كذلك تحصلُ للجسم من إحاطة سطحَينِ به من غير أن يتَّحدا سطحاً واحداً.

القسم الرابع: الكيفيات الاستعدادية:

وهي استعدادٌ شديدٌ على أنْ يفعلَ ويُعالجَ ولا يَتأثَّرَ بسهولةٍ، ويُسمَّى قوَّةً ومِصحاحيَّةً[١]، أو على أنْ ينفعلَ ويتأثَّرَ بسهولةٍ[٢]، ويُسمَّى ضعفاً ومِمراضيَّةً[٣].

(بالحسن... إلخ) ولنعم ما قيل: الحسنُ ما يجذبُ قلبَ الناظر من عينٍ منظور ووجهٍ ناضر.

(هيئة... إلخ) وإن شئت قلت: هيئةٌ تحصلُ من نقطةِ نهايةِ سطحٍ من لقاء خطين لا متحدين.

***

---

(١) بحيث يصير الأول نعتًا والثاني منعوتًا، مثل: الواحد عدد فرد، والحركة سريعة، وهو ذات تغيرهم لقيام العرض بالجوهر.

(٢) كالصلابة.

(٣) (رجلٌ ممراضٌ: كثير القبول للمرض، والممراضية كونه كثيرا بقبول المرض، وكذا المصحاحية). (عبد الحكيم على السيد ٦/ ١٥٨).

المقالةُ الرَّابعةُ

(الأينُ)[١]

وهو الحصولُ[٢] في الحيِّز، ويُساوي (المكانَ) عندَ الحكماء، وهو عند المشائيين: السّطحُ الباطنُ من الجسمِ الحاوي المُماسّ للسَّطحِ الظَّاهر من المحوي، وعند الإشراقيين:......................................

(ويساوي... إلخ) إذ لا وجودَ للجوهر الفرد عندهم، فكلُّ موجودٍ ماديٍّ قائم بذاته له بعدٌ، ويُسمّى محلّه بـ(الحيِّز والمكان)، والمشّائيون منهم: قومٌ مشَوا إلى طلابهم أو مشى إليهم طلابُهم على القدمين، والإشراقيون: قوم مرتاضون هم وتلاميذهم على منهج خاصّ؛ حتى صفت قلوبُهم فأناروا واستفادوا بالتلقّي الروحي.

---

(١) أثبت الحكماء المقولات النسبية، وأنكرها المتكلمون إلا الأين؛ لوجوه منها: أنه لو وجدت هذه الأعراض النسبية لزم التسلسلُ في الأمور الموجودة؛ لأن هذه الأعراضَ لا بدَّ لها من محل، ولا شك أن محلَّها يتصف بها، فله إليها نسبةٌ بالمحلية والاتصاف، وهذه النسبة موجودةٌ ويعود الكلام فيها، بخلاف ما إذا كانت أمورًا اعتباريةً ثابتةً في نفس الأمر؛ لأن اللازم حينئذ يكون مبدأُ انتزاعها موجودًا فيه لا وجودُها مفصَّلة، فإن وجودها التفصيلي بحسب اعتبار العقل) (سيد وعبد الحكيم ٦/ ١٥٩). واستدل من قال بوجودها بالقطع بـ(فوقية السماء وتحتية الأرض وأبوة زيد وبنوة عمرو)، سواء وجد اعتبار العقل أو لم يوجد، فيكون ذلك وجودياً لا اعتبارياً عقلياً، ورُدّ بأن القطع إنما هو بصدق قولنا (السماء فوقنا) كما في قولنا: (زيد أعمى)، وهذا لا يستدعي وجود الفوقية والعمى؛ إذ لا تلازم بين صدق القضية ووجود طرفيها (حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين: ١٢٤). قلت: أي الوجود الخارجي وإلا يشترط لصدق الموجبة وجود الموضوع مطلقاً.

(٢) (اعترف المتكلمون بالأين، وسمَّوه بالكون، والجمهور منهم على أنَّ المقتضي للحصول في الحيز هو ذات الجوهر لا صفةٌ قائمةٌ به) (سيد ٥/ ١٦٢).

بُعْدٌ[١] جوهريٌّ مجرَّد عن المادة، ينفذُ فيه أبعادُ الجسمِ المُتمكِّن، وأمَّا المتكلمون فالمكانُ عندهم: بعدٌ موهومٌ يَشغَلُهُ المتمكِّنُ، بحيثُ لو لم يكُن هو فيه لبقِيَ خالياً، فهو أخصُّ من الحيِّز[٢]؛ لوجودِ الجوهرِ الفرد عندَهم[٣]، والخلاءُ[٤] جائزٌ في رأيهم، وممتنعٌ عندَ الحكماء.

وأنواعُ الأين أربعةٌ؛ فإنَّ حصولَ الشيء في الحيِّز إنْ كان مسبوقاً بحصولٍ آخرَ فهو حركةٌ، أوْ في نفس الحيز فهو سكونٌ، فالحركةُ: كونٌ ثانٍ في آنٍ ثان في مكانٍ ثانٍ،

(بعدٌ... إلخ) تبين من هذا أنَّ البعد عندهم بعدان، الأول: بعدٌ جوهري مجرّد عن المادة، ويُسمّى بالمكان، والثاني: بعدٌ عرضيٌّ[٥] قائمٌ بالمتمكِّن، والتمكُّنُ حينئذ: عبارةٌ عن نفوذ أبعاد المتمكِّن في البُعد المجرَّد الجوهري.

---

(١) (البعد إما ماديٌّ يحلُّ في الجسم ويقوم به، وهو المسمى بالجسم التعليمي، أو مفارقٌ عن المادة لا يقومُ بمحلٍّ بل يحلُّ الجسم فيه ويلاقيه وهو المسمى بالمكان، إلا أنه عند المتكلمين عدمٌ محضٌ وأمرٌ موهومٌ يشغله الجسمُ ويملؤه على سبيل التوهم، وعند الحكماء أمرٌ موجودٌ قائمٌ بذاته؛ لتوارد الممكنات عليه مع بقائه بشخصه) (تهذيب ص١١٧).

(٢) الحيز عند المتكلمين: هو الفراغُ المتوهَّم الذي يشغله شيءٌ ممتد كالجسم أو غيرُ ممتد كالجوهر الفرد، وعند الحكماء: هو السطح الباطن من الحاوي المماسِّ للسطح الظاهر من المحوي) (التعريفات ص٤٢).

(٣) وهو البعد المادي الذي يحلّ في الجسم المتمكن، المسمَّى بالجسم التعليمي.

(٤) (هو الفراغ الذي لا يشغله شاغلٌ، سواءٌ سُمِّيَ بُعْدًا أو لم يسمَّ، وسواءٌ جعل متحقِّقا موجودًا أو موهومًا، فإن قيل: ما معنى القول بإمكانه عندَ من جعله نفيًا محضًا وعدمًا صِرفًا لا يتحقَّقُ أصلًا؟ قلنا: معناه أنه يمكن الجسمان بحيث لا يتماسَّان ولا يكون بينهما ما يماسُّهما). (شرح المقاصد ٢/ ٢٠٦).

(٥) فالحيز مشغول بالجوهر الفرد اللا ممتد والجسم الممتد، بخلاف المكان الذي لا يشغله إلا الممتد، ولما كان الحكماء ينفون الجوهر المجرد تساوى عندهم المكان والحيِّز.

والسكونُ: كونٌ ثانٍ في آنٍ ثانٍ في عينِ المكان على ما اشتهر، والحقُّ: أنَّ الحركةَ: كونان في آنين في مكانين، والسُّكونَ: كونان في آنين في مكان واحد، فالكونُ في آن الحدوث وحدَه ليس بحركةٍ ولا سكونٍ[1]، ثُمَّ حصولُ الشيءِ في محلِّه إذا اعتُبِرَ بالنِّسبة إلى حصولِ شيءٍ آخر؛ إن كانَ بحيث لا يُمكِنُ تخلُّلُ ثالثٍ بينهما فهو اجتماعٌ، وإلا فافتراقٌ.

....

***

(١) هذا مبني على أن التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد؛ فلا يجتمعان لكنهما يرتفعان في آن الحدوث والخلق أول الوجود، فلا يوصف الجسم حينئذ بحركة ولا سكون.

المقالة الخامسة

(الإضافة)

وهي نسبةٌ منعكسةٌ في التعقُّل، أي: لا يُمكِنُ تعقُّلُها إلا بالقياس إلى نسبةٍ أخرى كذلك، فهما مُتعقَّلانِ معاً[١]، وبينَهما دورٌ معيٌّ لا دورٌ تقدُّميٌّ؛ إذ[٢] ليس هناك توقُّفُ تعقُّلِ أحدهما على تعقُّلِ الأخرى؛ لاستلزامِه لحوقَ الموقوفِ وسبقَ الموقوفِ عليه، وذلك منتفٍ بينهما، ثم الإضافتان قد تختلفانِ من الجانبين كـ (الأبوَّة والبنوَّة)، وقد تتوافقان كـ (الأُخوَّة والصَّداقة والمحبَّة)، وتُسمَّى كلٌّ من النسبتين إضافةً ومضافًا حقيقيًّا، ومجموعُهما مُتضايفين حقيقيين، ومعَ المعروض كالأب مضافاً مشهورياً، والمجموعُ متضايفين مشهوريين.

***

(١) والتعقل المعي لا يستلزم أن يكون ذلك بطريق القصر لهما، بل معناه أن تعقل ذات الأب بوصف كونه أبا يستلزم ويتعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابنا، وإذا تعقلته كذلك انتقلت لتعقل ذات الابن بوصف كونه أبًا، وبهذا يندفع ما يقال: إن النفس لا تلتفت لشيئين فما معنى تعقل النسبتين معًا.

(٢) علة للنفي، يستفاد منه حقيقة التوقف التقدمي وما يلزمه من محال.

المقالة السادسة

(المتى)

وهو كونُ الشيء في الزّمان، فإن لم يفضُل الزَّمانُ عليه فالمتى حقيقيٌّ كاليوم للصّوم؛ إذ لا يؤدَّى صومان في يومٍ واحد، وإلَّا فغيرُ حقيقيٍّ كوقت الصُّبح لصلاته؛ فإنَّ الوقت يسَعُ صلواتٍ كثيرةً.

❊ ❊ ❊

المقالة السابعة

(الوضع)

وهو كونُ الشيء بحيث تكونُ لأجزائه نسبةٌ فيما بينها بالنَّظر إلى نفسِها، وإلى الأمور الخارجةِ عنها؛ كالقيام والقعود[1].

* * *

(١) قال في المواقف وشرحه: (إذا جعل الوضع هيئة معلولة للنسبتين فـ(القيام والاستلقاء) وصفان متغايران لاختلاف نسبة الأجزاء فيهما إلى الخارج، ولو لم يعتبر في ماهية الوضع نسبة الأجزاء إلى الأمور الخارجية لزم أن يكون القيام عين الانتكاس؛ لأن القائم إذا قلب بحيث لا تتغير النسبة فيما بين أجزائه كانت الهيئة المعلولة لهذه النسبة وحدها باقية بشخصها). اهـ

المقالة الثامنة

(المِلْك)

ويُسمَّى جِدةً[١]: وهو هيئةٌ حاصلةٌ من نسبة الشيء إلى شيء خاصٍّ؛ إما لجميعه كالجلد للحيوان أو لبعضه كالعباءة للإنسان[٢].

* * *

(١) يعبرون عنها بالجدة والوجد لكونها راجعة إلى القدرة.

(٢) فالملك كون الجسم بحيث يحيط بكله أو ببعضه ما ينتقل بانتقاله؛ فخرج الأين الذي لا ينتقل بانتقال المتملك.

المقالة التاسعة

(الفعل)

وهو تأثير الشيء في الشيء ما دام مُؤثِّراً[1]؛ كتسخين النار للماء مادامت مُسخِّنةً.

* * *

(١) فإذا انقطع التأثير ذهبت المقولة، وأما الحاصل من التأثير كـ(السخونة) الباقية فيه فمندرجة تحت مقولة الكيف.

المقالة العاشرة

(الانفعال)

وهو تأثُّره عنه ما دام مُتأثِّراً، كتسخُّن الماء بالنار ما دام مُتسخِّناً، وما يحصل منهما قد يكون كيفاً أوْ كماً أوْ وضعاً أوْ غيرها كالأين

(الانفعال) فائدة لطيفة: الفعل والانفعال من مقولة الإضافة مفهوماً، ومن مقولة الفعل والانفعال مصداقاً[١].

* * *

(١) أي: أن التأثير والتأثر أنفسهما لو لوحظا من حيث مفهومهما فإنهما راجعان إلى مقولة الإضافة؛ لأنهما كالأبوة التي لا يمكن تعقلها إلا بالقياس إلى تعقل البنوة، وأما إذا لوحظا من حيث تحققهما الخارجي فهما راجعان إلى مقولة الفعل والانفعال.

(الخاتمة في فوائد)

الأُولى: كلُّ موجودٍ في الخارج[١] فله وجوداتٌ أربعةٌ: الخطِّي، والوجودُ اللَّفظي، والوجودُ الذهنيّ، والوجودُ العيني، ويدلُّ الأوَّلُ على الثاني والثاني على الثالث بالوضع[٢]، والثالث على الرابع بالعقل[٣]، والوجودُ مطلقاً[٤] إما وجودٌ محموليٌّ، وهو وجودُ الشيء في نفسه فيقعُ[٥] محمولاً عليه، نحو: (الباري تعالى أوْ زيدٌ أوِ البياضُ موجودٌ)، وإما وجودٌ رابطيٌّ، وهو وجودُه للغير، فيقعُ[٦] رابطةً بينَ الموضوع والمحمول ـ نحوُ: (الثلجُ أبيضُ)، أي: يُوجَدُ له البياضُ ـ وبينَ الشَّيءِ وزمانِه أوْ مكانِه[٧] خارجاً ـ نحو: (الوردُ في أيار، وهو في الحديقة)[٨] ـ أو ذهناً، نحو: (الحبيبُ في القلب)[٩]، ....

....

(١) سواء كان فرداً كزيد أو ماهية حقيقية كإنسان وحيوان.

(٢) إذ لولا العلم بالوضع لم يعرف أن هذا الرسم يدل على هذا اللفظ، وهذا الملفوظ يدل على هذه الصورة الذهنية.

(٣) إذ لا دخل للواضع في دلالة ما في الذهن على ما في الخارج، بل العقل يدل على استلزام ودلالة الصورة الذهنية على أن لها وجوداً خارجياً.

(٤) خطياً أو لفظياً أو ذهنياً أو خارجياً.

(٥) أي: الوجود.

(٦) أي: الوجود.

(٧) أشار بهذا إلى أن كلا من (في أيار وفي الحديقة) ليسا محمولين حقيقيين، بل متعلقان بالمحمول الذي هو الوجود، فيكون الوجود الرابطي هنا نفس المحمول لا رابطاً بين الموضوع والمحمول.

(٨) أي: يوجد في الخارج فيهما.

(٩) أي: يوجد في الذهن فيه.

والوجودُ المحموليُّ أخصُّ مطلقاً بحسب التحقُّق[١] من الوجود الرابطي، لاجتماعهما في **الأمور العينيَّة**، وافتراقِ الرابطيِّ عن المحموليِّ **في الأمور الاعتبارية**، وأما بحسَب المفهومِ فمتباينان، وكذا بحسب الصِّدقِ؛ أما في الأعيان فظاهرٌ[٢]، وأما في الأعراض فلأنَّ وجودَ العرَض في نفسه[٣] ليس وجودَه في محَلِّه[٤]، ولذا يقال: وُجِدَ البياضُ **فقامَ بالمحلِّ** كما أفاده السيدُ (قُدِّس سرُّه).

(**الأمور العينية... إلخ**) فإن الباري تعالى كما له وجودٌ في حد ذاته له وجودٌ في الخارج والذهن، وكذلك الممكناتُ الخاصَّةُ، جواهرَ وأعراضاً.

(**في الأمور الاعتبارية... إلخ**) فإن الإمكان له وجودٌ رابطي لثبوته لزيد، ولا وجود له في ذاته، وهو ظاهر.

(**فقام بالمحل... إلخ**) حيث وقع (الفاء) بين وجوده في نفسه ووجوده لمحله أعني قيامه به، فلزم أن يكونا متغايرين، وإلا لزم وقوع (فاء التعقيب) بين الشيء ونفسه وهو ممتنعٌ، لأنَّ الفاء لا تدخل بين الشيء ونفسه[٥].

---

(١) أي: الذهني والخارجي، وقال يس مفرقاً بين التحقق والصدق ما نصّه: (الصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بـــــــ (على) فيقال: صدقُ الحيوان على الإنسان، وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بـــــــ (في) فيقال: هذه القضية صادقةٌ في نفس الأمر أي: متحققة) (حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٤٢). قلتُ: فالفرق بين التحقق والصدق هو أن التحقق يكون في المادة التي يتحقق فيها المفهومان، والصدق يكون في ذاتي المفهومين، والمراد بالتباين المفهومي التباين في تعريفهما.

(٢) لأن وجود الأعيان في نفسها مغاير لوجودها في محلها وثبوتها لغيرها.

(٣) وهو الوجود المحمولي.

(٤) وهو الوجود الرابطي.

(٥) بل تكون بين الشيء وغيره على سبيل الاستعقاب.

الثانية: إنَّ الوجوبَ والامتناعَ والإمكانَ صفاتٌ للنسبة التامَّة الخبريَّة وجهاتٌ لها، ويُفسَّرُ الأوَّل: بضرورة الوجود، والثاني: بضرورة العدم، والثالث: بلا ضرورتهما، وهذا[١] هو الإمكانُ الخاصُّ المقابلُ للأوَّلَين[٢]، نحو: العالَمُ موجودٌ بالإمكان الخاصِّ.

(بضرورة الوجود... إلخ) أي: الوجود المحمولي أو الرابطي، نحو: الله موجودٌ، والله عالمٌ بالوجوب[٣]، وقس عليه الإمكانَ والامتناعَ، والحاصلُ: أنّه يفسَّر بضرورة وجوب المحمول للموضوع[٤]، سواءٌ كان المحمولُ الوجودَ[٥] نحو: (الله موجودٌ بالوجوب)، أو غيرَه[٦] نحو: (الله عالمٌ بالوجوب)، وبعبارةٍ أخرى: سواءٌ كان الوجودُ وجودَ الشيء في نفسه كالمثال الأول، أو وجودَ شيءٍ لشيءٍ كالمثال الثاني.

(والثاني بضرورة... إلخ) أي: ضرورة عدم المحمول للموضوع[٧]، سواء كان المحمول الوجودَ، نحو: (اللاّشيءُ موجودٌ بالامتناع)، أو غيرَه نحو: (اللاشيءُ عالمٌ بالامتناع)، وبعبارة أخرى: سواءٌ كان العدم عدمَ الشيء في نفسه كالمثال الأول، أو عدمَ شيء لشيء كالمثال الثاني، وقس عليه الإمكانَ الخاصّ[٨].

---

(١) المشار له هو قوله: (لا ضرورتهما).

(٢) أعني الوجوب والامتناع.

(٣) لف ونشر مرتب.

(٤) وإلا لزم من فرض عدمه محال، إذ لو لم يكن الوجود للواجب ضرورياً لزم محال وهو الدور والتسلسل.

(٥) كما في الوجود المحمولي.

(٦) كما في الوجود الرابطي.

(٧) وإلا لزم من فرض وجوده محال؛ وهو اجتماع النقيضين، أعني وجود اللاموجود وعلمه.

(٨) نحو: زيد موجود بالإمكان الخاص ونحو: زيد عالم بالإمكان الخاص.

وأما الإمكانُ العامُّ وهو بمعنى: سلبِ الضّرورة عن الجانبِ المخالفِ للنّسبة، سواءٌ كان الجانبُ الموافقُ ضرورياً أوْ لا، فيشملُ الأمورَ الثّلاثةَ ذهناً، وأمّا بحسَب الاستعمال فإنْ وقعَ جهةً للقضية الموجِبة، ويُسمَّى حينئذٍ بـ(الإمكان العامِّ المقيَّد بجانب الوجود)، ومعناه: سلبُ الضّرورة عن الجانب المخالفِ الذي هو اللّاوقوع، سواءٌ كان الجانبُ الموافق ضرورياً نحو: (الباري تعالى موجودٌ بالإمكان العامّ)[١]، أوْ لا ضرورياً أيضاً نحو: (العالمُ موجودٌ بالإمكانِ العامّ)[٢]، فيقابلُ الامتناعَ[٣]، ويشملُ الوجوبَ والإمكانَ الخاصَّ،..

(الثلاثة ذهناً... إلخ) حيث يصدق على الواجب أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده وهو العدم، وعلى الممتنع أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لعدمه وهو الوجود، وعلى الممكن الخاص أنه سلبت الضرورة عن الجانب المخالف لوجوده أعني: العدم، كما سلبت عن جانبه الموافق أي: الوجود، فاحفظه.

(بحسب الاستعمال... إلخ) أي: وأما في الاستعمال فلا يشمل إلا اثنين من تلك الثلاثة، ثم وجه التسمية بالمقيَّد بـ(جانب الوجود أو العدم)، مع أنه قيدٌ لهما[٤] لا مقيَّد بهما، هو ملاحظة مآل معنى القضية المقيَّدة به، حيث يعبر عن معنى القضية الموجبة الممكنة بـ(إمكان وقوع الثبوت)، وعن معنى السالبة بـ(إمكان لا وقوع الثبوت)، فيقع الإمكانُ إذ ذاك مضافاً إلى (الوقوع واللاوقوع) ومقيَّداً بهما، وهما المراد من (الوجود والعدم).

---

(١) أي: عدم وجود الباري تعالى ليس ضرورياً، وأما وجوده فضروري.

(٢) أي: عدم وجود العالم ليس ضرورياً وإلا لما قبل الوجود، وأما وجوده فليس ضرورياً أيضاً وإلا لما قبل العدم.

(٣) أي: فقط.

(٤) إذ الإمكان العام قيد للوقوع وعدمه.

وإن كان جهةً للقضيَّةِ السَّالبةِ، ويُسمَّى حينئذٍ بـ(الإمكان العامِّ المقيَّد بجانب العدمِ)، ويفيدُ سلبَ الضَّرورة عن الجانب المخالفِ الذي هو الوقوع، سواءٌ كان الجانبُ الموافق ضرورياً؛ نحو: (اللاشيءُ ليس بموجود بالإمكان العامّ)[١]، أو لا ضرورياً أيضاً؛ نحو: (العالَمُ ليس بموجودٍ بالإمكان العام)[٢]، فيقابل الوجوبَ[٣]، ويشملُ الامتناعَ والإمكانَ الخاصَّ، فما في الذهن هو (الإمكانُ العامُّ) المطلَقُ الشاملُ للمفاهيم الثلاثة، وما في الاستعمالِ هو المقيَّدُ كما عرفتَ.

الثالثة: كلُّ اثنين[٤] (غيرانِ)، فإنِ اشتركا في تمام الماهية المختصَّة فـ(مُتماثلان) كزيد وعمرو، وإلَّا فـ(متخالفان)[٥]، فإنْ كانا مُمتنعَي الاجتماع في محلٍّ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ فـ(مُتقابلان)، فإنْ كانا وجوديَّينِ فإنْ كانَ تعقُّلُ كلٍّ منهما بالقياس إلى الآخر فمُتضايفانِ كـ (الأبوة والبنوة)[٦]، وإلَّا فمُتضادَّان كـ (السَّواد والبياض)، وإنْ كان أحدُهما وجودياً والآخر عدمياً؛ فإنِ اعتُبِر في موضوع العدميِّ[٧] الاستعدادُ للوجوديِّ فهُما متقابلانِ بـ(العدم والملكة) كـ (العمى والبصر)، وإلا فمتقابلان بـ(الإيجاب

(١) أي أن وقوع وجود اللاشيء ليس ضرورياً، وأما عدم وجوده فضروري وإلا لزم اجتماع الوجود واللاوجود.

(٢) أي: وقوع الوجود للعالم ليس ضرورياً، وأما عدم وجوده فليس ضرورياً أيضاً، وإلا لما قبل الوجود.

(٣) أي: فقط.

(٤) سواء اتفقا في الماهية النوعية كزيد وعمرو أو لم ينفقا كزيد وهذا الفرس.

(٥) كزيد وهذا الفرس؛ وعلم أن المتماثلين والمتخالفين قسمان للمتغايرين.

(٦) فإنهما وجوديان عند الفلاسفة لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة وباعتبار واحد، وإلا فإنهما يجتمعان في ذات واحدة من حيث إنها ابن وأب معاً.

(٧) كزيد في نحو: زيد أعمى؛ فإن هذا الموضوع قابل للبصر بالقوة، بخلاف الجدار أعمى؛ إذ ليس من شأنه الإبصار، وعلم منه أن المتضايفين والمتضادين موجودان بالوجود المحمولي والرابطي، بخلاف العدم المقابل للملكة الذي يوجد وجوداً رابطياً فقط.

والسلب) كـ(الإنسان واللاإنسان)[١]، ولا تقابلَ بين العدمين[٢]، إذ المطلقُ لا يتعدَّد، والمُقيَّدانِ يَجتمعـــانِ[٣]، وكذلك المقيَّدُ والمطلَقُ[٤].

أطلقنا اللهُ من قيدِ الجهلِ والحِيرة، ووفَّقنا للسَّير بنورِ العلم والبصيرةِ، وثبَّتنا على الصِّراط المستقيم بقوَّة الاستقامة، وختمَ أعمارنا بالسَّعادة والصِّحة والسَّلامة، وأكرمَنا بلقاء وجهِه في دار الكرامة بجاه حبيبه وخليله محمدٍ (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه) أهلِ الشهامة.

وقد فرغَتْ أناملِي من تأليف هذه الرسالة الجليلة عصرَ يوم الثلاثاء التاسعَ عشرَ من صفر الخير سنةَ ألفٍ وثلاثمائة وتسعٍ وأربعينَ من هجرة سيد الأنام، عليه الصَّلاةُ والسلام في مدرسة (بيارة) المباركة،

والحمد لله أوَّلًا وآخِرا، وأنا المؤلِّفَ المفتقر إلى عفوِ المولى الرؤوف

الرحيم عبدُ الكريم محمدٌ المدرسُ غفرَ الله له

ولوالديه

وسائر إخوانه

آمين

١٣٤٩هـ

(١) وعلم مما تقدم أن التقابل يكون بين الوجوديين وهما المتضايفان والمتضادان، وبين الوجودي والعدمي وهما: العدم والملكة والإيجاب والسلب (النقيضان).

(٢) أي: المطلقين بقرينة التعليل الآتي والعدم المقيد الآتي.

(٣) إذ يجتمع عدم العلم وعدم القدرة في زيد الجاهل العاجز.

(٤) اجتماع الخاص بالعام.

فهرس المحتويات

***

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ التعريفات: السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٢ ـ تهذيب الكلام: عبد القادر المهاجري السنندجي (ت ١٣٠٤هـ)، نسخة مخطوطة.

٣ ـ حاشية البينجويني على شرح التهذيب (تقريب المرام): الملا عبد الرحمن بن الملا محمد بن الملا إبراهيم البينجويني (ت ١٣١٩هـ)، نسخة مخطوطة.

٤ ـ حاشية السيالكوتي على شرح السيد للمواقف: عبد الحكيم بن شمس الدين (ت ١٠٦٧هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٦ ـ حاشية العطار على شرح مقولات السجاعي: حسن الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، القاهرة، ط ١، ١٣٢٣هـ.

٧ ـ شرح السيد الشريف الجرجاني على شرح المواقف: علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨ ـ شرح العقائد النسفية للتفتازاني: مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٩ ـ شرح المقاصد للتفتازاني: مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨م.

١٠ ـ المواقف في علم الكلام: العضد الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، ضبطه: محمد عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

* * *